الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير
تخصص: تحليل اقتصادي
عنوان المذكرة

الشراكة الأورو-متوسطية
و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
تجربة الجزائر

من إعداد الطالب :
- بوعلي هشام

تحت إشراف :
- الأستاذ الدكتور شريف شكيب أنور

اللجنة المناقشة:

- أ.د بندي عبد ا عبد السلام أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان رئيسا
- أ.د شريف شكيب أنور أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان مشرفا
- أ.د باركة محمد الزين أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان ممتحنا
- د.شريف مصطفى أستاذ محاضر جامعة تلمسان ممتحنا
- د. تشوار خير الدين أستاذ محاضر جامعة تلمسان ممتحنا

السنة الجامعية 2008/2007

إهداء
الى

أمي التي توصيني بأن الثمرة التي تأتي بالصبر و الإخلاص في العمل .

أبي الذي يقول بأن شخصية المرء في كسب العلم و ليس في جمع المال.

أهدي ـرة هذا ا هد .

ا ـزائر أعطيناك عهدا

بوعلي هشام

تشكرات

أتقـــدم بأســمى آيـات الـتـقدير و التشكـــرات

لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور شريف شكيب أنور عن دعمه لي في

التحصيل العلمي و تأطيره لانجاز هدا العمل .

كما أتقدم بتشكراتي إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هدا العمل

المتواضع و كدالك إلى كل الأساتذة وعمال كلية علوم الاقتصاد و التسيير

جامعة تلمسان .

وا ولـ ـي التوفيق

مقدمة عامة:

تميزت الألفية الثالثة بانفتاح اقتصادي لا مثيل له ، و بالتزامن مع تنامي ظـاهرة العولمـة يمكن تبرير هدا الانفتاح ، بالنسبة للدول المتقدمة على أنه ضرورة استمرارية النمو المتوقف على التوسع المتنامي للأسواق ، أما من جهة الدول السائرة في طريق النمو فهو من اجل تحقيق تنميـة مستدامة و هدا عن طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي .

و لقد أدى هدا الانفتاح إلى تزايد كبير في محاولات ومبادرات التكامل و التكتل الجهوي بضم دول سائرة في طريق النمو إلى جانب الدول المتقدمة بهدف بناء فضاءات اقتصـادية مندمجـة و تشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسين الأول تجاري و الثاني مالي .

وفي هدا السياق تندرج اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول حـوض المتوسـط أولا ، ودول أسيا وإفريقيا ثانيا ، وتهدف هده الشراكة إلى إنشاء منطقة آمنة مستقرة بشكل دائم ، ودلـك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب المتوسط في هـدا الفضاء الجديد مع الاتحاد الأوروبي .

و تمثل الدول العربية و بالأخص في شمال إفريقيا (تونس ، الجزائر ، المغرب) منطقة ذات أهمية كبرى بموقعها الاستراتيجي ، دورها الفعال في المنطقة ، ومن هدا المنطلـق تـربط دول الاتحاد الأوروبي بالدول العربية اتفاقيات تعاون بدأت من السبعينات و اتفاقيات شراكة بدأت مـن التسعينات مبينة في دلك قواعد مؤتمر برشلونة لسنة 1995 .

من خلال العلاقة الاقتصادية والمالية بين الجزائر و المجموعة الأوروبية بفعل أن هدا الأخير يعتبر كأول شريك اقتصادي للجزائر ، إضافة إلى عوامل أخـرى متعلقـة بالتـاريخ و الموقـع الجغرافي القريب من أوروبا و وجود جالية جزائرية قوية في القارة العجوز [1].

لذا أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسار الشراكة حيث جرى التوقيع الرسـمي علـى الاتفاق في افريل 2002 و الدخول حيز التنفيذ في سنة 2005 ، حيث هدا الانضمام سيترتب عليه انعكاسات محتملة على تجارة السلع الصناعية و عدم القدرة على منافسة السلع الأجنبية

---

[1]- د/ نوري منير ، اثر الشراكة الأورو-جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل الم ص و م في الدول العربية ، الشلف يومي 17 و 18 أفريل 2006 .

الداخلة إلى الجزائر لأنها تتميز بالجودة العالية والتكلفة المنخفضة مما يؤدي إلى كساد المنتوج الوطني و من تم غلق المؤسسات الصناعية وتسريح العمال .

و عليه أصبح يتعين على الجزائر التفكير في النتائج التي تترتب عن تطبيق هده الاتفاقية وكدا أثارها على الاقتصاد الوطني و مدا قدرته على مواجهة تحديات هدا الانفتاح بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وترقية الاستثمار المحلي و الأجنبي و كدا العمل على ترقية و تطور الشراكة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و باعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو عن طريق خلق قيمة مضافة وخلق مناصب شغل فإنه يجب القيام بالعناية الكبيرة لهدا القطاع .

لهذا وجدت برامج إعادة تأهيل المؤسسات كونها تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين وتقوية تنافسيتها في إطار انفتاح الحدود و تصاعد وتيرة المنافسة في ظل إنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي مع مطلع 2010 نظريا .

و عليه فإن من أهم المسائل التي تطرحها الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي **هو كيفية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الوضع الاقتصادي الجديد ؟**

و هو التساؤل الرئيسي لموضوع البحث، و اتبعناها بمجموعة من التساؤلات و هي:

- ماهية الآثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر ؟ و ما مدى أهمية هدا القطاع ؟
- ماهية الإجراءات اللازمة من اجل إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقوية القدرة التنافسية لها ؟

أهداف البحث :

1- معرفة مدى التقارب و كيفية تجسيد التعاون البناء بين دول متباينة من حيث الجغرافيا و الجذور الثقافية و الحضارية.

2- محاولة فهم نقاط التوافق والاختلاف بين الطرفين ، و محاولة الكشف عن ما يمكن ان تحققه دول جنوب البحر المتوسط من مكاسب اقتصادية اجتماعية و سياسية وأمنية و كدالك الخسائر المترتبة جراء هده الثقافية .

3- إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها و إمكانية تنميتها .

4- الوقوف أمام إعادة التأهيل كوسيلة لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

منهجية البحث :

بالرجوع الى التساؤلات الواردة ، يتضح أن المنهجية التي ستعتمد في هده الدراسة سوف تقتصر على أسلوب التحليل الوصفي للحقائق التي تم الحصول عليها في مختلف المراجع المتاحة باللغة العربية و اللغات الأجنبية من كتب ودوريات و بحوث مختصة و بيانات منشورة من مؤسسات رسمية وطنية ، قارية ودولية .

و هدا عن طريق تبين الوقائع ثم تحليلها و استشراف نتائجها، حيث قمنا بتقسيم هدا البحث إلى أربع فصول .الفصل الأول سيتناول الشراكة الاورو-جزائرية مزايا وتكاليف وهدا بإبراز الإطار العام للشراكة الاورو-متوسطة ،اتفاق الشراكة بين الجزائر ولاتحاد الأوروبي ثم الجانب المالي للشراكة وكدا مزايا و تكاليف إنشاء منطقة التبادل الحر .

الفصل الثاني : فكان يتمحور حول المؤسسات **ال ص و م** الجزائرية في ظل الوضع الاقتصادي الجديد و قمنا بتقسيم هدا الفصل إلى أربع مباحث . فالأول كان حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية أما الثاني فكان يتمحور عن واقع **الم ص و م** في الجزائر و المبحث الثالث عن مستقبل **الم ص وم** في الجزائر و بالنسبة عن المبحث الرابع فيتطرق عن السياسات المرافقة لإنشاء منطقة التبادل الحر .

الفصل الثالث سيتعرض إلى برنامج التأهيل نظريا و هدا بذكر الإطار النظري للتأهيل و من تم التجربة التونسية في إعادة تأهيل مؤسساتها .

الفصل الرابع فيدرس برنامج إعادة تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية (لماذا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جهود الدولة الجزائرية في تأهيل مؤسساتها الصغيرة المتوسطة،اثر الشراكة مع المجموعة الأوروبية على التأهيل، تطبيق برامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **)**

.

الفصل الأول

الشراكة الأورو-متوسطية بين المزايا و التكاليف

مقدمة الفصل: في إطار عولمة شاملة يعرف العالم اليوم عدة تغيرات تتقدمها الرغبة في الاتجـاه نحو تحرير التجارة الخارجية على أساس قائم على قواعـد المنظمـة العالميـة للتجـارة OMC بمراكش سنة 1995 ، و يتقدمها كذلك في الجهة المعاكسة الرغبة ي إقامة تكـتلات الاقتصـادية الجهوية ،و أهمها **الاتحاد الأوروبي** ، والدي يسعى بدوره إلى توسيع نفوذه فـي العـالم بالقيـام بالشراكة مع دول حوض المتوسط أولا ، ودول أسيا و إفريقيا ثانيا . و تظهر أهميـة التكـتلات الإقليمية من كونها إستراتيجية بالغة الأهمية .يجب على دول جنوب و شرق البحر المتوسـط أن تدركها و إن تحاول تجسيدها نظرا لما لها من أهمية على صعيد القوة و المكانة المحلية و الدولية إذا ما تمكنت من تحسين مراكزها المؤثر و زيادة الرفاهية الاقتصادية و حل مشاكل كالمديونية و بطء وتيرة النمو الاقتصادي و البطالة ، مما يؤدي الى تحقيق السـلام و الأمـن و الاسـتقرار و الرفاهية لدول التكتل .

و تمثل الدول العربية ،و بالأخص في شمال إفريقيا **(الجزائر ، تونس ، المغرب)** منطقـة ذات أهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي ، و دورها الفاعل في المنطقة ، ومن هدا المنطلق تربط الاتحاد الأوروبي بالدول العربية اتفاقات تعاون مند السبعينات و اتفاقيات شراكة بدأت فـي التسـعينات ، مبنية في دلك قواعد مؤتمر برشلونة لسنة 1995 .

وعليه فقد تطرقنا في هدا الفصل إلى الشراكة الاورو-متوسطية و دلك بتقسيمه إلى أربـع مباحث هي :

المبحث الأول الشراكة في إطارها العام ، المبحث الثاني ونتدارس فيه الشراكة الاورو-جزائرية ، إما فيما يخص المبحث الثالث فهو يتمحور حول منطقة التبادل الحر و الـدعم المـالي للشـركة الاورو-متوسطية وعليه نتطرق إلى مزايا وتكاليف منطقة التبادل الحر مع الالتحاد الأوروبي في المبحث الرابع .

المبحث الأول : الإطار العام للشراكة الأور-متوسطية

المطلب الأول : الشراكة مفهوم و مقوماتها .

1. مفهوم الشراكة :

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشمولية حيث تزايدت محاولات ومبادرات التكامل الجهوي لاسيما في بعض الدول النامية، وبالرغم من نجاح منظمة التجارة العالمية تنظيم التعاون المتعدد الأطراف، فإن الميول لإنشاء تكتلات جهوية ما زالت مستمرة في العديد من مناطق العالم للبحث عن إحدى أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة في النظريات الاقتصادية[1]. وقد حاولت العديد من الدول النامية الدخول في مرحلة جديدة من مبادرات التكامل والاندماج حسب منطق الانفتاح التجاري أو الاقتصادي بعد أن كانت قائمة سابقاً على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى إحلال الواردات.

وعلى هذا الأساس ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن المعظم من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكة أو إنشاء مناطق تبادل حر مع الدول الأكثر تطوراً وهذا من أجل النفاذ إلى أسواقها من خلال توفير مناخ ملائم للاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجية وتأهيل أداء القطاع الصناعي حتى تتمكن من تحسين أداءاتها الاقتصادية واحتوائها للمشاكل الاجتماعية التي تهددها في وحدتها السياسية، ومن ثم تدعيم مكانتها دولياً.

وطبقاً لهذه النظرة يتضح أن العديد من الدول ذات مستويات مختلفة من حيث التزايد في النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي تسعى إلى إقامة علاقة تعاون وشراكة فيما بينها، كما يلاحظ المرء
إطار جديد. ومن بين هذا التنظيم يمكن الشراكة الأورومتوسطية التي يندرج ضمنها موضوع البحث هذا وعليه ما القصد بالشراكة ؟

2. تعريف الشراكة :

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخراً، ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية والإلحاح في العديد من دول العالم الثالث والعالم

[1] - د/ دربال عبد القادر، أ.زايري بلقاسم، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 2002/01، ص 01.

العربي، بحيث تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بتفسيرها سواء كانوا اقتصاديين، سياسيين، أكاديميين...الخ، غير أن معظمهم اقتصاديون ، وذلك راجع لطبيعة وأهمية الظاهرة المرتبطة بهم، وفيما يلي عرض لبعضها :

يقصد بعض المهتمين على أن :

- الشراكة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو إنتاجي، وعلى أساس ثابت ودائم، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على المساهمة في رأس المال وإنما أيضاً المساهمة الفنية واستخدام الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية، وهذا بالطبع سوف يؤدي إلى تقاسم المنافع والأرباح بين الطرفين طبقاً لمقدار مساهمة كل طرف منهم[1].

- بينما يعتبرها البعض على أنها : "تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي بهدف توفير السلع والمنتجات لأغراض السوق المحلية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كالعمل ورأس المال، والمهارة الفنية بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر[2].

- في حين يعترها البعض على أنها : إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة، من خلال الاستغلال للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي[3].

- كما أنه يمكن أيضاً إعطاء الشراكة مفهوماً كما تضمنه إعلان برشلونة وذلك نظرا لأن موضوع البحث يتمحور حول الشراكة الأورومتوسطية ، بأن الشراكة ليست اتفاقا تجاريا عابرا و ليست توافقاً سياسياً محدداً، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية[4].

- فعليه ومما سبق يمكن تعريف الشراكة على أنها اتفاق يتم من خلاله محاولة صياغة نمط جديد من العلاقات بين أطراف مختلفة بهدف تحقيق غايات تلبي طلباتهم، كما تضمن استمرارية

1- د/ كمال رزيق، الشراكة الجزائرية الأوروبية....، محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني حول ECO A 3000، ص 239.

3،2- محمد قويدري، أثر المشروعات المشتركة لتحسين الأداء الاقتصادي "محاضرات ألقيت حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف (29-30 أكتوبر 2001)، ص20.

[4]- يوسف مسعداوي، رفيق باشوندة، واقع وأفاق الشراكة الأورومتوسطية-الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، تلمسان، ع4، مارس 2005، ص400.

الشراكة و ديمومتها من أجل تحقيق درجة ملائمة تمسح بالدخول في التكامل الاقتصادي ومواجهة التكتلات الدولية.

3. مقومات الشراكة :

إن للشراكة عدة مقومات ضرورية لقيامها، فرغبة الأطراف للدخول في شراكة تعد شرطاً ضرورياً لبناء الثقة والاقتناع بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة، رغم عدم المساواة المطلقة بين الشركاء، وهذا يتطلب العمل على الحد من تزايد في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي ينجم عن الاقتصاد الانتقالي. وهذا سيؤدي إلى وضع سياسات تتلائم مع متطلبات التنمية في البلدان النامية[1] كما سيسمح للاستثمارات الأجنبية المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين وتأهيل القطاعات الإنتاجية بما يتلاءم مع قواعد المنافسة.

كذلك إن التقييم المستمر والمنتظم للنتائج المحققة في ظروف سابقة يؤدي إلى مراجعة الاتفاقات المبرمة بين الأطراف متى دعت الضرورة إلى ذلك.

كذلك إن قيام الشراكة ونجاحها يرتبط بزيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال تحقيق درجة أعلى من الكفاءة في استخدام الموارد بواسطة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن من أهم مشاكل الدول النامية تتمثل في محدودية الموارد التمويلية وضعف المستوى التقني.

إن أهمية وديناميكية الشراكة ترتبط بالطرح الملائم لتمويل برامج التنمية وتطوير الهياكل الصناعية في الدول النامية[2]، وعليه فإنه من أجل أن تكون هناك شراكة ناجحة يجب صيغة اتفاق الشراكة بين الدول بهدف تجنب الآثار السلبية والاستفادة من الإيجابيات المصاحبة، مع الفهم السليم لطبيعة الطرف الخارجي والتعامل معه من منطلق المصالح المتبادلة.

كما أن بعض التجارب العلمية توضح أنه كلما كانت سياسات لتجارة أوسع وأكثر انفتاح من جانب الدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بواردات المنتجات التي يملك فيها كل بلد نامي ميزة نسبية، كلما أدى إلى تشجيع النمو المتوازن والمتواصل بهدف التقليل من فوارق الدخل، ومن ثم زيادة وتيرة عملية الشراكة في كل المجالات.

---

[1] -عبد الحق زغدار، الشراكة الاورو-متوسطية بن التعاون و التبعية ، ماجستير غير منشورة2001-2002، ص15.

[2] -محمد قويدري ،" أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الاداء الاقتصادي " في تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ، محاضرات ألقيت في ملتقى جامعة فرحات عاس – سطيف (29-30 أكتوبر 2001) .

يجب الإشارة كذلك إلى أن عملية الشراكة تتضمن جانباً هاماً وهو التكلفة، لذا يستوجب أن تكـون تكاليفها أقل من الفوائد المتأتية منها، كما أن الشراكة الناجحة يمكن أن تكون عرضة لهزات مـن دول أخرى شتى تضاربت المصالح.

من أجل أن لا تصبح الشراكة مفهوم نظري فقط، يجب التركيز على وفرة رؤوس الأموال التـي تعتبر ضرورية، كذلك يجب أن يكون التطور التكنولوجي متوازن بين الدول الشريكة أما إذا كان هناك فوارق واختلال في درجة التطور التكنولوجي فإن الشراكة في هذا الحال، ستؤدي إلى هيمنة الدول الأقوى تكنولوجيا على غيرها.

المطلب الثاني : مراحل التعاون الأورو-متوسطي

إن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط[1] هي علاقة موروثـة عـن طريق الاحتكاك والتواصل على ممر التاريخ والـذي أفـرزه التقـارب الجغرافـي والتعـايش الحضاري.

تمثل حوض البحر الأبيض المتوسط 6% من اليابسة و 7% من سكان العالم و 8 % من الثـروة العالمية[2]، حيث يعتبر همزة وصل بين ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، أفريقيا)، بالإضافة إلى تشـابه وتقارب مناخي والأوضاع البيئية لدول المنطقة.

كذلك تجمع دول المنطقة علاقة تاريخية رغم اتسامها بالفتور وعدم الاستقرار حيث، تمثل منطقـة البحر المتوسط مهد الأعراق الحضارات عبر التاريخ المصرية، العبرية، اليونانيـة، القرطاجيـة، البيزنطية، الإسلامية، بالإضافة إلى احتضان المنطقة لأكبر ثلاث ديانات عي الإسلام، المسيحية، اليهودية، والتي كانت السبب الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة نظراً للحروب التي قامت بسبب نزكية دينية كالحروب الصليبية....الخ.

كل هذا ساعد على إنشاء علاقات بين أوروبا ودول المتوسط مرت بثلاث مراحل.

1- المرحلة الأولى منذ 1957 : وهو العام الذي شهد توقيع معاهدة روما (المنشـئة للمجموعـة الأوروبية)، والتي نظمت العلاقة بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال اتفاقيات تعاون مـع

1- دول حوض المتوسط (الجزائر، تونس، المغرب، مصر،لبنان ، سوريا ، الاردن ، تركيا ، قبرص ، مالطا و اسرائيل).
2- أ.عمورة جمال، منطقة التبادل الحرفي في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، 2006.

مستعمراتها السابقة والتي من خلالها اقتصر اهتمام الأوربيين على ثـلاث منـاطق[1] هـي : دول المغرب العربي، والثانية الدول الأوروبية، والثالثة إسرائيل. حيث وفي تلك الفترة قامت المجموعة بعقد اتفاقية انتساب سنة 1963 مع تركيا و اتفاقية تجارية مع إسرائيل تلتها معـاملات تفضـيلية، وطلب كل من تونس والمغرب فتح مشاورات للتعاون 1963 مـع البلـدان السـتة للمجموعـة الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورج، إيطاليا، هولندا)، وقد انتهت في 1969 بعقود تعاون لمدة 5 سنوات، كانت في مجملها عقود تجارية.

أما بالنسبة للجزائر فقد استفادة من علاقات تفضيلية فـي 1957 إلـى غايـة 1962 باعتبارهـا مستعمرة فرنسية، وقد حافظت على هذا الامتياز إلى غاية 1963 لتبدأ المفاوضات التي لم تصـل إلى أي اتفاق، وفي سنة 1970 استفادت إسبانية من عقد اتفاقية مع المجموعة الأوروبيـة تهـدف إلى خفض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية وإعطـاء تفضـيلات للصـادرات الفلاحيـة الاسبانية، وفي نفس السنة عقدت مالطا اتفاقية انتساب بنفس الأهداف، وفي سنة 1972 اتفاقيـات انتساب مع كل من قبرص، مصر، البرتغال.

انتهت هذه المرحلة بتأسيس ترتيبات ثنائية وتفاوتت تلك الترتيبات من دولة إلى أخرى وتميـزت بأنها علاقة تجارية فقط ومحدودة المدة، لم تعمل إلا علـى خنـق اقتصـاد دول العـالم الثالـث المتوسطية التي لم يكن لها دور في هذه الفترة إلا مسايرة المجموعة الأوروبيـة وفقـا لرغباتهـا واستراتيجيها.

2-المرحلة الثانية : اتسمت هذه المرحلة بالتقارب المتوسطي الشامل حيث بعد توسع الأوروبيـة بانضمام كل من بريطانيا، ايرلندا والدانمرك سنة 1973. ومحاولة المجموعـة تأكيـد الـروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية خاصة مع مستعمراتها السابقة.

وبالتالي إقرار سياسة انفتاح إزاء بلدان العالم الثالث المتوسطية تكون خطوطهـا العريضـة ذات توجه شمولي وبالتالي تجاوز اتفاقات الشراكة الأولى لسنوات الستينات والانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون[2]، حيث وفي إطار سياسة متوسطية شاملة (PMG) تم عقد مجموعة من الاتفاقيـات

[1]-يوسف سعداوي، رفيق باشنودة، نفس المرجع السابق ، ص 403.
[2]- فتح الله لعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، لبنان، بيروت، دار الحداثة، ط 1982، ص49.

على أساس ثنائي غير محددة المدة وشملت مجالات جديدة غير تجارية كالجوانب المالية والنقدية[1]، ويمكن تقسيم هذه الاتفاقات إلى:

- **اتفاق التعاون مع الدول العربية :**

بعد الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 وحظر النفط الذي فرضته الدول العربية على الدول المنتجة للنفط، خلال قمة الجزائر[2]، حيث اعتبرت هذه الإجراءات من منظور الدول العربية هو إجراء منطقي وعادل لإيجاد حل شامل وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي الذي شكل عدم الاستقرار لمنطقة واستنزف خيراتها وعرقل تنميتها. أما بالنسبة للدول الغربية فاعتبر إجراء عقابي نظراً لانحيازها المطلق لإسرائيل، وقد تجلت هذه الرؤية خلال قمة كوبنهاجن[3] أين التقى وفد من وزراء العرب مع نظرائهم من الأوربيين، حيث قام العرب بتوضيح موقفهم إزاء أزمة البترول والبحث في الخطوط العريضة للتعاون الأوروبي.

وبعد سنة 1975 تمكن المجموعة الأوروبية والدول العربية بتخطي مشاكل التي كانت تحول دون تقارب بين الطرفين، وتجلى هذا في توقيع كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن سنة 1977 اتفاق تعاون مع المجوعة تضم هذه الاتفاقية الجانب التجاري والمالي والتقني وفي هذا الإطار أقر بروتوكول التعاون المالي منح هذه الدول مساعدات مالية كما هو موضح في الجدول (01).

وبالنسبة لدول المغرب العربي فقد تم عقد اتفاق تعاون سنة 1976، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1978[4]، حيث كان الاتفاق في مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية والصناعية والنصف مصنعة، فبالنسبة للمواد الزراعية (الحوامض، وزيت الزيتون والخمور) استفادة من نظام تفضيلي، أما المنتوجات الصناعية فقد استفادة من إعفائها من الرسوم الجمركية ودون تحديد كملي لها للدخول للأسواق الأوروبية.

أما بالنسبة للمجال المالي فقد تقرر تحديد المساهمة عن طريق توقيع بروتوكل مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (1977-1982) كما هو موضح في الجدول رقم (01) وقد تم منح هذه

---

[1]- عزام محجوب ، " مشروع تكوين منطقة التبادل الحر بين بلدان المغرب العربي و الاتحاد الاروبي " ، في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة، بيروت : مركز الدراسات اوحدة العربية ، 1997 ، ص605

[2]،2- أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الأوروبي 'مصر، دار المستقبل العربي، 1993، ص23.

[4] - D.M.Belataf et B.Arhab, Le partenariat euro-méditerranéen les accords d'association des pays du Magreb avec l'UE, collègue international, Telemcen, 21-22 Octobre 2003.

المساعدات من طرف الميزانية الأوروبية وموارد البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) لأجل تمويل المشاريع التنموية.

أما فيما يخص الجانب التقني من الاتفاقات فكان يرمي إلى تنشيط تبادل الخبرات والمعلومات خاصة في المجالات العليمة والتقنية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية وتنمية الإنتاج الصناعي.

ومن أجل تنمية أكبر للمؤسسات الصناعية والزراعية للدول المغاربية ونظراً للنقص الذي عانت منه اتفاقيات التعاون لسنة 1976 تم تجديد عقد اتفاق تعاون مع المجموعة الأوربية لمدة خمس سنوات (1981-1986).

غير أنه ومن خلال تقييم هذه المرحلة نلاحظ أن العلاقات لم تصل فيها إلى المستوى المطلوب لاسيما وأن هذه المساعدات لم تكن كافية، ناهيك عن الوضعية الاقتصادية المزرية التي كانت تعانيها الدول العربية التي جعلتها لم تستفد من هذه الاتفاقات.

- **اتفاقيات التعاون مع الدول الغير عربية :**

عقدت المجموعة الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات مع دول جنوب أوربا (إسبانيا، اليونان، تركيا، قبرص ومالطا) وإسرائيل في إطار السياسة المتوسطية الشاملة حيث أنه وبمقتضى الاتفاقية مع دول جنوب أوربا منحت المجموعة لهذه البلدان مزايا أوفر من ذي قبل لغرض دمجها إلى المجموعة وهذا بحكم كيانها الثقافي وموقعها الجغرافي[1].

قامت إسرائيل بعقد اتفاق مع المجموعة سنة 1975 حيث تميزت بنوع من الخصوصية والتي كانت تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حرة وتقتضي منح تفضيلات للصناعة الإسرائيلية بإزالة كل الحواجز الجمركية على السلع الصناعية المتوجهة إلى السوق الأوروبية المشتركة وكذا تخصيص في الحقوق الجمركية لصالح أكثر من 85 % من الصادرات الفلاحية الإسرائيلية[2].

أما بالنسبة لدول جنوب أوروبية فقد منحت مزايا خاصة وهذا بهدف دمجها في المجموعة الأوروبية، فقد تم تجسيدها في إطار توسع المجموعة الأوروبية وعليه تم انضمام كل من اليونان سنة 1981، وإسبانية والبرتغال سنة 1986، وبالتدريج تكوين إتحاد جمركي مع كل من قبرص ومالطا.

1- عزام محجوب، "مشروع تكوين منطقة التبادل الحر بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الاوروبي"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الوطن العربي ومشروع التكامل البديلة، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997).

2- بومدين حسين، مزايا وتكاليف اتفاقيات التعاون الاورو-متوسطية، ماجستير غير منشورة، تلمسان، 2002-2003، ص37.

3- التحول من التعاون إلى الشراكة :

تندرج الشراكة الأورو-متوسطية ضمن ما يسمى بالسياسة المتوسـطية الجديـدة (PMR) حيث وجهت اللجنة الأوروبية وثيقة إلى المجلس الأوروبي مـن أجـل المصـادقة عليهـا فـي 1989/12/19 و التي تهدف إلى إعادة توجيه السياسة الأوروبية في منطقة البحـر المتوسـط و تتميز بأنها تعاون واسع (جهودي و بيئي) وشامل للجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية.

و تقوم السياسة المتوسطية الجديدة على ثلاث مبادئ وهي السلم و الأمن والإستقرار من خلال :

* احترام حقوق الإنسان و الديمقراطية.
* ترقية التفاهم بين الحضارات و الثقافات .
* تشبيع النمو الاقتصادي المتوازن[1].

وفي عام 1992م دعا المجلس الأوروبي في برشلونة إلى إجراء تقيـيم لمجلـس السياسـة الأوروبية في المنطقة وللمبادرات الممكنة لتقرير هذه السياسة في الأمدين القصـير و المتوسـط[2] وتوصل في عام 1994 إلى بلورة مشروع متوسطي يتمحور حول تأسيس منطقة تتميز باستقرار سياسي و أمني ومنطقة تبادل حر وكذا تعزيز المساعدات المالية في إطار التعاون الإقليمي.

و على إثر المصادقة على هذا المشروع توجهت الجهود إلى البحث عن صيغ ملائمـة للتعـاون الجديد .

وبهذا تم استمرار الشراكة محل التعاون حيث تختلف الشراكة عن مفهـوم المسـاعدات أو الإعانة فاتفاقيات التعاون تطرح العلاقة بين طرفيها في صورة صانع ومتلق أي أنها صيغة مـن طرف واحد تأخذ شكل معونة نقدية أو عينية يحدد هو قيمتها و طبيعتها وفقا لمصالحه أما الشراكة فهي تختلف عن التعاون بأنها إطار شامل متعدد الأطراف و تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيق بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية من أجل مواجهة التحديات المشتركة[3] .

و تمثل الشراكة الأورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة علـى البحـر الأبـيض المتوسط سواء أن كانت أوروبية أو آسيوية أو إفريقيـة ، وتضـم هـذه الشـراكة دون الاتحـاد

---

[1] - محمد بومزة " تحليل الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية " الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية ، جامعة سطيف 2004.

[2] - Dr. Belattak . apcit . page (03)-

[3] ، 2 – جمال عمورة ، نفس المرجع السابق .

الأوروبي في غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضـاء فـي الاتحاد الأوروبي ، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا و إسرائيل [1] .

و لقد أقر الاتحاد الأوروبي الشراكة الأورومتوسطية نظرا لعوامل دفعته إلى هـذا التحـول فـي السياسة نحو حوض المتوسط فلخصها في ثلاث محاور :

1. عوامل عالمية : بعد سقوط جدار برلين سنة 1989 و انتهاء الحرب الباردة بانهيـار الإتحـاد السوفياتي مما ترك الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الأمنية.

كل هذا دفع الدول إلى التوجه نحو التكتل و التكامل الاقتصادي و التجاري في إطـار إقليمـي أو شبه إقليمي بحثا عن أسواق أوسع و تحقيق مكاسب أكبر[2].

و نظرا لهذه المتغيرات العالمية وكذا بسبب عولمة النظام العالمي للتجارة جب بأن على الاتحـاد الأوروبي إقحام دول التوسط النامية ضمن خطة الإستراتيجية العامة لفرض اسـتمرارية فـرض الهيمنة عليها سياسيا و استغلال ثرواتها الطبيعية و إبقائها سوقا لمنتجاتها كذلك من أجل الحد من المشاكل الاجتماعية الناجمة من التدفق المستمر للمهاجرين غير الشـرعيين و المحافظـة علـى استقرار و أمن المنطقة من أجل تفادي المخاطر و التهديدات الأمنية التي باتت تهدد أمن الأوروبي نتيجة لاستمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث .

2. عوامل لأوربية : إن دخول أوربا في مرحلة تحول من أجل دعم الهوية الأوروبية و الكيان الجماعي و الجمعي الأوروبي يعد من العوامل و المتغيرات الأوربية التي دفعتها إلى تغير سياستها نحو الحوض المتوسط حيث جاءت معاهدة ماستريخت 1991 تعكس رغبة الطرف الأوربي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية و السوق الواحدة و بين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة [2] وفي سنة 1992 وبعدما أخذت شكل أوربا الموحدة بإنشاء سوق أوربية مشتركة و اتحاد اقتصادي و نقدي من أجل مواجهة التحديات التي شاهدتها خلال الثمانيات و المتمثلة في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي و تزايد معدلات البطالة و ضعف القدرة التنافسية و التأخر الملحوظ في السباق التكنولوجي.

---

[1]- دربال عبد القادر ، زايري بلقاسم ، تأثيرات الشراكة الورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 2002/01 ، ص 02.

[2] – bichara khader, le partenariat euro-méditeranéen (paris : L’harmattan . 1997) P33.

[2]- يوسف مسعداوي ، نفس المرجع السابق ، ص 404.

وعليه بدأ التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوربي تجاه المتوسط حيث إشارة قمة لشـبونة أن حوض المتوسط هو منطقة جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد في إطار الأمن و الاستقرار الجماعي و الذي أدى بواسطته إلى إقرار مبادرة برشلونة سنة 1995 و التـي انحصـرت أهـدافها فـي الإستقرار و الأمن و التنمية و تعزيز الموقع التنافسي للاتحاد الأوربي.

3. عوامل متوسطية : بالنسبة على الصعيد المتوسطي فإن للدول النامية المتوسطية عوامل عديدة أدت بها إلى ضرورة البحث عن مبادرة جديدة للتعاون في إطار مجموعة البحر الأبيض المتوسط منها ضعف مستويات التنمية و انعدام التوازن في المبـادلات و ضـعف التـدفقات الاسـتثمارية الأجنبية.

فكان الهدف من الشراكة لهذه البلدان هو أنها وسيلة من وسائل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و نقل التكنولوجيا و الحصول على الدعم المالي و التقني من أجل تحسين أداء اقتصاداتها.

الجدول رقم (01):مساعدات الجماعة الأوروبية إلى الدول العربية المتوسطية في البرتوكولات المالية 1978-1991

الدول	البروتوكول	أموال الاستثمار من ميزانية الجماعة الأوروبية	قروض مصرفية	المجموع
الجزائر	بروتوكول الاول 1978-1981	70	44	114
	برتوكول الثاني 1982-1986	107	44	151
	البرتوكول الثالث 1987-1991	183	56	239
مصر	بروتوكول الأول 1978-1981	93	77	170
	برتوكول الثاني 1982-1986	150	126	276
	البرتوكول الثالث 1987-1991	249	200	449
الاردن	بروتوكول الأول 1978-1981	18	22	40
	برتوكول الثاني 1982-1986	37	26	63
	البرتوكول الثالث 1987-1991	63	37	100
لبنان	بروتوكول الأول 1978-1981	20	10	30
	برتوكول الثاني 1982-1986	34	16	50
	مساعدات مستعجلة1977-1978	20	-	20
	مساعدات مستعجلة1982-1986	50	-	50
	البرتوكول الثالث 1987-1991	53	20	73
المغرب	بروتوكول الأول 1978-1981	56	74	130
	برتوكول الثاني 1982-1986	90	109	199
	البرتوكول الثالث 1987-1991	151	173	324
سوريا	بروتوكول الأول 1978-1981	34	26	60
	برتوكول الثاني 1982-1986	64	33	97
	البرتوكول الثالث 1987-1991	110	36	146
تونس	بروتوكول الأول 1978-1981	41	54	95
	برتوكول الثاني 1982-1986	78	61	139
	البرتوكول الثالث 1987-1991	131	93	224
المجاميع	بروتوكول الأول 1978-1981	332	307	639
	برتوكول الثاني 1982-1986	560	415	975
	البرتوكول الثالث 1987-1991	940	615	1555
المجموع العام		1832	1337	3169

المصدر : عبد الحق زغدار، نفس المرجع الساق ص35[1] واحدة:مليون ايكو

المطلب الثالث : مؤتمر برشلونة كقاعدة للشراكة

بعد دخول معاهدة ماستريخ حيز التنفيذ سنة 1993 تلاها اجتماع المجلس الوزاري الأوربي الذي انعقد بمدينة كور خيل (اليونان) في يونيو 1994 و الذي دعا فيه اللجنة الأوربية بتقديم ورقة عمل تبين فيها المبادئ الأساسية لصياغة سياسة أرو- متوسطية و الفرص المتاحة لتطوير و تعميق تلك السياسة على المدى القصير و المتوسط.

ولعل إنشاء " منتدى البحر المتوسط" في عام 1994 الذي يشمل كافة دول لأوروبا و الشرق الوسط بمثابة نقطة محورية للحوار و التفاعل بين المسؤولين و غير المسؤولين و المهنيين و المتفقين في أوربا ودول حوض البحر المتوسط الأخرى .

واستنادا إلى هذا الموقف الأوربي تم التحضير لمشروع الإعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة 95 ليضع أسس جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية ويوضع الآلية التي ستؤدي إلى إنشاء منطقة حرة للتبادل الأوربي المتوسطي.

1. مسار برشلونة :

كان لدول البحر الأبيض المتوسط ودول الإتحاد الأوربي يومي 27-28 نوفمبر 1993 موعد مع التاريخ حيث تقرر في ذالك التاريخ إنشاء ما يعرف اليوم بالشراكة الأورو- متوسطية بمدينة برشلونة.

وضم هذا المؤتمر الذي جرت أحداثه في مدينة برشلونة بإسبانيا 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و 12 دولة شريكة من دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط وهي : المغرب ، الجزائر، ليبيا ، تونس ، مصر ، فلسطين ، سوريا، قبرص،مالطا، تركيا،إسرائيل .

وشكل هذا المؤتمر فاتحة لمرحلة مفصلية في العلاقة بين الاتحاد الأوربي و بلدان حوض المتوسط ووضع إطار للعلاقات المستقبلية بينهما[2].

وتضمنت اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية إطارين متكاملين أحدهما على مستوى التنائي أدت إلى عقد اتفاقيات للشراكة ما بين الاتحاد الأوروبي و كل دولة متوسطية شركة على حدى [3]، أما على

---

[1] نقلا على : Bichara khader.Le Grand Maghreb et L'Europe: Enjeux et Perspectives(Paris : CERMAC,1992),PP.18-20

[2] - أحمد صدقي الديجاني ، " في الشراكة الثقافية و الاجتماعية و الإنسانية الأوروبية- المتوسطية" في يومية الخبر (23مارسر 1997)، ص 8 ..

[3] - د .نوري منير ، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " متطلبات تأهيل م.ص.م في الدول العربية. ملتقى الشلف الدولي 17-18 أفريل 2006 . ص 867.

المستوى الجهوي فإنه يعتبر الأساس الجديد للشراكة الأورو-متوسطية حيث اهتم البيان بجوانب أساسية هي المجال السياسي والأمني، والشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي والشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

2. مجالات الشراكة :

1.2-الشراكة في المجالين السياسي والأمني : لقد أعتبر السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط هدفاً جماعياً مشتركاً تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل إذ تم التركيز على استخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يتركز على احترام مبادئ القانون الدولي[1] الذي يرتكز هو الآخر على ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والمساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقهم في تقرير مصيرهم، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلاً عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة مع احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد جاءت هذه المبادئ في الإعلان الرسمي كمايلي :[2]

- احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها؛
- عدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية؛
- تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف؛
- أهمية انضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بخطر استخدام أسلحة الدمار الشامل نظم التحقق الخاصة بها وكذلك صنع الانتشار النووي.

2.2- الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي :

إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد أوربي والدول المتوسطية يعتبر أمراً ضرورياً من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي، ويتسم هذا البعد بالحركية والتنوع والاستقرار، وييسر عدة قضايا من أهمها : إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء أورو-متوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

---

[1] د- اسماعيل شعباني : محتوى الشراكة الأورو- عربية ، مجلة العلوم التجارية ، المعهد الوطني للتجارة رقم 2002/01 ص 05.
[2] - جاءت هذه المبادئ في إعلان برشلونة 1995 الرسمي في صيغة مواد للإتفاقية..

ويقوم هذا المجال أيضاً على تنمية الموارد البشرية وتطويرها مع ضرورة احترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة وتشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب، من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير الحكومية. والتعاون بين المجتمعات المدنية خاصة في قطاع الصحة، التعاون من أجل القضاء على البطالة والاهتمام بالشباب بوضع برامج محلية و وطنية للتدريب المهني وايجاد فرص شغل محلية، من أجل القضاء على الهجرة الغير شرعية، بالإضافة إلى مقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي.

3.2- الشراكة في الجانب الأقتصادي والمالي : يهدف مؤتمر برشلونة في هذا المجال إلى تحقيق النمو في أوربا ودول المتوسط إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين[1] ، وهذا من خلال :

- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف وتخفيض فوارق التنمية الكبيرة التي تعانيها دول المتوسط.
- ترقية التعاون والتكامل الجهوي.

ولتحقيق هذه الأهداف فلقد ركز المشاركون في المؤتمر على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تتلخص في :

- إنشاء منطقة للتجارة الحرة : يهدف مؤتمر برشلونة من خلال اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي والشركاء المتوسطين من جهة، إلى إقامة منطقة تبادل حر، مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري والمتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة. هذا بشكل تدريجي في آفاق سنة 2010، من خلال الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية والتحرير التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

وقد تقرر تسهيل التأسيس التدريجي لهذه المنطقة ذات التبادل الحر ب :

- إتباع سياسة بينية على قواعد اقتصاد السوق وتكامل الاقتصاد الوطني، مع أخذ بعين الاعتبار حاجات ومستويات النمو؛

[1] - د.شعاني اسماعيل ،محتوى الشراكة الاور- عربية ، مجلة العلوم التجارية ، المعهد الوطني للتجارة رقم 2002/01 . ص 05.

- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطـوير القطـاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لاقتصاد السوق.

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، وحماية الملكية الفكرية والصناعية، والحضارية .

- تشجيع نقل التكنولوجيا

- تحديد مجالات التعاون الاقتصادي: لقد ركز المؤتمر وبقرار من دول الاتحـاد الأوروبـي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين الدول حيث تم التركيز على ضرورة :

- بناء التنمية الاقتصادية الاعتماد على الإمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك شـريطة خلـق منـاخ مناسب لذلك، بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية.

- خلق جو إداري يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية ومسـاعدة تحـديث الصـناعات المتوسطة والصغيرة عن طريق تسهيل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الانتاج والتصدير.

- التوفيق بين التنمية وحماية البيئة.

- كما أن الاتحاد الأوروبي مجالات أخرى لتسريع عملية التنمية تتمثل في التعاون في المجال الزراعي من أجل تحديثه وإعادة هيكلته وفق مناهج حديثة ومعتمدين على أحدث التقنيات، وتنويع الانتاج بما يقلل العجز الغذائي والتعاون من أجل تحسين البنية التحتيـة مثـل شـبكات الطـرق والمواصلات، وكذلك التعاون من أجل تدعيم البحث العلمي وتدريب العاملين في مختلف المجالات العلمية والفنية وتطوير وتنسيق الأساليب الإحصائية.

- تحديد أوجه التعاون المالي :

ان تحقيق منطقة للتجارة الحرة ونجاح الشركة الأورو-متوسطية يرتكـزان علـى رفـع حجـم القروض التي يمكن أن يمدها بنك الاستثمار الأوروبي (BEI)، والمعونات التـي يمكـن للـدول الاوروبية مدها للدول في جنوب المتوسط عبر برنامج "ميد" « MED »، لـدفع عمليـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول للحاق بركب التطور في دول الشمال شريطة أن تخصص المبالغ المقدمة لتعميم الفائدة القصوى لهذا التعاون المالي.

ومن خلال النقاط الأساسية التي جاءت في تصريح برشلونة نلاحظ أن الشراكة الأورو-متوسطية تتطلب عملية الإصلاح الاقتصادي وتجديد البنى الاقتصادية بشكل عام وتطبيق مبادئ الاقتصـاد السوق بدعم القطاع الخاص وخلق مناخ استثماري لجلب الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثاني : الجزائر و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

1. لمحة عن اتفاقيات التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

امتازت العلاقات الجزائرية والأوروبية دوما بالارتباط وذلك لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها الموقع الجغرافي القريب من أوروبا , العوامل التاريخية و العوامل الإنسانية نظرا إلى تواجد جالية جزائرية قوية في القارة العجوز, حيث سعى الاتحاد الأوروبي منذ منتصف السبعينات إلى توسيع نفوذه و هيمنته في المنطقة المتوسطية و هذا من خلال عقد اتفاقيات تعاون بينه و بين الشركاء المتوسطيين و هي عبارة عن اتفاقيات ذات طابع تجاري محض الى الجانب المالي لها .
لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية التعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب و تونس ، إلا أن الجزائر و نظرا لتمتعها بمركز خصوصي لدى المجموعة لأنها كانت مستعمرة فرنسية سابقة ،حيث كانت تستفيد من كل التفضيلات الجمركية ، لكن بعد هذه الفترة قررت بعض دول المجموعة الأوروبية عدم متابعة منح هذه التفضيلات للجزائر[1] . مما أدى بالجزائر إلى فتح باب المفاوضات وكان ذلك سنة 1972 بهدف الوصول إلى اتفاق بين الطرفين و الذي تجسد في الوصول إلى اتفاق نهائي في نفس السنة .

وفي إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة الأوربية في السبعينيات تم عقد اتفاقيات تعاون جديد غير محدد المدة في عام 1976 مع الجزائر على أساس ثنائي على غرار المغرب وتونس .و دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ في عام 1978 وفي هذه المرة فانه وبموجب السياسة المتوسطية الشاملة تميزت هذه الاتفاقيات للتعاون بأنها لم تقتصر على المساعدات في مجال التجارة فقط بل تم تدعيمها بالجانب المالي المتضمن مجموعة من بروتوكولات مالية بين المجموعة الاوروبية والجزائر .

و يمكن تلخيص ما ميز هذه المرحلة من التعاون في مايلي :

- المبادلات التجارية قدرت بحوالي 190 مليون وحدة نقد أوروبي بين 1977-1993.

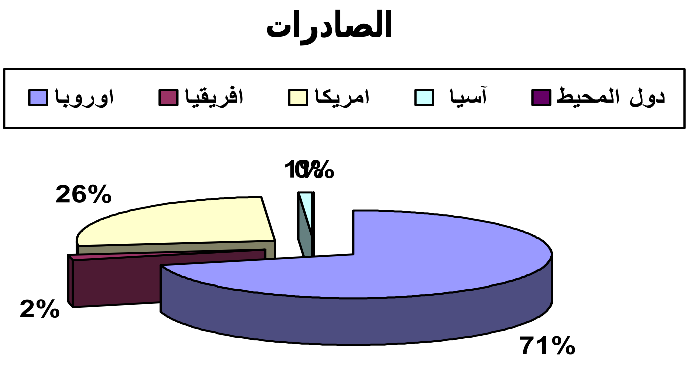
(1) – د.نوري منير، اثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ملتقى الشلف الدولي 17-18 أفريل2006.

- التعاون الاقتصادي التقني و المالي حيث تم التعاقد في هذا الإطار على أربعة بروتوكولات متتـالية :الأول في 1978-1981, والثاني بين 1981-1968والثالث 1968 -1991 و الأخير في 1991-1996. فبين 1978 و 1996 فإن الجزائر قد استفادت من 949 مليون أورو,حيث قدمت المجموعة الأوروبية 390 مليون أورو و قدم البنك الأوروبي للاستثمار 640 أورو[(2)]. وذلك من أجل تمويل مشاريع خاصة: البنى الاقتصادية و الاجتماعية (60%) , تسيير المياه (11%) الفلاحة و الصيد (9%) , الطاقة (7%) و المساعدات العلمية (5%) .

2.المبادلات الخارجية بين دول الاتحاد الأوروبي و الجزائر:

تمتلك الجزائر هيكل صادرات مرتكز على المحروقات فهي تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المحروقات في شكلها الخام بدرجة عالية, إذ تشكل المحروقات نسبة 93% بين سنوات 1992-1998

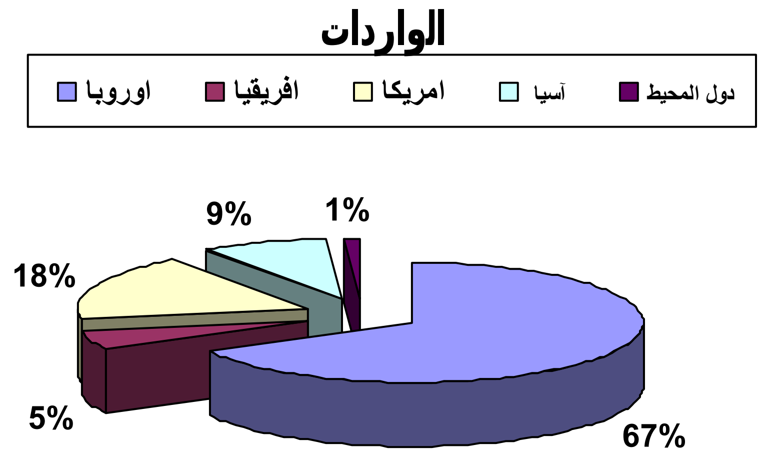
و بالنسبة **للتجارة الخارجية** فان الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الاقتصادي الأول للجزائر فأوروبا تحتل الحصة الأكبر في التجارة الخارجية الجزائرية إذا ما قورنت بالقارات الأخرى إذ بلغت حصة أوروبا من الصادرات الجزائرية ما بين 70-80% و مابين 60-70% من الواردات حسب إحصائيات سنة 1999



المصدر:" [2] *Mustapha DJENNAS ; Abderrezak BENHABIB*

[(2)]Taous Hamdaoui "accord d'association euro méditerranéen: quel impact sur la PME-PMI Algérienne?" revue économie et management N°04Mars2005.

[2] *Mustapha DJENNAS ; Abderrezak BENHABIB* "la reforme des politiques commerciales est –elle pour une réelle intégration au contexte euro méditerranéen ? Analyse empirique du cas algérien". Communication au Colloque international "accords d'association euro-mediteraneens: expériences et perspectives".Tlemcen 2003.



المصدر: نفس المرجع السابق.

و لعل من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للجزائر من دول الاتحاد الأوروبي نجد فرنسا التي تحتل المرتبة الأولى من موردي الجزائر بنسبة هامة مابين 26-22.5 % من مجموع واردات الجزائر في الفترة من 1993-2004 متبوعة بكل من ايطاليا بنسبة 8.5- 14.4 % و أسبانيا و ألمانيا على التوالي في نفس الفترة كما يبينه الجدول التالي:

الشكل رقم 01 : أهم دول أوروبا الموردة للجزائر

الدول	1993 %	1994 %	1995 %	1996 %	1997 %	1998 %	1999 %	2000 %	2001 %	2002 %	2003 %	2004 %
فرنسا	25.5	24.7	24.9	24.4	23.1	24.7	22.8	22.8	23.6	22.5	23.9	22.5
ايطاليا	10.09	9.7	9.7	9.2	8.6	9.3	9.9	8.9	10.5	9.5	9.4	8.5
اسبانيا	10.5	9.4	8.6	12.3	6.9	6.0	5.5	6.0	5.3	5.2	5.5	4.8
المانيا	5.3	5.4	6.9	6.6	5.6	7.1	7.4	7.7	8.0	7.1	6.5	6.6.

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

في حين تمثل ايطاليا أهم زبائن الجزائر حيث تمثل حصتها أكثر من 22.5 % سنة 2001 من مجموع صادرات الجزائر تليها فرنسا بما قيمته 15.6% في نفس السنة ,تليها كل من هولندا وأسبانيا كما يوضحه الجدول التالي.

الشكل رقم: 02 : أزام دول أوروبا زبائن الجزائر

الدول	1993 %	1994 %	1995 %	1996 %	1997 %	1998 %	1999 %	2000 %	2001 %	2002 %	2003 %	2004 %
ايطاليا	22.0	20.0	22.4	19.9	20.6	20.3	23.5	20.1	22.5	20.1	19.2	15.9
فرنسا	16.7	15.2	14.1	13.1	15.8	18.5	13.7	13.3	15.6	13.6	12.6	12.0
زاولندا	7.8	10.0	10.4	8.7	8.4	8.9	8.2	7.5	7.1	9.0	6.9	7.4
أسبانيا	6.7	7.4	6.7	7.6	9.0	10.7	10.6	10.6	11.7	12.2	12.2	11.3

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

3 - اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي و تماشيا مع مقتضيات العولمة تبنت الجزائر منذ سنة 1994، سياسة جديدة أكثر انفتاحا على الخارج من اجل النهوض باقتصادها فبالموازاة مع دخولها في مفاوضات من اجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تسعى الجزائر من خلال سلسلة من المفاوضات للتوقيع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

حيث يعد انفتاح الجزائر على الخارج أمرا لا مفرا منه و ليس خيارا, حيث أن الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري قد وصلت إلى مرحلة حرجة في الثمانينـــات و ذلك بعد الأزمة البترولية سنة 1986 وتفاقم المديونية الخارجية, إظافة إلى الوضعية السياسية و الأمنية و الاجتماعية المتردية التي سادت هذه الفترة وزادت من تعميق الأزمة.

وهكذا وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تبني إصلاحات عديدة, أهمها برنامج الاستقرار الاقتصادي لمدة سنة واحدة و برنامج التعديل الهيكلي (PAS) الذي تم تمويله من طرف صندوق النقد الدولي (FMI)و البنك الدولي (BM) وفق اتفاقية تم التوقيع عليها لمدة ثلاث سنوات ابتدءا من ماي 1995.[1]

و في ظل هذه الظروف, عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لرغبتها في التفاوض من أجل الوصول اتفاق في 13 أكتوبر 1993. وبدأت المفاوضات الثنائية في مارس 1997بالسعي دوما إلى تنشيط العلاقات من خلال البعثتات الدبلوماسية و البرلمانية ، ورغم قدم العلاقات بين الطرفين و مدى اهتمام الطرف الأوروبي بالإمكانات الاقتصادية والموقع الجيوستراتجي الذي تتمتع به الجزائر, فإن المفاوضات مرت بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا و الانقطاع أحيانا أخر و يعود ذلك إلى:

- أن الاتفاق يتضمن الاقتراحات من أجل شراكة أور ومتوسطية وفقا لتصور مصالح الاتحاد لأوروبي.

- أن الجزائرية تحاول إدراج نقطتين و هما توسيع المناقشات إلى ميادين و مسائل لم يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال بالعدالة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و مكافحة الإرهاب, هذا فيما يخص الجانب السياسي أما عن الجانب الاقتصادي فقد كانت تطالب بأنها تهدف إلى السعي إلى التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني 93و هذا بأن يتفهم الاتحاد الأوروبي خصوصيات الاقتصاد الوطني وبنية تجارته الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من93%, ومروره بمرحلة التحول الاقتصادي.

لكن الطرف الأوروبي شدد على عدم إمكانية تخصيص اتفاق خاص و منفرد مع الجزائر، الشيء الذي أدى إلى توقف المفاوضات الثنائية بين الطرفين على مستوى وزراء الخارجية مع بداية 1998، الا أنه وبعد التعليق الذي دام سنة استأنفت مفاوضات الشراكة على مستوى وزراء الخارجية ، حيث تم الإعلان عن قرار الاستئناف في21أفريل 1999 من قبل الممثل الفنلندي الذي

---

[1] - d'association des pays Dr M. Belataf & B. Arhab "Le partenariat euro méditerranéen et du Maghreb avec l'UE : bilan et perspectives avec le cas de l'Algérie" colloque international (Accords d'association euro méditerranéen: expériences et perspectives) Tlemcen 2003. Page 13

ترأست بلاده الاتحاد الأوروبي في بيان صادر في بروكسل أين يتواجد المقر الرئيسي للاتحاد [(1)].

وبعد عدة جولات ، و بالضبط في الجولة الثامنة تخطى المفاوضون عددا من القضايا حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري في حين قبل الاتحاد الأوروبي إدراج مسألتي مكافحة الإرهاب و حرية تنقل الأشخاص ضمن اطار المفاوضات ، وبعد استكمال جولات المفاوضات (17 جولة). تم التوقيع الفعلي على الشراكة الاورو-جزائرية بالمفاهيم والمعطيات الجديدة ، المبنية على أساس تحرير التجاري خارج المحروقات و إقامة منطقة للتبادل الحر ،و الإصلاحات المرافقة لها، باتفاق أولي في بر وكسل 2001 ثم التوقيع النهائي أخيرا في" فالنس" "VALENCE " في 22 أفريل2002 [1] .حيث بدأ التنفيد في سنة 2005.

ويتصف اتفاق الجزائر و الاتحاد الأوروبي بالشمولية على عكس الاتفاقات التجارية لاتفاقية 1967 حيث تضم مجالات عديدة: سياسية و اقتصادية و ترتكز هده الاتفاقية على أربع أسس رئيسية هي:

- إقامة حوار سياسي بين الطرفين فيما يتعلق بالقضايا الأمنية و مسائل الاستقرار و السلام في المنطقة.
- إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد و الإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.
- التعاون الاقتصادي و المالي و الاجتماعي و الثقافي الذي يرتكز أساسا على برنامج MEDA اذ يهدف إلى تدعيم التحول الاقتصادي من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية و تطوير القطاع الخاصعن طريق . و تعزيز التعاون الاقتصادي –الاجتماعي قصد التخفيف من الآثار السلبية لأصلاحات الاقتصادية المطبقة.
- وضع إطار مؤسساتي و تنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئات مشتركة بين الطرفين لهما مسؤولية وضع آليات أو ميكانيزمات تنفيذ هذه الاتفاقيات هما:

❖ مجلس الشراكة: الذي يتكون من مسئولين من الطرفين (على مستوى الوزراء) و الذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين.

[(1)] – أ.بلال أحمية ، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاوروعربية ، ملتقى الشلف الدولي 17-18 أفريل 2006.

[1] -P.ZineM..Barka , « Reflexion sur les indcidences fiscales et douanieres de l’accord d’association algerie union europienne »,revue economie et management, tlemcen,N°4 mars2005, page168

❖ لجنة الشراكة: وتتكون من موظفين و خبراء من الطرفين.

المطلب الثاني: الخطوط العريضة للاتفاقية :

تتضمن الشراكة الاورومتوسطية و فق المبادئ التي جاء بها مؤتمر برشلونة على ثماني نقاط هي:

1- الحوار السياسي والأمني : إن اتفاق الشراكة نص في هذا المجال على كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين فيما يخص المسائل السياسية و الأمنية. كما تضمن الاتفاق على بند خاص بالعدالة و الداخلية و تأسيس مجلس للشراكة و كذا احترام ورعاية طرف على أراضي الأخر من خلال ما جاءت به المادة 82 من الاتفاق[1]،كم تضمن كذلك الاتفاق في المادتين 86-87 كيفية الوقاية و محاربة الجريمة المنظمة و الامر يتعلق بكل

من التجارة الغير مشروعة في المواد الممنوعة أو التي تتعرض للقرصنة أو المعاملات الغير مشروعة ، بالإضافة إلى مكافحة تبيض الأموال وهذا نظرا إلى ما تصاحبه من أمور خطيرة تمس بالأمن و السلم .

و لعل أهم مادة تم التركيز عليها هي ضرورة إدراج نقطة مكافحة الإرهاب و هي النقطة التي ظلت الجزائر تلح عليها منذ 1995، وعليه تم تخصيص بند خاص بها .

2- حرية تنقل السلع و تجارة الخدمات : فيما يخص هذا المجال فإن الجهود المشتركة للطرفين ترمي في نهاية المطاف إلى إنشاء و بصيغة تدريجية منطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12سنة من تاريخ دخول السير الفعال لهذا الاتفاق استنادا إلى الإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة 1994 ومختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة و السلع التي تكون محور تفاوض حول التعريفة الجمركية تشمل مواد صناعية فلاحية ومنتجات الصيد البحري.

أما فيما يخص تجارة الخدمات فبموجب اتفاق الشراكة فإن أعضاء الاتحاد الأوروبي يلتزمون في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات (A.G.C.S) بمنح الجزائر معاملة traitement الدولة الأولى بالرعاية " وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها الاتفاق وبالمقابل ستمنح

---

[1] نوري منير،نفس المرجع السابق .

الجزائر لموردي الخدمات الاروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها و يتم التطبيق بعد 05 سنوات من الآن .

3- **المدفوعات و رؤوس الأموال والمنافسة** :التزم الطرفان على أن يتم تغطية العمليات الجارية من عملة قابلة للتحويل بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي و كذا القواعد التي تحكم المنافسة.وعليه في هذا المجال تم اقرار نقاط هامة نلخها في مايلي[1] :

- يضمن كلا من الاتحاد و الجزائر ، مند دخول هذه الاتفاقية حيز التطبيق حرية تداول رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر بالجزائر طبقا للتشريعات السارية المفعول كما تتشاور الأطراف و تتعاون للقيام بضبط الشروط الضرورية من أجل تسهيل تداول رؤوس الأموال بين الطرفين تدريجيا ووصولا الى التحرر الكلي .
- تلقى المبادلات بين الجزائر و دول الاتحاد في حالة اتفاق بين المؤسسات بهدف منع أو تحريف المنافسة ،و كذلك في حالة الاستغلال المفرط لموقف مسيطر من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات على كامل الاقليم أو جزء مهم من الإقليم سواء كان في الجزائر أو دول الاتحاد .
- تقوم الأطراف بالتعاون الإداري بهدف إنشاء تشريعات خاصة بمجال التنافس و تبادل المعلومات في الحدود المسموحة في السر المهني و السر العملي حسب الطرق المثبتة في الاتفاق .

4- **التعاون (اقتصادي، اجتماعي، مالي) :**

- **التعاون الاقتصادي**: تتعهد الأطراف في هدا المجال إلى تقوية التعاون الاقتصادي لمصلحتهم المتبادلة و كذلك يرمي هذا الاتفاق إلى مساندة الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستمرة ، حيث يكمن في إطار الشراكة بأهداف محددة جاء بها مؤتمر برشلونة و يشمل هذا التعاون جميع القطاعات الاقتصادية, الصناعية و الزراعية ، والخدمات و كذا مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطية و يرتكز على عدة مبادئ أهمها حوار اقتصادي منتظم و كذا تبادل المعلومات و الخبرة و التكوين و المساعدة التقنية و الإدارية و القانونية و يمكن تلخيص هدا التعاون في ما يلي :

[1] نفس المرجع السابق .

1- التعاون في المجال الصناعي و الاستثماري و الجمركي : يهدف هذا الاتفاق في المجال الصناعي على مساندة و تدعيم النشاطات الهادفة لحماية الإستثمار المباشر و الشركة الصناعية ، و كذا تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيل الموارد البشرية و القوى الصناعية عن طريق الاستغلال الأمثل لسياسات الإبداع و البحث و التطوير التكنولوجي ، بالإضافة الى مساندة برنامج إعادة هيكلة القطاع الصناعي و المساهمة في تطوير تصدير المنتجات المصنعة الجزائرية .

كما يهدف التعاون إلى خلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات وهذا بواسطة وضع إجراءات متناسقة و مسهلة للاستثمار المشترك ،وإجراءات التعريف و الإعلام حول فرص الاستثمار ، وإنشاء إطار قانوني محفز لتدفق الاستثمار .

أما فيما يخص التعاون في المجال الجمركي فهو يسعى الى ضمان التبادل الحر الذي يعطي الأولوية لتسهيل المراقبة و الإجراءات الجمركية .

2- التعاون في قطاع الخدمات : بالنسبة إلى قطاع الخدمات فيتضمن الاتفاق بالتركيز على التعاون في المجال العلمي من أجل تقوية قدرات البحث في الجزائر ، بالإضافة إلى إقامة مشاريع مشتركة في البحث و تحويل التكنولوجيا ، التعاون في مجال الإعلام و الاتصال بهدف إقامة حوار حول مختلف مظاهر الإعلام بما فيها السياسات المتبعة و تبادل المعلومات و الإعانات التقنية .

كما شمل الاتفاق التعاون في مجال الخدمات المالية و السياحة بهدف تحسين الخدمات المالية و التي ستترجم بتبادل المعلومات حول التنظيمات و التطبيقات المالية ، ودعم برامج إصلاح الأنظمة البنكية و المالية في الجزائر .

- التعاون الاجتماعي و الثقافي: حيث تم التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال و ضرورة الحوار الاجتماعي و التعاون في هذا المجال و في قطاع الثقافة و التربية ،و كل الامور التي تتعلق بالتأشيرة و حرية تنقل الأشخاص و المعالجة السريعة لإجراءات و تسليم التأشيرة في اطار القوانين الخاصة بالمجموعة الأوروبية و التركيز على محاربة الهجرة السرية وهذا ما تنص عليه كل من المادتين 83-84 من الاتفاق .

و- التعاون المالي: لقد ركزت الجزائر على دعم التعاون المالي أكثر من خلال برنامج ميدا ، وهذا قصد تجسيد الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الوحدات الصناعية ، إصلاح المنظومة البنكية , ترقية الاستثمار الخاص و النشاطات التي من شأنها أنشاء مناصب شغل وكذا تكوين المسيرين ، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري .

- و في البند الأخير من الاتفاقية فقد تضمن إجراءات مؤسساتية إضافية في 07 ملاحق و 05 بروتوكولات تبين و توضح إجراءات و قواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

المطلب الثالث : أهداف الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

1- أهداف الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

كان مؤتمر برشلونة 1995 نقطة تحول رئيسية في العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية حيث أرست الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انبثقت عن هذا المؤتمر سياسة طموحة ذات أهداف بعيدة المدى أصبحت تعرف بعملية برشلونة. وظهر مفهوم شراكة الأنداد ليحل محل مفهوم التعاون المشترك.

وقد حددت الدول الخمس عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (آنذاك) واثنتي عشرة دول متوسطية أوجه التعاون الوثيق فيما بينها والتزمت به في ثلاثة مجالات رئيسية وهي شراكة السياسة والأمن، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية والشؤون البشرية.

وترجع أسباب الالتزام من قبل الاتحاد الأوروبي إلى اهتمامه المتزايد بجواره القريب الممثل بدول حوض البحر الأبيض المتوسط وما يربط هذه الدول مع الكثير من دول الاتحاد الأوروبي من علاقات تاريخية وجوار جغرافي وعلاقات اقتصادية ففي دول المتوسط توجد الأسواق الواسعة للمنتجات الأوروبية وفيها مصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي وفيها مخزون كبير من الموارد البشرية التي يمكن أن تعوض تراجع معدلات نمو السكان في دول الاتحاد الأوروبي، إن توسيع الحيز الاقتصادي واستيعاب الاقتصاديات المتوسطية بداخله واستبدال هجرة الأيدي العاملة العربية إلى الاتحاد الأوروبي بتشغيل هذه العمالة داخل بلدانها الأصلية بمشاريع تمتلكها الدول

الأوروبية أو تؤول منافعها لها هو من الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي.[1] ويرى البعض أن الدوافع الحقيقية للاتحاد الأوروبي هي عبارة عن دوافع أمنية بالدرجة الأولى خاصة بعد عراف حلف الناتو الأصولية الإسلامية كتهديد رئيسي للأمن الأوروبي ليحل محل الخطر الشيوعي. حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن التهديد الأمني الذي يمكن أن يأتي من منطقة المتوسط يتمثل بمجموعة من العوامل من أهمها: ضعف الأداء الاقتصادي، السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية، التغير السكاني، حركة السكان والهجرات، النهضة الإسلامية، الاختلاف الثقافي، الإرهاب، تجارة المخدرات، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية[2].

أما الدول المتوسطية فباستثناء إسرائيل وإلى حد ما تركيا فكلها دول نامية غارقة بمشاكل الديون الخارجية وتعاني من المشاكل الاجتماعية من فقر وبطالة وتخلف تكنولوجي وضآلة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تنظر إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كطوق نجاة يساعدها في زيادة تنافسيتها واستغلال اقتصاديات الحجم بالشكل الأمثل ومن اجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة.

- الأهداف العامة لعملية الشراكة الأوروبية المتوسطية:

يتمثل الهدف المعلن من الشركة الاور- متوسطية وبشكل عام وبالنسبة لكل الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من اجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم،وهذا بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات.و يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- إيجاد منطقة تنعم بالسلام مبنية على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية
- إيجاد منطقة تنعم بالازدهار وذلك بإنشاء مناطق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم. على أن يقدم الاتحاد الأوروبي دعما ماليا كبيرا لمساعدة شركاءه على مواجهة تحديات وآثار هذا التحول.

---

[1] عصام الزعيم، مراجعات اقتصادية، العرب: عولمة... شراكة... ضم أوروبي للعرب، موقع اسلام اون لاين. نت www.islamonline.net

[2] - عبد السلام النعيمات ،يزن البخيت ، دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي،الجمعية العلمية الملكية،2005

- تفعيل وتحسين أوجه التفاهم المشترك بين شعوب المنطقة والعمل على تطوير مجتمع مدني مزدهر.

الا أن الشكل الثنائي للاتفاقيات يعبر عن أهداف خاصة بكل دولة تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الشراكة,وتحت هذا الإطار يمكن تحديد مجموعة من الأهداف تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها من خلال اتفاقيات الشراكة مع جميع الدول عامة ومع الجزائر خاصة و يمكن إجمال هذه الأهداف في تتمثل في:

2. أهداف الشراكة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي:

من الملاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة ومن منطلق قوة مع الدول المتوسطية وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة المتمثلة أساسا في :بية,

أ) فرض النفوذ في المنطقة و توسيعها:

تحاول أوروبا فرض نفسها و استقلالها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم و بمشروعها للشرق الأوسط الذي لا يراعي المصالح الأوروبية، و هكذا تسعى هذه الأخيرة توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوس(1)ط.

ب) التحكم في الهجرة نحو أوروبا:

تعتبر دول أوروبا من الناحية الاقتصادية دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهو ما يدفعها إلى الاستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة، وهي المميزات التي تتصف بها سكان الضفة الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط، غير أن الإقامة غير الشرعية للمهاجرين تشكل هاجسا كبيرا للدول الأوروبية بسبب أثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و المتمثلة في خلق التوتر و النزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة، والخطر النووي و الإرهاب, من اجل ذلك تسعى الدول الأوروبية من خلال الشراكة إلى التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المشاركة لها للتقليل من التفكير في الهجرة للعمل و محاولة تنظيمها في إطارها الشرعي.

ج) تصريف المنتجات الأوروبية و الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب و شرق

(1) ــ جمال عمورة ، نفس المرجع السابق.

المتوسط: تشكل أوربا الشريك الأول للجزائر في إطار المبادلات التجارية وهكذا فإن من مصلحة الدول المحافظة على السوق الجزائرية وتطمح لتوسيع نفوذها في المنطقة.

إن فتح الحدود الجغرافية ورفع القيود الجمركية في المنطقة التبادل الحر حفز التكتلات الاقتصادية على المنافسة في المنطقة لذا ترسم كل الدول إستراتيجية بعيدة المدى لتوسيع العلاقات مع الجزائر وكل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر لتحضيرها لآفاق 2012.

د) إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب, حيث أن عدد السكان في دول البحر المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيصل إلي 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030, وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلي تزايد موجات الهجرة إلي دول الاتحاد الأوروبي, وترى المجموعة الأوروبية أنه لا بد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي, وتبني سياسات سكانية محكمة[(1)].و العمل علي توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة فيها وتشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة

3. أزاøøøøداف الشراكة بالنسبة للجزائر :

الشراكة الاور-جزائرية تعني " ذلك التكامل بين الطرف الأوروبي و الجزائري ، من أجل تحقيق مشروع أو هدف اقتصادي معين ، بتنسيق الجهود و الثروات المتاحة و في شروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلاليته الإستراتيجية ، أي لا تفقد أي دولة سلطتها و سيادتها ، جراء الشراكة الاقتصادية "[(1)].

فبالرغم من عدم التكافؤ بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي ، إلا أن الجزائر تسعى من وراء هذه الشراكة إلى تحقيق عدة أهداف ، أهمها :

أ) دعم الأصلاحا ا الأقتصادية: تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وكذلك تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية من خلال الاستفادة من الدعم المالي والتقني الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة وهو عبارة عن مساعدات مالية هامة ضمن برنامج ميدا 1و ميدا 2 بالإضافة إلى قروض معتبرة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار

---

(1) نفس المرجع سابق ذكره .

(1) ـ أ.بلال أحمية ، نفس المرجع سابق الذكر.

BEI وتخص هذه المساعدات الإصلاحات في قطاعات عديدة منها: قطاع البنوك ،القطاع الصناعي ، التعليم، التكوين المهني ....الخ.

ب) تحديث التكامل الأقتصادي: وذلك بالانضمام إلى تكتل اقتصادي عالمي يعتبر واحدا من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم حيث تعتبر منطقة التبادل الحر والتي تشمل 25 دولة أوروبية و12 دولة متوسطية سوقا استراتيجيا هامة سيمكن الجزائر من النفاذ إليها بحرية.

ت) تطوير الجانب الأجتماعي: وذلك بخلق مناصب شغل تقضي على الآفات الاجتماعية الناجمة عن البطالة من خلال ترقية الاستثمار الخاص وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأمل الجزائر جذبها من خلال توفير المناخ الملائم.

د) الأستفادة من نقل التكنولوجيا وتأهيل المؤسسات الجزائرية يمثل التقدم التقني المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ومن هذا المنطلق فان الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تسمح بالاستفادة من التكنولوجية الغربية الواسعة و ذلك عن طريق البحث والتطوير في إطار منسق مع الاتحاد الأوروبي .

وتحاول الجزائر أيضا رفع التحدي بتأهيل المؤسسات الجزائرية بهدف رفع القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية, وتطوير الكفاءات اللازمة لتحسين نماذج التسيير..

المبحث KlklI : تجارl حرl و دعم مالي للشراكة الأورو- متوسطية

قد قامت الشراكة الأوروبية المتوسطية على أساس فلسفة في غايـة الأهميـة و هـذه الفلسفة تهدف إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوروبي متوسطي يقوم على آليات أربـع هـي : إقامـة منطقة تبادل حر بنهاية سنة 2010 ، الدعم المالي ، تطوير التعاون الاقتصـادي و الاجتمـاعي والعلمي و كذا تعميق الحوار السياسي بهدف تحقيق الاستقرار الأمني لينعكس إيجابا على ضـفتي المتوسط .

ولقد ركزنا في هذا المبحث على آليتين للشراكة هما الدعم المالي و منطقة التبادل الحر بأهداها و قواعدها و طبيعتها .

المطلب الأول: نشأbة منطقة التبادل الحر

إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الاورو-متوسطية هو أن تكون تجارة بلا حدود و لا حواجز ، حيث أن تحرير التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي من جهة و البلدان المتوسطية النامية من جهة أخرى ، تم التأكيد عليه كأولوية يتم انجازه نظريا في مدة لا تتعدى سنة 2010، وهذا المشروع التجاري الوحيد المطروح على مستوى الاورو-متوسطي ، و من أجل الوصول الى هذا الأخير يجب تعمل الأطراف المشاركة بتكثيف الجهود من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة من خلال بناء منطقة للتبادل الحرة .

1- الأزاداف الأساسية زاي :

تتمثل الأهداف الأساسية للتجارة بلا حدود في الشراكة الاورو- متوسطية فيما يلي[1] :

- تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر ، والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول المواد و المنتجات القابلة للمنافسة .
- إيجاد أسس للاتفاق بين المساهمين في المجتمع و المهتمين بالتبادل الحر و الانطلاق من عوامل التكامل و من تم إيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى منطقة للتبادل الحر في حوض المتوسط.

[1] - جمال عمورة ، نفس المرجع السابق .

- ان الهدف من إنشاء منطقة التبادل الحر التي تضم أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها مابين 600-800 مليون نسمة هي ي خدمة المصالح الأوروبية أساسا لأن عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة ، بينما عدد دول الاتحاد الأوروبي يفوق 25 دولة و أغلبها متقدمة صناعيا و هذا ما يجعل الشراكة الاور- متوسطية ذات طابع خاص جدا . و بالتالي فان إنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون بلا منازع اكبر تجمع تجاري في العالم يضاهي منطقة " نافتا".

2- محتوى منطقة التبادل الحر :

لقد نصت الشراكة الاورو- متوسطية من اجل إنشاء منطقة التبادل الحر فترة أقصى حدد لها 12-15 عان ما يلي :

أ – بالنسبة للمنتوجات الصناعية سيكون النظام المعتمد ، نظام حرية التبادل الكاملة المنصوص عليها اتفاقية مراكش المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة سنة 1994[1].بما في دلك تحرير تجارة الغزل و النسيج و الملابس تحريرا كليا في مدة لا تتعدى 2005 .

ب- اما في ما يتعلق بالمنتجات الزراعية و الغذائية فإنها ستعتمد على مبدأ التميز المتبادل ، وبمعنى أخر فانه لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في ميدان المنتوجات الزراعية و الغذائية و دلك لما تفرضه من قيود ، وهذا نتيجة الصراع و تضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين و المنتجين غير الأوروبيين ضمن حوض المتوسط .

ج - فيما يخص الخدمات فهي ستخضع كذلك للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش و هي اجراءات حمائية يصعب تحريرها تحريرا كاملا في مدة زمنية قصيرة [2] ، كما نصت الشراكة كدلك على السماح بالجمع بين شهدات المنشأ بين جميع المشاركين ي منطقة التبادل الحر الاورو-متوسطية[3] .

---

[1] – عبد الحق زغدار ، الشراكة الاور-متوسطية بين التعاون و التبعية ، رسالة ماجستير غير منشورة . 2002/2001.
[2] – جمال عمورة ، نفس المرجع .
[3] - عبد الحق زغدار ،نفس امرجع .

3- قواعد نشاط منطقة التبادل الحر :

من خلال مؤتمر برشلونة 1995 ، تكلفت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتحديد ما يجب اتخاذه من اجل تحقيق و الوصول إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة تتصف بأنها منطقة تنعم بالرخاء و الازدهار المشترك و ذلك من خلال :

- اعتماد تدابير و إجراءات ملائمة لقواعد المنشأ و حماية حقوق الملكية الصناعية و الفكرية و المنافسة .
- تبني سياسة تنمية ترتكز على مبادئ اقتصاد السوق و اندماج اقتصاديات دول المنطقة فيما بينها [1] .
- الإصلاح و عصرنة البنى الاقتصادية و الاجتماعية و كذا تنمية القطاع الخاص و سياسة اجتماعية ملائمة و تتمتع بالعدالة[2] .
- تنمية ميكانيزمات تساعد على نقل التكنولوجيا .
- التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي و الاجتماعي من خلال :
- استغلال المدخرات المحلية و تنميتها ، بواسطة الاستثمارات و الاستثمار لاجنبي المباشر و هذا بتهيئة المناخ المناسب و كذا إلغاء العاجل للحواجز و العراقيل أمام الاستثمارات من أجل دعم نقل التكنولوجيا و الخبرات و الرفع من مستويات الإنتاج و التصدير .
- تشجيع المؤسسات على الاتفاق و الشراكة فيما بينها و كذا العمل على تحسين محيط الأعمال و تحديث النسيج الصناعي .
- دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي و تطوير القطاع الريفي .
- تطوير التعاون الجهوي و تقوية الروابط بين شمال - جنوب ، جنوب – شرق في المنطقة عن طريق برامج عمل تتدخل فيها عنصر غير حكومية (المدن ، وسائل الإعلام ، الجامعات ، المؤسسات) .
- تخصيص اعتمادات إضافية من قبل الاتحاد الأوروبي ، والدعوة الى تقوية ميكانيزمات تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار و البنك العالمي و صندوق النقد الدولي ،و هذا نظرا لأن احتياجات المنطقة المتوسطية تعد كبيرة .

---

(1)-dr.m.Belattaf & B.Arhab. op . cit .
(2)– Idem.

- أما في خصوص التعاون فقد اقترح الأوروبيين ما يلي(1) :

- تكثيف التعاون الصناعي من أجل إنشاء مؤسسات مختلطة و تطوير النقل و التكنولوجيا و برامج التكوين .

- توجيه العناية لى التعاون في مجال البيئة و الحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ضد مخاطر و مخلفات التصحر و الثلوث .

- مراعاة الجانب الاجتماعي نظرا لقصور دول جنوب المتوسط في مجالات التعليم و الصحة و شروط العمل و الوقاية الاجتماعية .

- تنظيم المشاورات حول بعض الملفات (الماء ، الطاقة ، التعمير و الإسكان) .

- ضمان المرور الحر للسلع برفع العراقيل و الحواجز و دلك بمساهمة المجتمع المدني الذي يعتبر صاحب القرار لإنجاح خطة الشراكة و الاندماج و دلك بمساهمته في تمكين و تقوية العلاقات بين الوكلاء الاقتصاديين في المنطقة .

(1) – جمال عمورة ، نفس المرجع السابق .

المطلب الثاني : طبيعة منطقة التبادل الحر الأورو- متوسطية

إن اتفاقية الشراكة تأتي كبديل للاتفاقيات المبرمة في سنوات السبعينات ، و جاء مؤتمر برشلونة 1995 لتأكيد سعي دول الاتحاد الأوروبي على ترسيخ عمل المؤسسات و الأسواق لدى الإطراف المشاركة لعدة سنوات قادمة ، ويجب الإشارة على أن الخطوات التي تم الاتفاق عليها في إطار الشراكة الاورومتوسطية هي عملية يراد منها الوصول إلى منطقة التبادل الحر .

1- خصائص منطقة البحر الأبيض المتوسط:

تعتبر منطقة حوض المتوسط ذات أهمية جغرافية كبيرة على اعتبار أنها همزة وصل بين القارات الثلاث (آسيا, أفريقيا, أوروبا), ومنذ القرن الخامس عشر ظهرت بوادر اللاتكافؤ في العلاقات بين ضفتي المتوسط حيث استطاعت أوروبا الدخول في منعرج تاريخي أدى بها إلى إحداث ثروة صناعية ببروز نمط الإنتاج الرأسمالي بينما لم تستطع المجتمعات العربية المكونة للضفة الجنوبية في غالبيتها الاستفادة من الإمكانيات التي كانت تزخر بها لتحقيق التقدم , الأمر الذي أدى إلى انتقال مراكز القرار نحو أوروبا الغربية .

ولعل من أهم خصائص منطقة المتوسط ما يلي[1] :

أ) منطقة تباين جغرافي: إذ بلغ عدد سكان المنطقة 382.5 مليون نسمة مقسمة بالتساوي تقريبا بين الضفتين و ذلك في سنة 1990.أما في 2005 فقد بلغ عدد سكان المتوسط 519.5 مليون, ثلثين (2/3) منها في جنوب المتوسط و الثلث الباقي في الشمال.

و بالنسبة لتوزيع السكان حسب شرائح السن فإن شريحة 60 سنة فما فوق بالنسبة للضفة الشمالية تفوق 20 % من مجموع السكان بينما في الضفة الجنوبية لا تفوق هذه الشريحة 7% .و تبين هذه الإحصائيات التباين الديموغرافي الكبير بين ضفتي المتوسط و نسب النمو الديموغرافي المرتفعة جدا للضفة الجنوبية و ما يصحبها من آثار على هذه الدول خاصة في المجال الاجتماعي كالسكن ,التعليم و الصحة ......الخ.مما يؤدي إلى ارتفاع في نسب الهجرة إلى أوروبا .

[1] بومدين حسين .نفس المرجع السابق .

ب)الاختلاف في المستوى الاقتصادي والتكنولوجي و الثقافي : تتميز المنطقة ايضا بالتفاوت الشديد في المستوى الاقتصادي بين دول المتوسط , فالمستوى الاقتصادي في دول الشمال مرتفع جدا إذ أن هذه الدول متقدمة و غنية بينما تعتبر دول جنوب المتوسط متخلفة و فقيرة, إذا كان استخدام التكنولوجيا الحديثة هو الميزة لدول شمال المتوسط فإن دول الجنوب لا تزال تعاني تأخرا ملحوظا في استخدام التكنولوجيا الحديثة و يرجع ذلك أساسا إلى غياب عوامل الإنتاج المتطورة و كذا النقص الملحوظ في الإمكانيات البشرية حيث لا يزال مستوى التعليم بدول الجنوب ضعيفا بسبب إتباع الطرق التقليدية في التعليم وضعف الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي بدول الجنوب.

د) منطقة توتر و عدم استقرار: تعتبر منطقة المتوسط منطقة صرا عات و توترات منذ أمد بعيد و إن كانت أسباب هذه الصراعات دينية في البداية فان عوامل أخرى ساهمت في تأجيج التوترات منها النزعة الاستعمارية حيث شهدت المنطقة صرا عات عديدة أهمها الصراع العربي الإسرائيلي, الصراع في جمهوريات يوغسلافيا سابقا, الصراع التركي اليوناني بالاظافة إلى النزاع القبرصي التركي و يندرج تلك الصراعات في النزاعات المتعلقة الأقليات الدينية.

2- التفاوت مابين مستويات الأداء في كل من دول الضفتين :

لقد عرفت الفوارق ما بين مستويات المعيشة مابين دول حوض المتوسط شمالا وجنوبا في الثلاثين السنة الماضية تطورات جد مختلفة ، فالناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي في 1996 كان يقدر ب :6744 بليون أورو أي 28 مرة أعلى من الناتج المحل الإجمالي لدول أوروبا الشرقية والوسطى ، و 50 مرة أعلى من دول جنوب حوض المتوسط ، ونشير الى أنه ي الوقت الراهن فان الدخل المتوسط حس كل فرد هو حوالي 10 مرات أكر من ه في الدول المتوسطية الشريكة و كما يقول الاقتصاديون يجب انتظار حوالي 40 سنة من أجل تخفيض هذا الفارق(1) . وفي ما يلي نتطرق إلى مستوى الأداء في اقتصاد كل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر كنموذج عن الدول المغاربية ثم التطرق الى امكانات المغرب العربي بإعتباره منطقة حساسة في اتفاق الشركة .

(1) –زايري بلقاسم ، الاثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر و الاتحاد الاوروبي ، اطروحة دكتوراه ،2003-2004 ، ص 109.

أولا: مميزات اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي

تتميز دول الاتحاد الأوروبي بوضعية سياسية مستقرة, اقتصاد متقدم, وعي اجتماعي و قدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية في العالم بالاظافة إلى أنها حققت تكاملا اقتصاديا و سياسيا كبيرا تجسد فيما يسمى بالاتحاد الأوروبي و ظهوره كقوة اقتصادية عالمية مما يؤهله إلى إقامة الشراكة المتعددة الأطراف مع دول جنوب المتوسط.و لعل أهم ما يتميز به الاتحاد الأوروبي يتمثل في:

- يتميز الاتحاد الأوروبي بقاعدة صناعية متينة: تعكس مستوى التقدم الاقتصادي في جميع الهياكل الاقتصادية و النسيج الصناعي المتطور اظافة إلى التقدم التقني العالي المستوى و هو ما يعكس أداء المؤسسات الاقتصادية الأوروبية في العالم.

- نسبة اليد العاملة القادرة على العمل ضعيفة نسبة إلى هيكل الأعمار الذي تمتاز به الدول الأوروبية على اعتبار أن النسبة بين سن 18-40 تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتوسطية و هو ما يمثل أحد مبررات إقامة الشراكة مع دول الجنوب لتوفير اليد العاملة.

- تساهم الدول الأوروبية في التجارة الخارجية بصورة كبيرة و يظهر ذلك من خلال تطور صادراتها و مدى أهمية المبادلات التي تجريها مع باقي دول العالم بنسبة 19%.

ثانيا : مستوى الأداء في الاقتصاد الجزائري

منذ حصولها على استقلالها فان الجزائر كانت تبحث عن الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها من أجل تمكين اقتصادها من الاندماج في الاقتصاد العالمي ,و في سنوات الثمانينات أثبتت برامج التنمية عدم فعاليتها مما انجر عنه أزمات اقتصادية انتهت بالأزمة البترولية ومشكلة المديونية الخانقة وللخروج من هذه الوضعية فان الجزائر تبنت برنامج التعديل الهيكلي (PAS) في الفترة ما بين 1993-1995 ,اذ تعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل تحرير الاقتصاد حيث تركزت الإصلاحات على إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية و قد نجحت إلى حد بعيد فقد تم

التحكم في تخفيض العجز العمومي و خفض نسبة التضخم واستقرار نسبي في أسعار الصرف ,بالإضافة إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي و كذا تنمية الهضاب و الجنوب ومجموعة من الإصلاحات أدت بالحصول على نتائج ايجابية للاقتصاد الكلي لسنة 2005 حيث قدرة نسبة النمو1ر5 بالمائة ، النمو الداخلي الخام101 مليار دولار ، الدخل الفردي الخام 100 3 دولار و التحكم في التضخم 6ر1 بالمائة، وبالرغم من هذا التحسن إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى غير مؤهلا كليا للاندماج في الاقتصاد العالمي , ولم يصل مستوى الأداء إلى المستوى المطلوب ، بالرغم ما سجل في من نتائج في الآونة الأخيرة .

و في ما يلي بعض مؤشرات الأداء في الاقتصاد الجزائري :

الموازنة العامة[1]:

تقلبت الموازنة الجزائرية في السنوات الأخيرة بين الفوائض الضئيلة والعجز القليل. 01. ويرجع التفاوت في الموازنة الجزائرية أساسا إلى تقلبات أسعار النفط والغاز. فقد أدرت المنتجات النفطية سنة 2003 عائدات قياسية زادت 30 بالمائة عن عائدات السنة السابقة. وشكلت إيرادات النفط والغاز ثلثي الإيرادات الحكومية سنة 2002 و 21 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما استقرت إيرادات المصادر الأخرى عند 11 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ معدل التضخم في الجزائر 4.2 بالمائة سنة 2001 و 1.4 بالمائة سنة 2002

الديون الخارجية:

- بلغت نسبة المديونية الخارجية في سنوات التسعينات 30 مليار دولار

- بلغت في 31 ديسمبر من السنة الماضية 4ر16 مليار دولار و4ر21 مليار دولار في 31 ديسمبر سنة 2004 (انخفاض بستة ملايير دولار خلال 14 شهرا)

- في سنة 1992 كرست الجزائر حوالي 3ر9 مليار دولار لخدمة المديونية .

- من سنة 1985 إلى سنة 2005: دفعت البلاد 9ر117 مليار دولار من المديونية (منها حوالي 84 مليار دولار لتسديد أصل الدين في حين كلفت الفوائد 34 مليار دولار).

[1] – قلش عبد الله ، اثر الشراكة على تنافسية الاقتصاد الجزائري ،مجلة العلوم الإنسانية ،السنة الرابعة العدد29 .2006

- من خلال سياسة التسديد المسبق التي انتهجتها الجزائر بلغت نسبة المديونية 5ر15 مليار دولار مع نهاية شهر فيفري 2006و أقل من 5 ملايير دولار مع نهاية أكتوبر 2006.

الخوصصة : مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 :

- 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين.
-81 لمجموعات من الإجراء و31 لشركاء أجانب .

المؤشرات المتعلقة بعمليات الخوصصة:

- السعر الإجمالي لعمليات التنازل: 4ر63 مليار دج .
- مجموع مناصب الشغل التي ابقي عليها 000 19 منصب.

التجارة الخارجية : بلغت قيمة صادرات الجزائر 20.01 مليارات دولار سنة 2002، وكان معظمها صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها 14.52 مليارات دولار للسنة نفسها مقارنة بـ 11.27 مليارات دولار لسنة 2001.

3 - الواقع الأقتصادي و الصناعي المغاربي

لعل التطورات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد العلمي حاليا ، تستدعي من الجزائر رفع التحدي لمواجهة هذه التغيرات و البحث عن سياسات تنموية بديلة عن تلك التي عرفتها من قبل ، و يظهر البديل التنموي الجهوي المغاربي في إطار هذا التكتل إحدى السياسات التي تترقب و تنظر إليها الجزائر بعين من الأمل ، التي تسمح لها بمواجهة الضغوطات الخارجية و تحسين مستوى معدلات النمو فيها ،و لعلى ما تزخر ه المنطقة من إمكانات و طاقات كفيلة تحقيق تكامل مغاربي من شأنه تقوية موقع الدول المغاربية في إنشاء منطقة حرة مع الاتحاد الأوروبي.

حيث أن دول المغرب العربي تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 6 ملايين كلم2 ، منها حوالي 5000 كلم كشريط ساحلي على ضفاف البحر المتوسط و حوالي 700 كلم على الساحل الأطلسي ، و هي رقعة جغرافية تتمتع بخصائص مناخية و زراعية متنوعة تسمح بزراعة مختلف أنواع الحبوب و الخضر و الفواكه و غيرها ، بحيث يتراوح هذا التنوع في المناخ و الغطاء النباتي من الشمال إلى الجنوب ، و أعطى هذا التنوع المناخي و الجغرافي ميزة نسبية تتميز بها المنطقة

بتوافر الثروات الباطنية و الطبيعية بشكل كبير ، و التي ما يزال الكثير منها غير مستغل إلى يومنا هذا و منها : البترول المتواجد بكثافة خاصة في كل من الجزائر و ليبيا و نسبيا في تونس ، و كذا الغاز الطبيعي حيث يقدر الاحتياطي المتواجد في الجزائر وحدها ما يعادل تقريبا 3000 مليار م3 ثم تأتي بعد ذلك كل من ليبيا و تونس ، و الفوسفات المتواجد بكثافة أكبر في كل من المغرب الذي يعتبر المنتج العالمي الثالث لهذه المادة و تونس التي تحتل المرتبة الخامسة عالميا ، و تواجد الحديد بكثافة أكبر في موريتانيا ، بالإضافة إلى تواجد معادن أخرى في المنطقة : كالنحاس و الزنك و اليورانيوم و الذهب ... بالإضافة إلى موارد زراعية و بشرية و سياحية ... و التي يمكن أن تجعل من المنطقة المغاربية منطقة قابلة للتشكل اقتصاديا و سياسيا .و يبين لنا الجدول الموالي أهم المميزات العامة للبنى و الهياكل الاقتصادية و الإنتاجية المغاربية في بداية التسعينات ، و أهم الثروات المتواجدة في المنطقة .

جدول رقم (1): بعض المؤشرات العامة للاقتصاديات المغاربية

البلد / الوحدة	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريتانيا	المجموع
المساحة (ألف كلم2)	2.382	1.760	446	164	1080	5.832
السكان (1990) مليون	24,6	4	24,5	7,99	1,85	62,94
احتياطي البترول	8400	22000	3	1790	-	32193
احتياطي الغاز	104200	25700	100	3100	-	133100
الناتج الداخلي الخام (مليون دولار)	63650	22326	14213	9019	816	110024

Source [1]: joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays Maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, imprimerie V. doux, 1968, P.29

[1] -محمد الشريف منصور ، التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي ملتقى الوطني الاول: الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة،جامعة سعد دحلب البليدة .

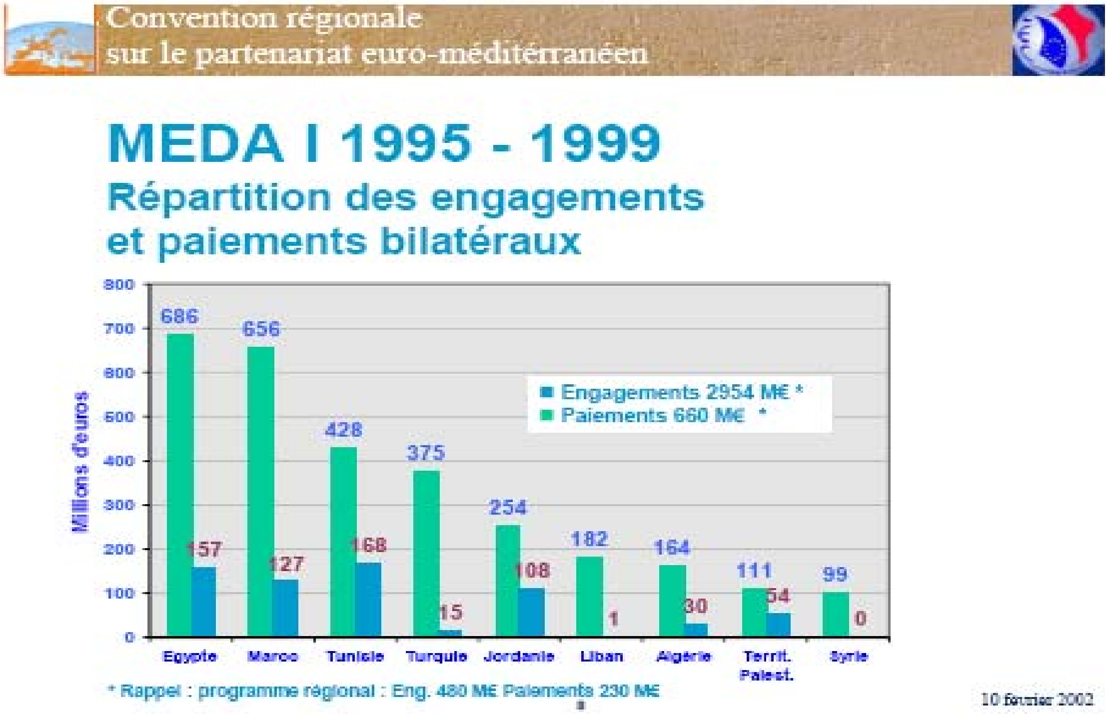
المطلب الثالث : برنامج دعم المالي للشراكة الأورو- متوسطية

أن الهدف من الشراكة الأورو- متوسطية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال بناء منطقة تبادل حر أورو- متوسطية واسعة, وفي هذا الإطار تم التأكيد في مؤتمر برشلونة بخصوص الجانب المالي ،على أن إقامة منطقة للتبادل الحر والوصول إلى شراكة حقيقية يتطلب دعما ماليا معتبرا لتشجيع النمو الداخلي لهذه الدول، .حيث يعد برنامج " ميدا " الأداة المالية الأساسية التي يقوم الاتحاد الأوروبي من خلالها بتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية ويقدم هذا البرنامج إجراءات الدعم الفني والمالي التي تناسب و تلازم هياكل الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في دول البحر المتوسط الشريكة.حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق أهداف إعلان برشلونة ، فبرنامج ميدا يحل محل بروتوكولات التعاون الثنائية السابقة . وقد امتدت المرحلة الأولى من برنامج ميدا من 1995 حتى 1999 و قدرت تكلفتها بحوالي 3.4 مليار يورو. ثم تمت الموافقة في نوفمبر 2000 على قواعد جديدة لإقامة المرحلة الثانية من برنامج ميدا في الفترة ما بين 2000-2006. وتبلغ الأموال المخصصة للمرحلة الثانية 5.35 مليار يورو.ويقدم الدعم في شكل منح ويحتوى برنامج ميدا على جهاز خاص يمكن من خلاله أن يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم المنح للدول الأعضاء بسعر فائدة مدعوم. ويوضح الشكلين المواليين أهمية المبالغ المقدمة للدول المتوسطية في اطار برنامج **ميدا 1** .

1. المساعدات و التعهدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي :

حيث يوضح لنا المخطط رقم (3-1) مجمل المساعدات والتعهدات التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط,و التي يظهر أن قيمة التعهدات و صل الى قيمة التعهدات وصل إلى قيمة 2964 مليون اورو,بينما ما تم تحقيقه من مجموع التعهدات يقارب 880 ملين اورو.وهذا راجع إلى الشروط التي تضعها المؤسسات في تقديم القروض وهو ما يوضح التباطؤ في تطبيق البرامج الإصلاحية في كل الحالات ..

المخطط رقم (3-1) [1]**:** مجمل المساعدات والتعهدات التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط في إطار .MEDA I



جدول رقم(3-2): يوضح الأغلفة الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو- متوسطية للدول المغاربية

الوحدة : مليون اورو

برنامج ميدا (MEDAI) (1995-1999)			برنامج ميدا (MEDAII) (2000-2006)		
وضعية لخمس سنوات (1995-1999)			وضعية جزئية لأربع سنوات (2000-2003)		
البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع	البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع
الجزائر	164	30.2	الجزائر	181.2	32.6
المغرب	656	127.6	المغرب	524.5	279.3
تونس	428	168	تونس	305.9	243.2
المجموع	1.248	325.8		1.011.6	555.1

المصدر:جمال عمورة مرجع سابق ذكره .

[1] - بلحسن فيصل ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، [illegible] يومي 17 و 18 أفريل 2006.

2. الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة للدول المغاربية :

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (3-2) يتضح أن برنامج (MEDAI) لسنة(1995-1999) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغاربية الثلاثة بـ 1248 مليون أورو وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو ، أي نسبة التعهدات / المدفوعات تمثل 26% ، في حين نجد في برنامج (MEDAII) لمدة أربع سنوات (2000-2003) وصل مبلغ الالتزامات أو التعهدات 1011.6 مليون أورو ، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات تمثل في 555.1 مليون أورو أي بنسبة 55%. فيما يخص الجزائر,المساعدات المقدمة لها هي ضئيلة ادا ما قورنت بما تم تقديمه لكل من المغرب وتونس و هدا رغم المكانة الإستراتيجية للجزائر التي تتمتع بها في الساحة المتوسطية

ولقد اعتمد الاتحاد الأوربي[1] في إطار اتفاقية برشلونة وبرنامج "ميدا" خطة اقتصادية هدفها دعم الدول المتوسطية من أجل تسهيل عمليات الإصلاح الاقتصادي وإقامة مشاريع إنمائية في هذه الدول بدعم مالي أوربي تمهيداً لدخولها السوق المشتركة. وتتلخص هذه الخطة باعداد و تطوير برامج الخطط الوطنية حيث تتضمن الإستراتيجية المالية لخطط "ميدا" مشاريع وخططاً لكل دولة من الدول المتوسطية على حدى"National Indicative Programmes"وخططاً وبرامج تشمل المنطقة بأسرها "Régional Indicative Programme".

يحتوي "ميدا" على العديد من البرامج يذكر منها على سبيل المثال"LIFE"، وهي الأداة المالية لبرامج "ميدا" من أجل دعم وتمويل مشاريع حماية البيئة في الدول المتوسطية، وبرنامج "SMAP" لمكافحة التلوث في حوض البحر الأبيض المتوسط، و برنامج "EUMEDIS " الذي يدعم التعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية في قطاع المعلومات وبناء شبكات الاتصالات الإلكترونية المشتركة.

و تجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من التمويل (90% منه) الذي توفره ميدا يصرف على مشاريع ثنائية الأطراف (تكون فيها إحدى الدول الشريكة طرفاً , والاتحاد الأوروبي طرفاً آخر)

[1] موقع المفوضية الأوروبية على الانترنت . www.europe.eut .int

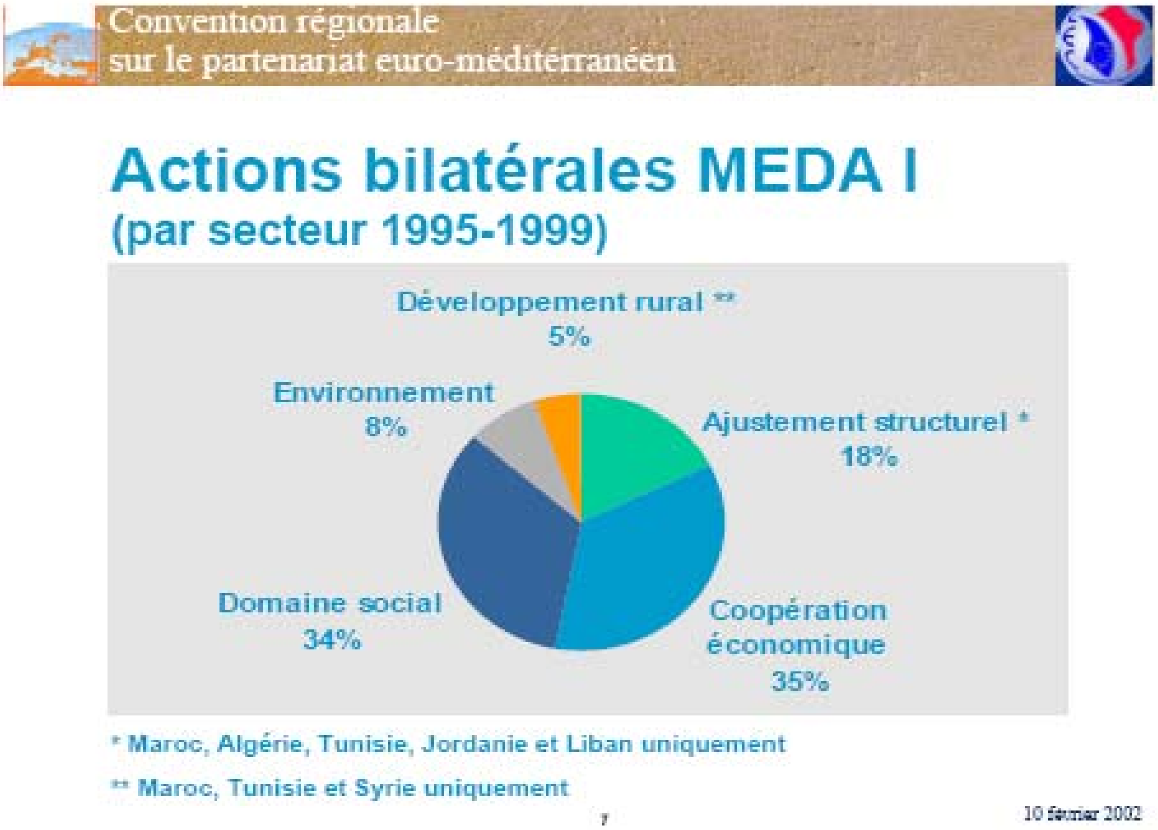
, ويوجه التمويل المتبقي إلى برامج أقليمية , مثل شبكة Femis للأبحاث الاقتصادية , والبرنامج التراثي الأورو-متوسطي **Euromed** .

3.محتوى المساعدات لبرنامج ميدا I :

و يوضح المخطط[1] الموالي أن نسبة المساعدة المالية لدول الاتحاد الأوروبي لم تستثني أي مجال,هناك الجانب الاجتماعي,التنمية الريفية والبيئة له حصة الكبرى .وهو ما يبين أن هذا البرنامج يعد المناخ الاجتماعي لدول العربية لأجل منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها في هده المنطقة.

أما الجانب الاقتصادي, فهو يبرز المكانة التي تحتلها اقتصاديات الدول العربية بالنسبة للأوروبية,حيث يظهر المخطط أن التعاون الاقتصادي قي المرتبة الأولى,الذي يظهر مدى الأهمية التي تمليها الدول الأوروبية للأسواق العربية.

المخطط رقم (3-1)[2]**:** نسبة المساعدات التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط حسب القطاع في إطار .MEDA I



(1) – نوري منير ، نس المرجع السابق .

2 - بلحسن فيصل ، نفس المرجع السابق.

المبحث الرابع : آثار مناطق التبادل الحر على المؤسسة الجزائرية

تمثل دول المتوسط سوقا حجمه 150 مليون نسمة ويتوقع زيادته الى230 مليون نسمة بعد دخول اتفاقيات مناطق التبادل الحر حيز التنفيذ ويبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول حوالي 210 مليارات دولار أمريكي يتوقع أن يرتفع إلى الضعف تقريبا أي حوالي 400 مليار دولار عام 2010 وبهذا فان جنوب المتوسط يمثل سوقا هامة لدول الاتحاد الأوروبي وشريكا مهما في عمليات التنمية[1]، وهكذا فان الاستفادة من إنشاء منطقة التبادل الحر ستكون كبيرة بالنسبة للطرفين غير أنها لن تكون متكافئة،وعليه فانه يترتب على إقامة هذه المنطقة مزايا اقتصادية على المدى الطويل بالنسبة لبلدان المنطقة غير أنها ستقتضي تكاليف انتقالية على المدى القصير والمتوسط إذ ستتحمل الدول المتوسط تكاليف تكييف و تقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته الناتجة عن التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغائها بصفة نهائية أو تدريجية وذلك حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة على انفراد.وكذا احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة وحماية الملكية الثقافية والصناعية.ثم تحرير الخدمات وحرية تنقل رؤوس الأموال. وهذا ما يدعو هذه الدول الي استقطاب رؤوس الأموال الأوروبية وكذا الوطنية الخاصة لإنعاš اقتصادياتها، وضمان النجاح في المرحلة الانتقالية إلى غاية موعد 2010 .

.وان كانت التكاليف مؤكدة ومباشرة على المدى القصير والمتوسط فان المكاسب ستكون غير مباشرة وتحقيقها سيكون على المدى الطويل ، ونجد في خصم هده النتائج التي تحدث من خلال انشاء منطقة التبادل الحر اثار على المؤسسة الجزائرية بصفة خاصة و سنتناولها في المطلب الثالث .

---

[1] رفيق باشنودة,يوسف مسعداوي"واقع وآفاق الشراكة الاورومتوسطية –الجزائرية" مجلة الاقتصاد والمناجمنت, العددرقم 408, تلمسان,2005, ص408-409.

المطلب الأول : مزايا منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية.

إن توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء ليعكس رغبة الجزائر في الحصول أولا على المزايا الناتجة عن إقامة منطقة التبادل الحر و التي تعتبر الحجر الأساس في اتفاقيات الشراكة. و من أهم هده المزايا نذكر ما يلي :

1- مزايا اقتصادية[1]:

ا) مزايا التحرير التجاري :

فإقامة منطقة التبادل الحر ستسمح للطرفين بزيادة حركة التجارة الخارجية نتيجة الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي مما يؤدي إلى زيادة حجم صادراتها إلى الجزائر خاصة مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل إلى السوق المغاربية بدون رسوم جمركية، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات و من ثم تشجيع الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض حجم تكاليف التعاملات واقتصاديات الحجم والتحفيز على القيام بمكاسب أخرى في مستوى الإنتاجية من اجل الاستفادة من المزايا النسبية مما يؤدي إلى خلق مناخ تنافسي جديد ,و يمكن أن تحقق بلدان المتوسط مكاسب أخرى إذا ما تم تحرير قطاعات أخرى تملك فيها هذه البلدان ميزة نسبية لا سيما قطاع الزراعة والمنتوجات الفلاحية والتي تواجه حاليا حواجز جمركية وغير جمركية.

ب) مزايا الإصلاح الاقتصادي :

ومن المـزايـا الاقتصادية أيضا , حصول تحسينات في الكفاءة فتحرير التجارة بين الطرفين, ينجم عنه زيادة اهتمام الدول المتوسطية بتبني المزيد من الخطوات في مجال الإصلاح الهيكلي التشريعي وتحرير الخدمات، وهذا قصد توفير البيئة الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي. إذ أن إقامة منطقة التبادل الحر تفرض على الدول مجموعة من عمليات الإصلاح منها إعادة تأهيل المؤسسات، واعتماد العديد من الإجراءات التنظيمية والتشريعية كالتوفيق بين المستويات والمعايير وتنسيق سياسات المنافسة بالإضافة إلى الإصلاح الجبائي والنظام المالي، وكذا تسهيل تمويل المؤسسات والإسراع في برامج الخوصصة.وتحقيق وفرات الحجم نتيجة توسع السوق، فالسوق المقرر فتحها تعتبر اكبر سوق على المستوى العالمي .

[1] Mohamed Boussetta ; « Processus de Barcelone et Partenariat Euro-Mediterraneen :Le cas du Maroc avec L'Union Europeenne » Working Paper 0110 ; Document PDF

ومن المزايا الاقتصادية أيضا, تحقيق مكاسب ناجمة عن رفع الإنتاجية فرفع الحماية عن المنتجات المحلية الأقل كفاءة والتي لا تتمتع بالميزة التنافسية سيؤدي إلى تعريضها إلى منافسة قوية مع المنتجات الأجنبية والتي تتمتع بصفة الكفاءة –السعر، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط التنافسية والتي ستؤدي إلى خفض أشكال الريع الاحتكارية وتمكن أيضا من استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

إظافة إلى المزايا السابقة نذكر مزايا إعادة تخصيص عوامل الإنتاج[1] فتحرير التجارة سيؤدى إلى تحويل في حركة الإنتاج من القطاعات التنافسية مما يؤدى إلى خروج القطاعات الغير كفؤة من السوق وبالتالي إلى نزوح العمال من هذه القطاعات إلى قطاعات أخرى أكثر تنافسية و هو ما يسمى بإعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات إلى يمتلك فيها كل بلد ميزة نسبية .

2- المزاياØا الماليØة[2]:

من المتوقع أن يؤدي إنشاء منطقة التبادل الحر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية الأوروبية، فالمكاسب المحققة على هذا المستوى هو إمكانية دخول رؤوس أموال أوروبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة, فمن أهم مزايا الدخول في التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي هو زيادة حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ازدياد اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة المغاربية نتيجة توافر العمالة والمواد الخام، وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية وغيرها من عناصر المزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المتوسطية والتي من شأنها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأوروبية بحيث يمكن أن تجعل من الدول العربية المتوسطية قاعدة للأنتاج والتصدير إلى السوق الأوروبية.فدخول رؤوس أموال أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا ترقية الاستثمارالخاص من شأنه ترقية العرض التنافسي الذي سيتزايد نتيجة لتحرير التجارة بين الطرفين .

[1] مجلة التمويل و التنمية .مرجع سابق .ص 16.

[2] Mohamed Boussetta;" les implication de la zone de libre echange sur le secteur industrielle ;cas du maghreb et tunis avec l'UE" document pdf

بالاظافة إلى أن الدولة ستحصل على موارد جديدة من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية ، فالاستثمارات الجديدة تخلق قيم مضافة .هذا بالإضافة إلى مدا خيل عملية الخوصصة الجارية في معظم دول الضفة الجنوبية للمتوسط و التي يمكنها تخفيف العبء على ميزانية الدولة الناتج عن الإعانات الموجهة للمؤسسات العمومية، ضعف الضرائب المباشرة (الأرباح التجارية والصناعية، فوائض القيمة العقارية)، ومضاعفة الإعفاءات الجبائية (دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الفلاحة . .. . .الخ) .

المطلب الثاني : تكاليف مناطق التبادل الحر.

بالرغم من المزايا العديدة التي تحققها مناطق التبادل الحر فان هذا لا ينفي وجود تكاليف قد تكون مرتفعة سيواجهها الاقتصادي الوطني خلال مرحلة الانتقال المحددة ب 12 سنة من تاريخ توقيع الاتفاق, فعلى الأقل ستكون هناك تحديات كبرى لابد من رفعها من اجل الاستفادة بأكبر قدر ممكن من المزايا, و يمكن إجمال هذه التكاليف[1] في :

1- التكاليف التنافسية على المؤسسات الاقتصادية:

تطرح إقامة مناطق التبادل الحر إشكالية تنافسية المؤسسات الوطنية وقدرتها على مواجهة المنافسة من مثيلاتها الأوربية الأفضل من ناحية التنظيم, التسيير, الكفاءة, فإنشاء منطقة التبادل الحر سيؤدي إلى رفع أو إزالة التعريفات الجمركية مما يؤدي بالمؤسسات المحلية إلى مواجهة منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية، وهذا نتيجة عدم التكافؤ مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطية ويفسح المجال للمنتوجات الأوروبية باقتحام الأسواق المتوسطية، فإذا علمنا أن النسيج الصناعي الوطني يتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات كفاءة متوسطة, تسير بطريقة تقليدية وتعتمد بصورة كبيرة على الحماية الجبائية والجمركية بالإضافة إلى عوامل أخرى تعوق هذه المؤسسات عن أن تصل إلى درجة التنافسية العالمية يجعل من الصعب رفع هذا التحدي.

---

[1] - بومدين حسين مرجع سابق

2- تكاليف الناتجة عن المبادلات التجارية:

سيؤدي رفع الحماية عن صادرات الاتحاد الأوروبي و الذي يتم من طرف واحد إلى زيادة العجز في الميزان التجاري لدول جنوب المتوسط بسبب زيادة واردات هذه الدول من السلع و المنتجات النصف مصنعة (مثل سلع التجهيز) بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية وبالمقابل فإن صادرات هذه الدول ستتراجع إذ أنها لن تستفيد من أي مكاسب جديدة لأنها تتمتع بالنفاذ الحر إلى الأسواق الأوربية بموجب النظام التفضيلي لاتفاقيات سنة 1976. وستعرف هذه الصادرات في البداية نموا بطيئا نسبيا بسبب عدم مرونة العرض في هذه الاقتصاديات.

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فان احتمال جذب الاستثمارت الأجنبية نتيجة إقامة منطقة التبادل الحر هو من الجانب النظري إذ أن جذب الاستثمار يتطلب تهيئة البيئة العامة بهذه الاستثمارات والتي تتمثل في تبسيط الإجراءات الإدارية و إصلاحات عميقة للعدالة وتخفيف المشاكل العقارية.وهذه الاجراءات لاتزال بعيدة على أن تحقق في الوقت الحالي مما يثير تخوف المستثمرين الدين يفضلون الاستثمار في اوروبا بما انهم سيتمكنون من الدخول الحر لأسوق دول جنوب المتوسط بعد اقامة منطقة التبادل الحر[1] .ولحل هذه المشكلة لابد من دعم و تقوية منطقة تبادل حر ما بين دول الجنوب "في شكل أفقي" من خلال الغاء الحدود الجمركية فيما بينها وتوسيع عمليات الشراكة مابين متعاملي هذه البلدان .

3- تكاليف التفكيك الجمركي:

إن إقامة منطقة التبادل الحر سينجر عنها تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدول المتوسطية, و هو أهم اختلال ينتج عن إنشاء منطقة التبادل الحر وهذا باعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول وخاصة الدول غير المنتجة للنفط، فتمثل نسبة 43% من المداخيل الضريبية للمغرب، و65% لتونس، بالتالي فقد تتضرر اقتصاديات هذه الدول نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير الخارجي إذا لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الاقتصادية الكلية.

---

[1] - Moncef BEN SLAMA, University of Tunis « Zone de Libre-échange et Problèmes de Structurat des Pays du Sud de la Mediterranée » document de travail ;pdf

إذا لا بد لهذه الدول أن تقوم بتخفيض في مستوى إنفاقها و أو أن تبحث عن موارد مالية بديلة و دلك من خلال تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم ، وهذا ما قد ينعكس على الفئات الاجتماعية نتيجة المزيد من تطبيق السياسات التقشفية المتبعة سابقا من طرف هذه الدول .

ويختلف تأثير الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بحسب الدول فالدول التي تعتمد على المداخيل الجمركية المتأتية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الصناعية الأوروبية ستتأثر إيراداتها بصورة كبيرة فالخسارة المباشرة الناتجة عن هذا الإعفاء في تونس مثلا تقدر بـ 15% من إيراداتها أي 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي، أضف إلى ذلك الخسائر غير المباشرة المتعلقة بهذه الإيرادات الجبائية أو الجمركية والمتمثلة في دخول بعض السلع من دول أخرى غير أوروبية عن طريق الدول الأوروبية بدون رسوم، و بالتالي فإن حجم الخسائر يزداد بدرجة التبادل بين المنتوجات الأوروبية ومنتوجات باقي العالم، وكذا تفضيل المستهلكين لاقتناء المنتوجات الأجنبية بدلا من المنتوجات المحلية، وهذا يؤدي إلى فقدان رسوم داخلية أيضا، فكل هذه الخسائر تمثل نقصا في إيرادات الميزانية العامة للدول[1].

الجدول رقم (ب-1) : يوضح المداخيل الجمركية لدول جنوب المتوسط الناتجة عن التبادل مع الإتحاد الأوروبي (متوسط 1994-1996) .

البلد	***الرسوم على الواردات***		**حصة الاتحاد الأوروبي في** الواردات الإجمالية	**الرسوم على الواردات على المبادلات مع الاتحاد الأوروبي**	
	% من المداخيل الجبائية	% من الناتج المحلي الإجمالي		% من المداخيل الجبائية	% من الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	30	3.5	64.1	19.2	2.2
مصر	19.7	3.4	39.8	7.9	1.3
إسرائيل	1.3	0.4	52.4	0.7	0.2
الأردن	34.6	5.8	35	12.1	2
لبنان	59.3	6.8	48.6	28.8	3.3
ليبيا	-	-	67.3	-	-

[1] جمال عمورة مرجع سبق ذكره..

المغرب	17.6	4.3	58.8	10.3	2.5
سوريا	21.8	2.4	33.1	7.2	0.8
تونس	22.2	4.5	71.5	15.9	3.2

المصدر : جمال عمورة مصدر سابق.

و تعتمد هذه الدول على إجراءات عديدة للتخفيف من هذا النقص في الموارد الناتج عن التفكيك الجمركي,فللحفاظ على المداخيل الجبائية المتحصلة من الضرائب المباشرة على المؤسسات تسعى هذه الدول إلى توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية (إلى التصدير) وذلك لتعويض الانخفاض في الأسعار المحلية -الناتجة عن نقص الطلب على المنتوجات المحلية- و التي يمكن أن ترتفع تحت تأثير تطور مستوى الاستهلاك (الذي يؤدي إلى خلق رسوم على القيمة المضافة)، وكذا نتيجة ارتفاع الواردات الفلاحية من الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص التي تبقى خاضعة لمعدلات جمركية مرتفعة.

و بالنسبة للجزائر فإن التفكيك الجمركي و حتى لا يكون تأثيره كبيرا على الإيرادات فانه تم الاتفاق بين طرفي الشراكة على أن تتم عملية التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية بوضع رزنامة للمنتوجات المقرر تخفيض الحقوق والرسوم عليها, إذ يتم تحرير المنتوجات الصناعية بصفة تدريجية وغير موحدة, فيتم أولا الغاء الحقوق الجمركية على المنتوجات المستوردة التي تتمتع بمنافسة داخلية وتتمثل أساسا في السلع التجهيزية (Produit d'équipement) والوسيطية (Intermidiaire) . في حين لا يتم الالغاء الجمركي على السلع الاستهلاكية الا بعد مرور فترة زمنية متوسطة ,حتى تتمكن المؤسسات المحلية المتضررة من المنافسة من اعادة تاهيلها . أما الفلاحة والمنتوجات الزراعية الغذائية تبقى محمية لأنها مستثناة من اتفاقيات التبادل الحر و الجدول التالي يبين قائمة المنتجات و المدة الزمنية التي يتم فيها إلغاء هذه الحقوق الجمركية .

الجدول رقم (ب-2) :

قائمة المنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص الحقوق الجمركية للجزائر.

القائمة	المنتوجات	وتيرة الإلغاء	نسبة الواردات الجزائرية من UE
1	المواد الأولية(معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5% إلى 15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار.	إلغاء فوري	23%
2	المنتوجات نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20 % سنويا.	35%
3	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية و تمثل 40% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي وتمثل 2.3 مليار دولار.	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين (02) من توقيع الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ يمتد إلى 10 سنوات أي بنسبة 10%	40%

Source:Revue Mutations,(CACI),accord d'association Algero-Europeen ,n°39,Janv 2002 , p(33) .

المطلب الثالث: آثار منطقة التبادل الحر على المؤسسة الجزائرية :

بموجب اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الموقعة في **2002** فانه يتم إنشاء مناطق للتبادل الحر بين الشريكين بعد فترة انتقالية قدرت ب12 سنة.ومن المتوقع أن تتمكن الجزائر من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي من خلال شراكتها مع الاتحاد الأوروبي غير أنها تطرح تحديات لابد من رفعها خاصة في الميدان الصناعي، إذ أن تعميم هذه المنطقة يقتضي الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية.

ووفقا لمنطقة للتبادل الحر الاورومتوسطية فإن المؤسسات الصناعية الأوروبية ستكون مستفيدة خاصة مع فتح السوق الجزائرية ورفع الحواجز الجمركية غير أن المؤسسات الجزائرية ستواجه تحديات كبرى إذ لابد لها أن تكون مهيأة لتحمل المنافسة الدولية على المستوى الأسواق الدولية فضلا عن الأسواق المحلية. فطرح السلع الأوروبية والمضاربة في هذه الأسواق سيؤدي إلى منافسة قوية تستلزم إعادة تأهيل حقيقية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وهكذا وبالرغم من الفرص التي تتيحها إنشاء مناطق التبادل الحر بين الطرفين والواجب استغلالها فان تحديات كبرى ستوجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يخص التنافسية والتمركز على مستوى الأسواق المحلية والخارجية.

1- الآثار التنافسية للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

بالنسبة للجانب التجاري فان إنشاء مناطق التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيؤدي أساسا إلى التحول من نظام تفضيلي مبني على تنازلات أحادية مقدمة من طرف الدول الأوروبية للصادرات المغاربية إلى نظام جديد مبني على تنازلات تجارية متبادلة على أساس المعاملة بالمثل، هذه الاتفاقيات ستحول الصناعات المغاربية من صناعات محمية إلى صناعية مفتوحة تماما على المنافسة الأوروبية والدولية[1].

ان الآثار الهامة لاتفاقيات الشراكة على د ديناميكية الصادرات الصناعية الجزائرية تتنوع على حسب نوع المنتجات المصدرة، ففي حين تستفيد المنتجات المصدرة ذات مرونة كبيرة للطلب من توسع السوق الأوروبية مثل قطاع الملابس فان قطاعات أخرى مثل السيارات والكيمياء والبناء الميكانيكي والالكترونيك والالكتروتكنيك ستتعرض إلى منافسة غير محتملة، وهذا راجع

[1] Mohamed Boussetta;.op . cit

لإلغاء النظام التفضيلي السابق الذي كانت تتمتع به الصادرات الصناعية الجزائرية في إطار اتفاقيات التعاون 1976.

وعلى هذا الأساس فان المنافسة على مستوى السوق الاروبية ستصبح أكثر حدة ،فلن تتمكن الدول الضعيفة في مجال المنافسة من المحافظة على حصتها على هذا السوق الذي يصبح أكثر انفتاحا .

فعلى مستوى هذه السوق هناك ثلاث أنواع من المنافسين[1]:

- أولا: يتعلق الأمر بالمنافسة بين د ول المتوسط ذاتها والتي تصدر منتجات متشابهة نحو السوق الأوروبية. هذه المنافسة بين دول المتوسط ستتجه نحو التوسع بعد تنفيذ اتفاقيات الشراكة وهذه الدول .
- ثانيا : المنافسة الناجمة عن دول جنوب شرق آسيا والتي تتميز بميزة نسبية هامة فيما يخص بعض القطاعات وتملك هذه الدول حق الدخول إلى السوق الأوروبية بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية " OMC" أو في إطار اتفاقيات الشراكة الخاصة , مما يسمح لهذه الدول بزيادة حصصها السوقية في السوق الاوروبية و لا سيما في القطاعات التي يمكن للدول المتوسطية أن تصدرمنها .
- ثالثا: ستواجه المؤسسات الصناعية الاوروبية مصاعب أكثر فأكثر على مستوى السوق الاوروبية من خلال تنافسية تكاليف الانتاج و الاسعار ونوعية اليد العاملة ....الخ

2- ديناميكية المنافسة على مستوى السوق المحلية :

بموجب اتفاقيات الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي المبنية على أساس المعاملة بالمثل فان الجزائر مثلها مثل الدول المتوسطية ستفتح أسواقها المحلية بصورة تدريجية للسلع الأوروبية , فإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين سيزيد بدرجة محسوسة دخول المنتجات الصناعية الأوروبية إلى السوق المغاربية و الجزائرية على الخصوص وهكذا ستنشأ ديناميكية جديدة على مستوى السوق المحلية الجزائرية تخص القطاعات التي تكون فيها حصة الصادرات محدودة , أو تكون نسبة الحماية الجمركية مرتفعة أو تكون درجة التنافسية للصناعات الوطنية ضعيفة .

[1] Idem.

إن توسع المنافسة يجبر المنتجين المحليين على تخفيض تكاليف الإنتاج و الاهتمام أكثر بتفصيلات المستهلك. بالاظافة إلى أن التكنولوجيا والإبداع سينتشران بسرعة أو - سيشيع استخداماهما – في سوق مفتوح على المنافسة العالمية مما يؤدي أيضا إلى تخفيض الممارسات الاحتكارية . وحتى تظل المؤسسات أكثر تنافسية لا بد لها من التأقلم مع التغيرات التقنية وتوسع الأسواق مما يسمح لها باستعمال أفضل لمواردها مما يؤدي إلى خلق وسط اكثر جاذبية للاستثمار وبالتالي يساعد على النمو و خلق مناصب عمل .

3- الآثار الآنتاجية :

ان منطقة التبادل الحر يمكن ان يكون له أثر موجب على الرفاهية في حالة ما ادى تحرير التجارة الى استغلال أمثل للموارد الإنتاجية على نحو ما تملكه كل دولة من ميزة نسبية يمكن ان تسهم في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة .فتحرير التجارة تدريجيا لا بد ان يؤدي إلى إعادة تخصيص عوامل الإنتاج (راس المال, العمل, القدرات التكنولوجية

و التنظيم) نحو النشاطات الأكثر انتاجية , فإعادة تخصيص الموارد مرتبطة بهيكل القطاع الصناعي و كدا بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسات .

ان إنشاء منطقة التبادل الحر مابين الجزائر و الاتحاد الأوروبي سيؤدي حتما إلى توسع المنافسة على مستوى السوق المحلية نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية مما ينتج عنه آثار تنافسية كبيرة , فالصناعات و عوامل الإنتاج تتعرض إلى أضرار نتيجة خفض حقيقي للحماية مما يؤدي الى انخفاض في الإنتاج و الدخل على التوالي وهدا ما يدفع المؤسسات المحلية الى البحث عن إستراتيجية جديدة حتى تتمكن من البقاء في هدا الوسط التنافسي القوي [1] , فإذا كان دور الدولة يخص إجراءات تحسينية للمحيط الدي تنشط فيه المؤسسات من أجل جعله أكثر ملائمة , فان المؤسسات ستضطر إلى إحداث تغييرات كبيرة على إنتاجيتها .خاصة انه سينتج عن منطقة التبادل الحر تدريجي , إعادة توزيع هامة للدخول اظافة إلى انتقال في الاستثمار و عوامل الإنتاج نحو القطاعات التي تكتسب ميزة نسبية بمعنى إعادة تخصيص قطاعية كبيرة للموارد ناتجة عن حركية التخصص و التي ستنتج عن خلق مؤسسات جديدة لم تكن موجودة من قبل , وزوال مؤسسات أخرى لم تعد قادرة على تحمل المنافسة , هدا من جهة ومن جهة أخرى ستنتج حركية

[1]IDEM.

التخصص أيضا نتيجة انتقال عوامل الإنتاج التي أعيد تأهيلها من خلال التكوين المهني مثلا وهو ما ينتج عنه تكاليف لاعادة التخصيص هذه التي لا يمكن التحكم فيها كلما كانت الأسواق العوامل الانتاج مقسمة والانتقالات من قطاع الى آخر صعبة ويمكن أن تترجم هذه التكاليف في بطالة مرتفعة او نفقات اظافية يمكن تجاوزها من خلال برامج الاصلاح .

ويمكن ملاحظة آثار مناطق التبادل الحر على الانتاجية من خلال التغيرات التي تحدث على عاملي الانتاج : العمل و رأس المال ,فبالنسبة للعمل , فان سوق العمل سيتأثر حتما برفع الحماية , إذ أن المؤسسات التي لا تستطيع البقاء بدون حماية ستزول حتما وعلى المؤسسات الخرى أن تحدث تغييرات سواء على مستوى المنتوج من خلال تحسين الجودة او تغيير لطبيعته مما يستلزم يد عاملة مؤهلة , و تلجأ الموسسات في هذه الحالة إما إلى سوق العمل و الطلب على يد عاملة كفؤة , أو إعادة التأهيل البشري من خلال التربصات وهو أمر يؤدي في مرحلة أولى الى تكاليف جديدة تتحملها المؤسسات كما ذكرنا سابقا , يتم امتصاصها من خلال برامج الدعم المقدمة من طرف الدولة و الهيئات الدولية .و تجدر الاشارة في هذه الحالة الى أن مرونة سوق العمل[1] تلعب دورا أساسيا, ففي غيابها يكون هناك خطر في تحرير التجارة يترجم بانخفاض في العمل في القطاعات الموجهة نحو الأسواق الداخلية , في حين أن سكونية سوق العمل ستعيق خلق مناصب عمل في القطاعات الموجهة الى الخارج .

أما بالنسبة الى رأس المال , فان تطبيق برنامج برشلونة قد ترجم في مرحلة اولى بالإظافة الى اعادة تخصيص عوامل الانتاج , إلى ارتفاع محسوس في نسب الاستثمار فتطوير وتنمية الاستثمار وزيادة كفاءته تعتبر من أهم الاهداف التي ترغب في تحقيقها الدول المتوسطية و خاصة الجزائر نظرا لدوره الفعال في زيادة النمو, فتبني الاستثمار يرجى منه :

- عصرنة قطاعات الانتاج للبلد و ذلك من خلال تحقيق ارباح في الانتاجية ضرورية لمواجهة منافسة الصادرات الأوروبية على مستوى الاسواق المحلية .
- تحسن البنى التحتية (الطرق , الموانئ) التي من شأنها تطوير المبادلات (دور الدولة كمسهل لعملية التجارة).

[1]Vincent Caupin ; « Libre Echange Euro-Méditerranéen :Premier Bilan au Maroc et Tunisie » ;Agence Française de développement ; Document pdf .

- تطوير نشاطات جديدة في القطاعات التي يملك فيها البلد ميزة نسبية (موجهة للتصدير) هذا التطور جاء مناسبا لهدف زيادة الانتاجية , الانتاج الصناعي خاصة.
- بعض من اعادة تخصيص عوامل الانتاج يتم بين الفروع الصناعية فبعض من الصناعات منها الصناعات الكيماوية قد تخلت عن مناصب شغل وخفضت من استثماراتها في حين أن صناعات أخرى مثل الصناعات الالكترونية قد زادت من استثماراتها و بالتالي قد زادت من نسبة التشغيل.

وبناءا على ماسبق , فانه لابد للجزائر من الاستفادة من الشراكة لرفع الانتاجية اذ أن الشراكة يمكن أن تطبق في مجالات ثلاث هي :

- أداة الإنتاج الموجودة و خاصة المركبات الصناعية.
- قطاعات النشاط الإقتصادي التي تمثل فرصا كبيرة للأستثمار .
- قطاعات النشاط غير المغطاة بالصناعة الوطنية.

و في هذا المجال فإن الدولة يجب أن تحسن من الإطار و المحيط الضروري لتطوير الشراكة ، و تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار، لاستقطاب الاستثمارات بطريقة تساعد على خلق المزايا النسبية ، ويمكن تحقيق ذلك بالنظر الى الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر ومنها الهياكل القاعدية الصناعية, اليد العاملة المؤهلة , المواد الأولية و الطاقوية المتوفرة بالسعر التنافسي.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل , بينا كيف أن اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية تختلف عن اتفاقيات التعاون بين الطرفين في السبعينات ,اذ تندرج هذه الشراكة في إطار الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي في حوض المتوسط ,وتأتي هذه الإستراتيجية استجابة للمتغيرات الدولية و الإقليمية التي يشهدها العالم خاصة مع تنامي مظاهر العولمة و التحديات التي تفرضها على كل الدول . إضافة الى أن منطقة المتوسط أصبحت تشكل تهديدا لأمن أوروبا من خلال حالة أللاستقرار التي كانت تتخبط فيها هذه الدول نتيجة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعي و السياسية , مما جعل أوروبا تفكر في فتح حوار معها من أجل جعل منطقة المتوسط "منطقة ازدهار و رخاء " .

وأوضحنا من خلال هذا الفصل أن إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المتوسطية و الاتحاد الأوروبي, تعرض في البعد الاقتصادي المالي,الذي تضمنه اعلان برشلونة إضافة الى البعدين الاخرين : البعد الأمني السياسي و الذي يهدف الى جعل منطقة المتوسط تنعم بالسلام وتنبني على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية, والبعد الثقافي الانساني والذي تهدف من خلاله الى تفعيل وتحسين أوجه التفاهم المشترك بين شعوب المنطقة والعمل على تطوير مجتمع مدني مزدهر.

وبالنسبة لاتفاق الشراكة المتعدد الأبعاد بين الجزائر ـ الاتحاد الأوروبي الموقع بفالنسيا في 22 أفريل 2002 ,فإنه يعد اتفاقا هاما ستحظى الجزائر من خلاله بموقع جيد في المجموعة الدولية . وتكمن أهميته في إمكانية امتداد للعلاقات التجارية بين الطرفين وتقويتها, إضافة إلى أهداف أخرى منها :

- ضمان الاندماج الحقيقي للاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي من خلال انضمامها الى تكتل جهوي قوي ممثل في منطقة تبادل حر أور-متوسطية .
- تسهيل إعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري و المؤسسات الجزائرية من أجل رفع تنافسيتها من خلال المساعدة التقنية و المالية التي يقدمها الاتحاد , ومنحها فترة انتقالية قبل إرساء منطقة تبادل

حر في أفق سنة 2010 تضمن التنقل الحر للمنتجات الجزائرية ودخولها للأسواق الأوربية . وداك من خلال اعتماد تفكيك جمركي يكون تدريجيا على حسب أهمية السلع المحمية .

- تعزيز امتيازات الجزائر بالنسبة للمواد الزراعية إذ أن الاتفاق يقدم للجزائر قائمة امتيازات تشمل مواد جديدة مع إمكانية الحصول على تنازلات جديدة بعد خمسة سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ .
- بالاظافة الى تدعيم التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في المجالات العلمية، التقنية والتكنولوجية كما يضم هذا الاتفاق مجموعة من الالتزامات في مجال حرية انتقال رؤوس الأموال والمنافسة والشفافية التي تفرض على المؤسسات والإدارة الجزائرية ضرورة التكيف مع مقتضيات هذا التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية يقضي بإنشاء ميكانيزم للتشاور والتعاون في ميدان تنقل الأشخاص، تسهيل إجراءات منح التأشيرات وكذا محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتبييض الأموال .

وفي هذا الفصل أيضا وضحنا كيف أن إقامة منطقة التبادل الحر توفر العديد من المزايا على المدى الطويل على المستوى التجاري , الاقتصادي و المالي منها زيادة حركة التجارة بين الدول الأعضاء نتيجة للالغاء الكلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية على المنتجات الصناعية , ورفع النمو من خلال زيادة الإنتاجية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية , المساهمة في الإصلاح الاقتصادي وإعادة تأهيل المؤسسات. أما عن التكاليف التي تنتج عن منطقة التبادل الحر فهي تكاليف على المدى القصير و تتمثل في انخفاض في موارد ميزانية الدولة الناتجة عن الغاء التعريفات الجمركية والتي تتطلب من الدولة ان تقوم بتعديلات في الضرائب , اظافة الى تكاليف أخرى كالتكاليف التنافسية و التكاليف التجارية .

ورأينا في هذا المبحث أيضا كيف أن إنشاء مناطق التبادل الحر ينتج عنها آثار هامة على المؤسسات دلك أن انفتاح الاقتصاد الجزائري سيعرض المؤسسات الجزائرية الى منافسة قوية لن تستطيع بوضعها الحالى مجابهتها مما يؤدي الى اختفاء العديد من المؤسسات و هو ما يسمى بالآثار التنافسية في حين تتجسد الاثار الإنتاجية في اعادة تخصيص لعوامل الانتاج نحو القطاعات التي تملك فيها الدولة مزايا نسبية . غير أن التسائل يبقى حول مدى قدرة المؤسسات المحلية من

البقاء في هده السوق ؟ و هل يتمكن برنامج التأهيل الجزائري من مساعدة هذه المؤسسات في الوصول الى درجة تنافسية المؤسسات الأوروبية ؟ .

الفصل الثاني

الشراكة الأورو-متوسطية بين المزايا و التكاليف

مقدمة الفصل : إن بروز ظاهرة العولمة بكل زخم وقوة وبشكل باتت تتراجع معه الحواجز الجغرافية و تزول أمامه الموانع السياسية و السيادية، قد أصبح أمرا يتوجب على جميع الدول إن تتأقلم وتتعايش معه. و هدا ماجعل الجزائر و كقابيلتها من دول السائرة في طريق النمو، في السنوات الأخيرة أن تشهد مجموعة من المتغيرات مست الاقتصاد الوطني من بينها اعادة هيكلة الاقتصاد و الدي كيفته مع مقتضيات العولمة ،كداالك اعادة توجيه كل الأنشطة الأساسية لجعلها أداة مساعدة على التنمية.

ولقد تفطنت الكثير من دول العالم على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل وسيلة لإنعاش الاقتصادي و تحقيق التنمية ، و لقد حظيت هده المشاريع بالأولوية ضمن مختلف برامج واستراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطورا .

أما في الجزائر و كبقيتها من الدول النامية و على عكس ما سبق فإنها لم تتوسع في هدا الميدان كثيرا و دلاك نتيجة للخيار الاقتصادي الدي اتبعته بعد الاستقلال مباشرة ، بتوجهها إلى إنشاء المؤسسات الكبرى و الصناعات الثقيلة .

و على غرار انه بعد سنة 1984 قررت الحكومة الجزائرية منح القطاع العمومي والخاص الاستغلال الأمثل للنسيج الصناعي، وتقييم المنتوج خارج قطاع المحروقات لتصديره الى الخارج، مما أدى الى إجراء الإصلاحات جاءت في وقتها لدفع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تمكينه من القيام بدوره الاقتصادي على أتم وجه ، و بواسطة الإرادة السياسية قد تم إنشاء وزارة خاصة بالقطاع سنة 1993 و مع هدا فان هدا القطاع مازال هشا و معرضا للعديد من الضغوطات التي لا تزال تعرقل تنميته مما يقلل من فعاليتها .

و عليه فقد قسمنا هدا الفصل الى :

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي الدول النامية (تعريف، خصائص..)

المبحث الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري .

المبحث الرابع : السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي .

المبحث الأول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية

المطلب الأول : اشكالية التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن التطرق الى المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم يتطلب أولا تحديد تعريف لها و إظهار خصوصياتها، لكن من الصعب الحصول على تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات . ولانه بحد داته يعد اشكالية معقدة نظرا لختلاف اراء الباحتين والاقتصادين و الدي يبرز في مايلي :

1- اختلاف المصطلحات المعبر عن مفهوم م. ص و م :

الواقع انه توجد عدة تعابير و مصطلحات تستخدم للتعبير على هذا النوع من المؤسسات ، فعلى سبيل المثال نقول نقول المنشأت ن الوحدات أو المشاريع الصغيرة أو مشاريع دقيقة الحجم و كلها يعنى بها المؤسسات الصغيرة; حيث أنه في غالب الاحيان لا توجد حدود فاصلة بين هاته التعابير و المصطلحات.

ففي الجزائر قد تستعمل عبارة " المؤسسات و الصناعة الصغيرة و المتوسطة " كاملة للتعبير فقط عن "المؤسسات الصغيرة " و لا يوجد اختلاف بينهما في اغلب الاحيان .

- صعوبة التعريف بالمؤسسات ص.م :

تطرح اشكالية التعريف بهذا النوع من المؤسسات على اكثرمن جبهة ، فنظرا لختلاف النظم الاقتصادية و حسب مقتضيات السياسات الاقتصادية للدول تختلف التعاريف من دولة الى اخرى ، فمؤسسة كبيرة في افريقيا قد تصنف من المؤسسات الصغيرة في اليابان [1] و هذا راجع الى عدةاسباب نحصرها في مايلي :

- اختلاف درجة تطور القوى الانتاجية على المستوى العالمي: يعكس التفاوت في مستوى التطورالتكنولوجي المستعمل بين الدول مما يترجم اختلاف النظرة .
- اختلاف النشاط الاقتصادي و درجة نموه : ان التنوع في النشاط الاقتصادي يجعل من الصعب الوصول الى مفهوم واحد فمثلا وحدة صناعية تضم 600 عامل قدتعتبر في قطاع النسيج صغيرة على العكس في مجال الحديدولاصلاب فقد تعتبر كبيرة .

---

(1)_ أ.د.سليمان لفيصل محجوب ، محلة العلوم الاقتصادية و علوم التسير ، العدد2003/02،جامعة وهران ،ص 62.

- و النقطة الثالثة فتكمن في إشكالية تحديدمعيار موحد على اساسه يتم التفريق بين مختلف المؤسسات و تحديد حجمها.

ادن من الصعب نظرياالحصول على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة صناعية كانت أم غيرها ،وهذا راجع إلى الاختلاف الباحثين في وجود معيار [2] موحد في تصنيفها.

فلقد اعتمد اهل الاختصاص على معياريين في التعريف بهذا النوع ، المعايير النظرية أو النوعية من جهة و الكميةاو الوصفية من جهة أخرى.

- المعيار الكمي :ويشتمل على مجموعتين[1] .

1- تضم جملة من المؤشرات التقنية و الاقتصادية ، نجد من بينها كل من : عدد العمال ، حجم الانتاج ، القيمة المضافة ، التركيب العضوي لرأس المال و حجم الطاقة المستعملة .

2- تضم مجموعة من المؤشرات النقدية نذكر منها : رأس مال المستثمر ، رقم الاعمال .

- المعيار النوعي : ويشمل على معيار المسؤولية ، معيار الملكية ، معيار السوق ، معيار طبيعة الصناعة ، معيار درجة الاستقلالية المالية[2].

2- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أمام هذا التنوع الاقتصادي و القانوني تبقى اشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم قائمة حيث أنه و لحد الان و في كل دول العالم لم يطرح تعريفا واضحا و موحدا لهذا النوع. فكل بلد من بلدان العلم له تعريفه الخاص بهذا النوع من المؤسسات و نذكر من مايلي :

- بريطانيا :

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها كل مشروع لايتعدى فيه عدد العمال أكثر من 250 عامل حيث تصنيف حم المؤسسات كاالتالي[3].

- مؤسسة مجهرية : توظف من 1الى 9 افراد (عامل)
- مؤسسة صغيرة : توظف من 10 الى 49 فرد

---

(2)– ضحاك نجية ، المؤسسات ص.م بين الامس و اليوم ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل الم.ص.م في الدول العربية ، جامعة الشلف ، يومي 17-18 أفريل 2006 ، ص 137 .

- (2) (1)- أ. عبد المجيد تيماوي ، أ.م بن نوي ، دور الم.ص و م في دعم المناخ الاستثماري في الجزائر، ملتقى الشلف ، سابق الدكر ، ص 240 .

(3)-Dr . Abdelkader chachi , Finamcin SMEs the british experiment, recueil de communications sssion internationale du 25-28 mai unv ferhat Abbas . setif .algerie .p 149.

مؤسسة متوسطة : توظف من 50 الى 249 فرد (عامل) .

- اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا :

عن طريق دراسة قام بها لالاتحاد حو ل قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة استطاعوا تقديم تعريفا مفصلا ، اعتمد فيه مؤسر العمالة كمعيار اساسي للتفرقة[1] :

من 01 الى 09 عمال مؤسسة عائلية و حرفية

من 10 الى 49 عامل مؤسسة صغيرة

من50 الى 99 عامل مؤسسة متوسطة

- السودان : حيث المؤسسا ت الصغيرة و متوسطة الحجم هي التي يصل عدد عمالها حتى 99 عاملا ، و درج تعريف الصناعات الاسرية بعدد العمالة أقل من 10 عمال[2] .

- مصر :

ليس هناك تعريف موحد للصناعات الصغيرة والمتوسطة ي مصر و هناك العديد من المعايير حس الغرض المستهدف من التعريف ، حيت تعرف الهيئة العامة للتصنيع بجمهورية مصر بأنها تصل تكاليفها الاستثمارية حتى مليون جنيه مصري " و تعتبر كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب اتحاد الصناعات المصرية هي كل مؤسسة لا يتعدى فيها عدد العمال أكثر من 50 عاملا و الحد الاقصى لرأس المال 100 ألف دولار[3] .

- تونس :

بالنسبة إلى تونس فأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعريفها بأحد المسارين التاليين:[4]

1-عدد المستخدمين أقل من 50 شخص.

2-مبلغ استثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي ,وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تمثل أكثر من 95 % من العدد الإجمالي للمؤسسات وتساهم ب 88 % من مناصب الشغل الجديدة.

(1)-قويقح نادية ،انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،2001،ص8 .

(2)– د. عبد المنعم محمد الطيب . تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل ..... التجربة السودانية ، ملتقى سطيف الدولي . ص151

(3)– أ.دومي سمراء. أ.عطوي ع . التجربة المغربية في ترقية و تمويل الـ م.ص و م ، ملتقى سطيف الدولي . ص 270.

(4)- د.علي سالم ارميص. مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. ملتقى الشلف الدولي مرجع سابق الذكر.ص100.

- المغرب[4]: لا يوجد حاليا في المغرب تعريف قانوني و محدد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب ، إلا انه توجد عدة تعاريف يمكن ذكرها فيما يلي :

- ففي القطاع الصناعي كان قانون الاستثمارات الصناعية لسنة 1983 قد عرف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على أنها " كل مؤسسة يتكون برنامج استثمارها من تجهيزات إنتاجية بمبلغ أدنى قيمته 100.000 درهم و مبلغ أقصى في حدود 5 ملايين درهم، زيادة على كلفة الاستثمار لكل منصب شغل لا تتعدى 70.000 درهم و ي نفس الفترة كان البنك الدولي يمنح المغرب قروضا لتنمية هدا القطاع و كانت المعايير هي نسها 5 ملايين درهم من رأس المال الصافي ، و منذ 1988 رفع هذا السقف إلى 8 ملايين درهم مع تعيينها على رأس كل 6 أشهر.

- وفي سنة 1995 ، حددت الوزارة من خلال البحث السنوي حول المؤسسات الصناعية أن المؤسسات الصغرى و المتوسطة تستخدم أقل من 200 عامل .

- الاتحاد الأوروبي : بعد سنة 1991 تم تحديد تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل المجمع الاوروبي [1]، حيث تعتبر المؤسسة على أنها مشروع صغيرة أو متوسط هي التي تشغل أقل من 250 عامل ، أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو و التي تراعي مبدأ الاستقلالية ن و تضم كل المؤسسات التي يتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 % .

و اعتقد الأوروبيون ان مؤشر العمالة كمعيار يبقى غير كافي ، لهذا أضيف له معيار نوعي و هو نسبة الاستقلالية . و يصبح و لهدا يكون التعريف الجديد يضم ثلاثة معايير قائمة لعلها تكون كافية لتعريف أو تحديد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة عن غيرها من المؤسسات .

و مع ذلك يرى الاوروبيون بإلزامية تحديد المؤسسة الصغيرة من المتوسطة ، فالمؤسسة الصغيرة هي تلك المشاريع التي تشغل أقل من 50 عاملا ، مع بقاء معيار الاستقلالية قائما ، لكن رقم الاعمال لا يتجاوز 7 مليون أورو ، أما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي لا تتجاوز عدد العمال فيها 10 أفراد .

---

[4]ـ أ.دومي سمراء. أ.عطوي ع، نفس المرجع السابق ، ص284 .
[1]ـ د. اسماعيل شعباني ، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطورها في العالم ، اوراق ملتقى الدولي سطيف ، ص 63.64 .

الجزائر :

قبل ديسمبر 2001 لم يكن للجزائر تعريفا لمؤسسات هذا القطاع بل اكتفت تعريف خاص لوزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم ، بحيث عرفها " على أنه تعتبر صغرة ومتوسطة أو صغيرة ومتوسطة صناعية كل وحدة إنتاج السلع أو الخدمات التي لها تسيير مستقل و عـدد عمال يكون مابين 8 إلى 300 يد عاملة دائمة[1] .

حيث بقي هذا التعريف شاملا وعموميا إلى غاية 12 ديسـمبر 2001 ، تـاريخ اصـدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة . و الذي اعتمد المشـرع الجزائري في تعريفه لهذا القطاع على معيار ثلاثي الأبعاد عدد العمال ،رقم الأعمـالو مجمـوع الميزانية و درجة الاستقلالية ، و لقد استوحى دلاك من تعريف الاتحاد الاوروبي لهدا القطـاع و الذي تبناه مند أبريل 1996 .

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيا كان نظامها القانوني بمؤسسة إنتاج السلع و الخدمات[2] :

- التي تشغل من 01 الى 250 شخص ،و لايتعدى رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينـار جزائري أولا يتعدى مجموع حصيلتها السنوي خمس مائة (500) مليون دينار جزائري .

ويأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين مؤسسة مصغرة ، صغيرة و متوسطة في نص هذاالقانون على النحو التالي[3]: .

- المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل مابين 50 الى 250 يد عاملة ن يكون رقم أعمالها ما بـين 200 مليون و 02 مليار دج و مجموع حصيلتها السنوية مـابين 100 و 5000 مليـون دينـار جزائري .

و تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها المؤسسة التي تشغل مابين 10 الى 49 يـد عاملـة بحيـث لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار جزائري أولا يتعدى مجموع حصيلتها 100 مليون دج .

(1)_ ضحاك نجية ، نفس المرجع السابق .
(2)_ المادة الخامسة من نص القانون 01- 18 .
(3) المواد 6.7.8 من نفس القانون .

أما بالنسبة للمؤسسة المصغرة فتعرف على أنها مؤسسة تشغل من يد عاملة واحدة الى 09 أفراد ، ويكون رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها لا يتجاوز (10) عشرة ملايين دينار جزائري .

المطلب الثاني : طبيعة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

1. خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن توضيح اهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة تتضح من خلال عرض خصائصها و مميزاتها ، حيث تنحلى بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات نوجزها فيما يلي .

1. التمويل و الاستثمار : فيما يخص هذا الجانب فقد لوحظ في العديد من الدول النامية و معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استمارات احصائية متعددة قام بها البنك العالمي[1] . ان جانب كبير من الاستثنار ان لم نقل كله يعتمد على التمويل الداتي حيث أن اللجوء الى التمويل عن طريق قروض للبنك ضعيف أو يكاد يكون منعدما و هذا يرجع الى عدم قدرة أصحاب هذه المشاريع على تقديم ملفات بنكية تخضع للشروط اللازمة و المطلوبة ، و كذلك عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على قرض .

2. الملكية المحلية : في كثير من الاحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي ، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية في يد أو تحت ساطة أشخاص قاطنين في المجتمع المحلي مما يؤذي بدوره الى زيادة استقرار العمالة و خلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة . اي استثمار جزء من الارباح أو معظمها داخل المجتمع المحلي .

3. التكنولوجية المستعملة : إن التكنولوجية المستعملة في المشاريع الصغيرة و المتوسطة ملائمة لإمكانيات الدول النامية، حيث تكون مكثفة للعمل و بسيطة و تكلفتها منخفضة و المهارات العمالية بسيطة فتنخفض الحاجة الى التدريب .

4. التكوين المهني للعمال يكون في أغلب الاحيان ميدانيا أي أن التطبيق و الممارسة يكونان في عين المكان .

[1]ـ قويقح نادية ، انشاء و تطوير امؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ماجستير غير منشورة ، 200-2001.

5. القدرة على تغير القوة العاملة و سياسات الانتاج و التسويق و التمويل و مواجهة التغير بسرعة و سهولة تكييف الانتاج أكثر من المشاريع الكبيرة[2]. ، مراعاة لسد احتياجات السوق و دلك اعتمادا على مهارت صاحب المشروع و العاملين معه بسب الاعتماد على مكائن بسيطة لانتاج أكثر من سلعة

6. ترتبط الغالبية العظمى من الصناعات الصغرى ارتباطا مباشر بالمستهلك ، نظرا لأن معظمها تنتج سلع أو خدمات استهلاكية ، ونجد القليل من هذه الصناعات أو المؤسسات من ينتج سلع وسيطية لانشطة انتاجية أخرى .

7. تمركز ها في المناطق النائية و الرفية و المدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى اقامة المشاريع الصناعية الكبيرة[1]

8. إمكانية إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لستخدامها و سائل انتاج قليلة وصغيرة و الدي يعطيها خصوصية اقامتها في المحلات الصغيرة و البيوت القريبة من الاسواق .

9. وجود حوافز على العمل و الابتكار و التجديد ،كدلك القدرة على تحمل المخاطر

10. سهولة الاعلام و سهولة إنتشار المعلومات داخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكنها من التكيف بسرعة مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاديات النامية :

إن بداية الاهتمام بالمؤسسات أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم كان بعد الفشل الذي لاقته المخططات الاقتصادية للتنمية في منتصف التمانينات في معظم البلدانو خصوصا الدول النامية و التي من بينها الدول العربية مباشرة بعد الاستقلال [2] ، مما أذى الى اضعاف القدرات الاستثمارية في هذه البلدان و عدم قدرتها على الاستمرار في انشاء مؤسسات كبيرة و حتى عدم القدرة على الاحتفاظ بالمؤسسات التي كانت موجودة .

---

(2)– لرقط فريدة و أخرون، دور امشاريع ص.م في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها ، ملتقى دولي حول تمويل الم ص.م ، سطيف 25-2003/05/28. ص115 .

(1)- رقيبة سليمة ، تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، يومي 17 و18 أفريل 2006 ، الشلف.)

(2)- لرقط فريدة و آخرون، نس المرجع السابق.

كما أن التحولات الاقتصادية و ماصاحبها من تطبيق لسياسة الاستقرار الاقتصادي و برامج التعديل الهيكلي* و خاصة برامج الخوصصة التي طرحت حتمية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة في اطار الدور الكبير والمتزايد للقطاع الخاص .

فالتغيرات التي شهدها العالم ، و التي افرزة بروز ظاهرة العولمة و تناميها ، فضلا عن التقدم في الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية و خاصة بعد التسليم بأهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الحجم في مساهمتها في خلق الثروة و كدى المساعدة في القضاء على ظاهرة البطالة بتوفير مناصب عمل جديدة و إعادة ادماج المسرحين من المؤسسات العمومية الكبرى ن وكذلك دورها في توطين الانشطة في المناطق النائية و المساهمة في علاج الاختلال الموجود بين الادخار و الاستثمار و دعم ميزان المدفوعات من خلال إحلال محل الوردات مع امكانية زيادة الصادرات و تحسين الميزان التجاري .

و في هذا السياق تشير العديد من الدراسات الى اهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي سواء تعلق الامر بالانتاج أو الابتكارات التكنولوجية ، حيت تؤكد هذا الامر احصائيات قدمتها المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) إلى ان هذا القطاع يساهم بمايتجاوز70% من الانتاج العالمي من السلع و الخدمات ،و تمثل القوى المحركة للأبداع و الابتكار في فروع الانتاج المختلفة . كما انهاتساهم بنحو 25% الى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة حيث تبلغ في اليابان نحو 30% و تصل في الصين و تايوان الى نحو 60% و 65% على التوالي ، و تسهم هذه الصادرات في الناتج المحلي نحو 12% بالنسبة للاقتصاديات الاسياوية و مايقارب 4% الى 6% في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية[1].

غير أن نجاح هذا القطاع يعتمد على وجود قطاع عا م قادر على توفير الالبنة الاساسية المؤهلة لعملية التنمية .

[1]- د.محمد قويدري . اهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية اداء المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، ملتقى الشلف الدولي 2006 ، ص 285 .

3- المزايا المتحققة من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية :

ان وجود قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية يجعل تنميته ضرورية لاغنى عنها في عملية التنمية الصناعية و الاقتصادية ككل ، و هذا نظرا لان هناك مزاياتتحقق من تنمية هذا القطاع و تدور هذه المزايا حول عدة محاور نذكر من أهمها :

سوق العمل :

تتميز الذول النامية عامة بكافة سكانية هامة خاصة فئة طالبي العمل من الشباب ، و يتعارض هذا العدد الهائل من طالبي الشغل مع ما يوفره القطاع العام و القطاع العصري الهيكلي من وضائف و مناصب الشغل .

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فإن نموها المستمر في الانتاج تحتاج الى عمالة أكثر و لها القدرة على استعاب نسبة أكبر من قوة العمل بالاضافة الى أنها تساهم أكثر في خلق فرص العمل .

و لقد أثبتت أهمية المشاريع الصغيرة اقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على التشغيل ففي الولايات المتحدة الامريكية نجد ان حوالي 90 % من المشاريع توظف حولي 30% رغم وجود صناعات عملاقة ، كذلك فقد ساهم هذا النوع من المشاريع في الصناعات التحويلية ملا في التشغيل في بعض البلذان ، ففي الاتحاد الاوروبي نحو 66% من القوى العاملة 61% ، من القوى العاملة في تركيا ن وتشير بيانات للجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا (ESCWA) (1) الى ان المشروعات التي تظم أكثرمن 09 عمالو اقل من 50 ، استوعبت في مصر مايقارب 11% من مجموع الوظائف خلال الفترة 1992-1993 ، اما في الاردن فقد استوعبت اكثر من 40% من مجموع اليد العالمة في قطاع الصناعات التحويلية و78% من مجموع اليد العاملة في لبنان سنة 1994 في نفس القطاع .

ب- التكنولوجية المستخدمة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومدى ملائمتها لظروف الدول النامية : يعد نمط الاسلوب التقني المستعمل في هذه المشاريع مكثف للعمل نسبيا و بسيط و تكلفته بالعملة الصعبة منخفظة جدا ، اضافة الى هذا فإن الخدمات و الموارد المرتبطة بهذه التقنيات

[1]- د. محمد قويدر ،نفس المرجع السابق .

غالبا ما تكون محليا(2) و المهارت العمالية المطلوبة لها بسيطة بالاضافة الى أنها لا تحتاج الى إعذاذو تدريب العمال .

ج- ارتباطها بالمنافسة في الاسواق :

ان وجود المؤسسات أو الصناعات الصغيرة يرتبط بدرجة أعلى بالمنافسة ، فالعدد الموجود منها داخل الصناعة كبير جدا و حجم الوحدة الانتاجية صغير و متقارب ن لذالك فمن القليل أن تتمكن واحدة من فرض سيطرتها على السوق إلا في ظروف استثنائية و مؤقتة (1) .

د – ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا على مستوى التكوين المهني فهي مدارس تكوين على عين المكان و بدون تكلفة ، فالتكوين التطبيقي لعب دور كبير في بروز عدد كبير من أصحاب المشاريع ، وهكدا فإن هذه المنشات تعطي فرصة أكبرللمنظمين الجدد ووجود فرصة أكبر لظهور منظمين جدد يعطي بدوره فرصة أكبر لظهور أفكار جديدة مما يساهم بشكل فعال في عملية التنمية .

و- دورها في عدالة توزيع :

و هو جانب اخر تحققه الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، فنمط توزيع الذخل حقق العذالة في توزيعه و ذلك نظرا لوجود أعداد كبيرة من المؤسسا ت الصغيرة المتقاربة و التي تعمل في ظروف تنافسية و تعمل بها أعداد كبيرة من العمال و ذلك مقارنة بنمط التوزيع السائد في ظل أعداد محدودة من المنشأت الكبيرة تعمل في ظروف تنافسية في النظم الرأسمالية الحرة .

---

(2) - د.محمد راتول. أ.بن داودية وهيبة . بعض التجارب الدولية في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدروس المستفادة . الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . الشلف يومي 17و18 أفريل 2006.ص 173.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ظهرت في الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة بعد الاستقلال ، فكان تأسيسها على أساس التجارة و الزراعة ، بحيث لم تكن تتطور الى بصفة بطيئة ذون التمكن من الحصول على هياكل أو بنية فوقية ملائمة و لا خبرة تاريخية ضمن ظروف احتكارية مارستها الذولة في ظل النظام الاشتراكي .

ظل هذا الوضع لأكثر من عشريتين من الزمن الى غاية تنفيد برامج الاصلاح في أفريل 1994 ، و الذي كان مفاده إحذاث استراتيجية تعتمد على قناعة راسخة بأن التصدي للمشكلات الاجتماعية و السياسية الحاذة إنما يتوقف على نجاحها في اعادة تنشيط ذواليب الاقتصاد و تحقيق النمو المستمر بمعدلات عالية ، و أن هذا المسعى لا يمكن تحقيقه الى بالتخلي عن التخطيط المركزي و انشاء اقتصاد يقوم على قواعد قوى السوق و المنافسة الخارجية و كذى تشجيع نشاط القطاع الخاص يندمج .في الاقتصاد الوطني .

و لاجل تحسين و تنمية مساهمة القطاع الخاص في التنمية الوطنية منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا اتخدت عدة تدابير و اجرائات نتدارسها في مايلي .

المطلب الأول : تطور الأطر التشريعية

لقد كان تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يتحقق بفضل الاستثمارات التي ينجزها الخواص ، فمند الاستقلال الى يومنا هذا وضع عدة قوانين تحكم و تنظم سير هذا القطاع نلخصها في المراحل التالية :

1 - **المرحلة الأولى:** وتنقسم إلى فترتين .

*- الفترة مابين 1962-1982 : تميز الاقتنصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط من النوع الاشتراكي حيث لم تكن هناك اي سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة هذه الفترة ، و أعطت الحكومة الاهمية الكبرى الى المشاريع التقيلة و المؤسسات الوطنية كبيرة الحجم و من خلال هذا الواقع عانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التهميش بحيث اعتبرت انما مكملا للقطاع العمومي الذي حظي بالدور الأساسي في السياسة الاقتصادية لتنمية البلاد .

ولقد عرفت الجزائر في هذه الترة حركة من التعديلات في التشريعات و القوانين و التي كانت موجهة اساس الى الاستثمارات و الستثمارات الاجنبية تحديدا .

1963 : صدور قانون رقم 36.277 في 26 جويلية 1963 حيث كان موجها اساسا للمستثمرين الاجانب و معالجةاستقرار المحيط الاقتصادي الذي صاحب الاستقلال .

1966 : صدور الامر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و الذي يشكل مع النصوص التي ايستند اليها ، قانون الاستثمار ، وقد كان هذفه سد الثغارات و النقائص التي كانت تشوب قانون الاستثمار لسنة 1963(1) .

- لم يعرف القطاع الخاص في هذه الفترة إلا تنمية طفيفة على هامش المخططات الوطنية حيث تم تأسيس في المتوسط 600 وحدة خلال سنة واحدة ، و نظرا لما عرفته هذه الاخيرة مجموعة من القيود و أهمها(2):

- إن قيمة المشاريع الاستثمار لا ينبغي أن تتعدى 30 مليون دينار جزائري في حالة إنشاء شركةذات مسؤولية محدودة أو سركة ذات الأسهم ، و 10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو ذات إسم جماعي .

- عائق التمويل ي عم المشاريع المعتمدة نبحيث لا يتعدى تمويل البنك إلا 30 % من المبلغ المستثمر .

*- الفترة مابين 1982 الى 1988 : تتجسد هذه المرحلة في هذين القانونين .

1982 : صدور القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 حيث و لأول مرة بصدور هذا القانون حظي القطاع الخاص بدور في تحقيق أهذاف التنمية الوطنية . عبر تحديد الأذوار المنوطة بالإستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني و كذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنهاو مجالها وشروطها.

وقد فصلت أحاكام هذا القانون بصفة نهائية في كيفيات الحصول على الرخص و كذا سقف الاستثمار ، وكان هذا الخير المانع الذي لم يشجع في ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيثأذى الى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو المضاربة .

(1)– لقد أقر قانون 66 ، اطارا أكثر نضجا و الذي بموجبه أعطى المكانة اللائقة للقطاع الخاص بشقيه (اجنبي و خاص) ووضع لذلك مبادئ وأسس و ضمانات تحكمها الدولة .

(2)– ضحاك نجية . نفس المرجع السابق. ص138.

1988 : صدور القانون رقم 25-88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 ن حيث و من خلال هذا القانون بدات التشريعات الخاصة بالإستثمار تشهد مرونة إتجاه الاستثمارات الخاصة الوطنية ، فقد تم بموجب أحكام هذا القانون تحرير سقف الإستثمار وسمح للخواص بإنجاز مشاريع في قطاعات متعددة ماعادا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية ، والتي حددتها وزارة إعادة الهيكلة و الصناعات و المساهمة على أن القطاعات الاستراتيجية هي كل مؤسسة أو أجزاء منها و التي تعتبر اساسية للأمن الوطني و للتزويد بالأملاك و الخدمات الرئيسية المطلوبة من طرف الجمهور الواسع .

2- المرحلة الثانية (1988-2000) :

نظرا لنتائج السلبية المسجلة على مستوى مختل القطاعات و لمواجهة عمق الازمة التي تجتاح البلاد ، تم بموجبه تبني إقتصاد السوق كخيار بديل ، بحيث أن هناك اطار قانوني قد وضع و اصلاحات هيكلية شرع فيها . وبهدا الصدد تم :

*/ صدور قانون 10/90 المتعلق النقد و القرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الاجنبي بفتح الطريق لكل اشكال مساهمة الاستثمار الرأسمال الاجنبي و تشجيع كل أشكال الشراكة ، وقد خصص في المادة 183 مبدأ حرية الاستثمار الاجنبي(1) .

*/ صدور مرسوم تنفيدي رقم 91-37 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية ، وذلك بتغريض القطاعين (العام والخاص) اى نفس المعاملة عن طريق اخضاعهم الى نفس معايير و شروط التصدير .

*/ صدور قانون الاستثمار : مرسوم تنفيدي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و هذا لتعزيز ارادة تحرير الاقتصاد عن طريق ترقية و تشجيع و ضمان الاستثمارات و الذي نص على مايلي :

- حرية الاستثمار : فقد نص القانون ي مادته الثالثة على حرية ممارسة النشاطات سواء كانت تجارية ، صناعية أو غيرها ، وهذا مايجعلها مضمونة و تمارس في إطار القانون .

- حماية الاستثمار : و الذي ينص فيه على المساواة بين المستثمرين الوطنيين و الاجانب أمام القانون .

---

(1)_ انظر الى قانون 1990.

- مساعدة ودعم المستثمرين : بموجب هذا القانون يتم تقديم حوافز وتشجيعات و اعفاءات عامة ، بالاضافة الى اجراءات وحوافز استثنائية تمنح للاستثمارات التي تنشأ في المناطق التي تطمح الذولة في ثنميتها .

*/ الى جانب المزايا التي استفاد منها القطاع الخاص لاسيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل قانون 1993 ، دعم هذا المشروع بإختيار الاطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994 و المباشرة في خوصصة أولية من خلال المواد 24و25[1]، تم فتحت المصادقة على الامر 95-22 الصادر في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات خوصصة كلية و الذي عرف تعديلا قبل نخوله حيز التنفيد في مارس 199 و إصدار كذلك الأمر 95-25 من نفس السنة و المتعلق برؤوس الاموال المتذاوة للذولة .

3- المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 2000):

في ظل المستجدات و التحولات التي تعرفها الجزائر ، و في اطار محاولتها الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة و امضائها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، كل هدا أذى إلى إجراء مجموعة من التغيرات و التعديلات في التشريعات و القوانين ، من أجل مواكبة الاحذات و التكييف مع الأوضاع الدولية الجديدة . وعليه تم إصدار ما يلي :

*/ سنة 2001 عرفت هذه السنة صدور قانونيين و ذلك من أجل ، إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار و تحسين محيطه الإداري و القانوني بالإضافة إلى تأكيد الاهتمام بالقطاع الخاص و بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة بالأخص بأهميته في التنمية الاقتصادية كلها هذا تجسد فيما يلي :

- صدور قانون جديد للاستثمار بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بترقية الاستثمار ، حيث أنه بموجب تقيم واقع الاستثمار في الجزائر مند صدور قانون 1993 و نظرا للصعوبات التي مازالت تعيق قيام المشاريع ، أدت الى مراجعة بعض القوانين قصد مواجهة الاختلالات السابقة و إعطاء نفس جديد للاستثمار .

[1]_ أ.د.علي همال ، أ.فطيمة ح ، افاق IDE في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاور-متوسطي، مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، عدد4 ، تلمسان في مارس 2005 ص382 .

و بهذا الصدد تم تعديل قانون الاستثمار من جديد في شهر أوت 2001 و الذي ركز خصوصا على(2) :

- القضاء على التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة ؛
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار؛
- اقتراح إنشاء مؤسسات ووسائل مالية لتمويل الاستثمارات

*/ صدور القانون التوجهي رقم 01-18 المؤرخ في 11ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هدفه كان :

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة ؛
- الرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات المتوسطةو الصغيرة ذات النشاط الانتاجي ؛
- تشجيع الابتكار والاداع ؛
- تشجيع عملية التصدير للمنتوجات و الخدمات .يي

المطلب الثاني : تطور الأطر التنظيمية

1. وكالة دعم وترقية الأستثمار(APSI) :

إن قانون الاستثمار إلى جانب الإجراءات التي اتخذت من أجل أن يخدم هذا القانون المستثمريين جيدا ، تم إنشاء ما يسمى الشباك الوحيد عهد به إلى وكالة ترقية ودعم الاستثمار و متابعتها ، وذلك بموجب المادة السابعة من هذا القانون (1)، و التي تنص على أن ننشأ لذى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمار ، هذه الوكالة هي هيئة حكومية انشئت سنة 1994 لتكون المخاطب الوحيد للمستثمرين ، حيث أصبح يستطيع أن يستثمر في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي ، خاص أو عام ، مقيم أو غير مقيم ، في كل النشطات سواء تعلق الامر بإنتاج منتجات أو

(2)– عبد امجيد أونيس ، الاستثمار الاجني في المؤسسا ت الصغيرة والمتوسطة – واقع و أفاق- متطلبات تأهيل م.ص.م في الدول العربية ، ملتقى الشلف الدولي يومي 17و 18 أفريل 2006.
(1)– نس المرجع السابق ص254 .

خدمات ... ألخ. كل هذا جاء عن طريق هذه الوكالة نظرا لتقديمها كافة التوجيهات قبل الانطلاق المشروع ومتابعته و مرافقته في كل مراحل انجازه ، ومنحه المساعدة و الدعم حسب طبيعة النشاط .

وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية من أجل تحقيق اهذاف التنمية الاقتصادية في الجزائر .

- أما بموج القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تما إنشاء ، شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة الاستثمار و اصدار التراخيص و من مهامها :

- استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب ؛
- توفير الخدمات الإدارية ؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار .

2. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تم سنة 1994 إنشاء وزارة للمؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 09صفرعام 1415 الموافق ل18 جويلية 1994، والتي حددت أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تم توسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000 و الذي يحدد صلاحيات الوزارة حسب الشكل التالي(1) :

- في اطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها ، يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعداد عناصر السياسة الوطنية فيما يخص ميدان قطاعه واقتراحها وتنفيذها و تتمحور مهامها حول ما يلي :

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية الاستثمارات المنشئة و الموسعة و المطورة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ؛
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن القطاع ؛

(1)_ المادة الاولى من المرسوم ، الجريدة الرسمية رقم 42 لسنة 2000.

- إعداد استراتيجيات لتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ترقية و سائل تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ؛
- التعاون الدولي و الإقليمي و الجهوي هذا المجال .

3. مؤسسات الدعم المالي للقطاع الخاص :

3-1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGM) **:**

في سنة 2004 و في إطار ترقية و تدعيم القطاع الخاص و للقضاء على مشاكل التمويل ، تم استحذات هذه الوكالة حيث تقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ، و من أهم وظائفها نذكر(2) :

- تقديم القروض بذون فائدة و الاستثمارات و الاعانات للمستيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر .
- اقامة و توطيد العلاقة مع البنوك و المؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية

3-2. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11نوفمبر 2002، إنشاء هذا الصندوق من أجل معالجة اهم المشاريع التي تعاني منها المؤسسات و المثمتلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية ، كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية و الاستخدام الأمثل للموارد العمومية ، وذلك بتحول دور الدولة الى ضمانة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و عن أخر الإجراءات المتخذة لصالح تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كانت خلال شهر جانفي (1)2004 و اتسمت بإنشاء :

- صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار دينار جزائري .

(2)_ المرسوم التنفيدي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية العدد06 لسنة 2006 .
(1)_(2) _ أ.غياط اشريف ، أوقوم محمد ، نفس امرجع السابق .

- صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في المؤسسات المتوسطة والصغيرة برأسمال قدره 3.5 مليار دينار جزائري .

- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة : تم انشاء هذا الصندوق موجب المرسوم التنفيذي رقم 04-169 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، ويتمثل في الية جديدة لضمان مخاطر اقروض المصغرة ، اذ يختص بضمان القروض التي تقدمها النوك التجارية و المؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85 % من الديون المستحقة و وائدها في حالة فشل المشروع الممول(2).

- النوك التجارية : تعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالتالي فإنها تلعب دورا كبير في استحداث وتدعيم هذا النوع من المؤسسات .

المطلب الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

عرفت الجزائر في العشرية الاخيرة من القرن الماضي تحولا في السياسة الاقتصادية المنتهجة ، مما أفرزت تغيرات هامة ، خاصة في هياك الاقتصاد الوطني . على ضوء التجارب الغير ناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات أعطت الذولة أهمية كبرى ومجالا واسعا لدعم نمو و ترقية قطاع المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الحجم .

و عليه تم اصدار الأمر 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية هذا القطاع ، مما مكن من اقدرة على تصني هذا النوع و إحصائها ، و للوقوف على واقع هذا اقطاع نورده من خلال النتائج الاحصائية التالية :

1/ تطور عدد المؤسسات ص . م في الجزائر :

الجدول رقم (1-1):تطور عدد المؤسسات ص.م في الجزائر

السنوات	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004	2005
ع المؤسسات	26.212	177.365	159.507	179.893	188.893	288.587	312.959	342.788

المصدر : د.بابا عبد القادر،مقومات تأهيل المؤسسات م.ص ومعوقاتها في الجزائر ملتقى الشلف الدولي ص 150 .

Source : rapport de Minister de PME-PMI . Bulletin d'inf 2005 .

يتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه ، و رغم عدم توفر المعلومات عن الفترة ما بين 95-1999. هذا نظرا لصعوبة تحديد تشكيلة دقيقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويعود كذلك الى مشكل المعطيات الاحصائية الى جانب نقائص أنظمة التسجيل على المستويين القانوني و الجبائي .

و أن سنة 1995 هي السنة التي تطور و ازداد فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير إذ بلغ 177.365 مؤسسة مقارنة مع سنة 1994 و هذا راجع اى الاهتمام والعناية التي أولتها الحكومة الى هذا القطاع بحيث تم انشاء في سنة 1994 وزارة خاصة به.

و لم يقف هذا التزايد عند هذا الحد فقط بل استمر من عدها حيث بلغ سنة 2002 ب 188.522 مؤسسة ثم 288.587 مؤسسة في سنة 2003 و كذلك 342.788 مؤسسة في سنة 2005 .

و يرجع ذلك أيضا الى انتهاج سياسة إنتمائية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة الى هذا القطاع ابتداءا من سنة 2001 من طر بنك الجزائر ، فضلا عن اتباع استراتيجية عمل و توجيه هذا القطاع الحيوي على المديين المتوسط و البعيد من أجل تجاوز العراقيل التي تحول دون تطور هذا القطاع ، ففي هذا الخصوص تم استحداث صندوق ضمان القروض بقيمة 30 مليار دينار جزائري و صندوق رأسمال المخاطرة بقيمة 3.5 مليار دينار جزائري (1).

*- ويجدر الاشارة أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة الى أخرى هو نتيجة للحركية التي عرفتها المؤسسات الخاصة في هذا القطاع خلال هذه السنوات فعل سبيل المثال فقد أفرزت الحركية خلال سنة 2005 ، زيادة في عدد المؤسسات م.ص الخاصة ب 20993 مقارنة بسنة 2004 أي 245.842 مؤسسة كانت نتيجة :

- (1)_ أ.غياط شريف و أ.بوقموم.م ، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، ملتقى الشلف الدولي 17-18أفريل 2006. ص106.

- انشاء 21018 مؤسسة جديدة ؛
- 2863 مؤسسة غيرت نشاطها بعد توقفها المؤقت؛
- 3.488 مؤسسة انسحبت .

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد عرفت حركية قليلة خلال نفس السنة، بحيث قدر عددها في السداسي الأول 788 مؤسسة تم ارتع الى 891 ثم استقر عند نهاية السنة في 874 مؤسسة ، موظفة 76.283 أجير .

والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات لسنة 2004- 2005 حسب القطاع القانوني .

الجدول رقم(1-2) : تطور عدد المؤسسات حسب القطاع القانوني(2004-2005) .

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد الم.ص م سنة 2004	عدد الم.ص.م سنة 2005	الانحراف %
م.ص.م خاصة	225449	245842	9.04
م.ص.م عمومية	778	874	12.33
صناعات تقليدية	86732	96072	10.76
المجموع	312959	342788	9.53

Source : ministère de PME, op. Cit.

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل 71.71% من المجموع الإجمالي و تشغل 888.829 أجير رسمي مصرح به ، تليها الصناعات التقليدية والحرفية بنسبة 28.02% و تشغل 24390 أجير و في الأخير المؤسسات الصغير و المتوسطة العمومية بنسبة 0.25% و تشغل 76.283 أجير من مجموع المستخدمين الإجماليين المصرح هم .

الجدول رقم 1-3 : تطور عدد الم. ص .م حسب عدد الموظفين

نوع المؤسسة على حسب عدد الموظفين	عدد المؤسسات لسنة2001	عدد المؤسسات لسنة 2002	الانحراف %
01 الـــى 09	170258	177.733	4.39

10 الى 49	8.363	9.429	12.745
50 الى 250	1.272	1.402	10.22
المجموع	179.893	188.893	4.82

المصدر : ضحاك نجية ، نس المرجع السابق . ص 142

ان توزيع 188.893 مؤسسة من خلال المعطيات الإحصائيات للوزارة المختصة لسنة 2004 حسب فئة العمال يبين أن :

* المؤسسات التي تشغل أقل من 10 عمال تمثل 94%
* المؤسسات التي تشغل مابين 10 إلى 49 عامل تمثل 4.2 %
* المؤسسات التي تشغل مابين 50 إلى 250 عامل تمثل 1.8%

و هذه التشكيلة حسب عدد العمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، لا يبتعد إطلاقا عن نظام النسيج لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة عبر العالم ، ففي ايطاليا تمثل 95% من المجموع العام للمؤسسات(1) ،وجدير بالذكر ان المؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر تتواجد في سع قطاعات أساسية حيث أوضحت إحصائيات سنتي 2004 و 2005 أهم القطاعات تواجد هذه المؤسسات وفق ما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 2-4 : توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط .

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات لسنة 2004	عدد المؤسسات لسنة 2005	الانحراف
01	البناء والاشغال العمومية	72869	80716	1077
02	التجارة	37954	42183	11.14
03	النقل و الاتصالات	20294	22119	8.99
04	الخدمات	16933	18148	7.18
05	الفندقة والإطعام	14103	15099	7.06

(1)ـ أ.عبد المجيد تيماوي ، أ.م بن نوي ، نس المرجع السابق .ص245.

06	صناعة غذائية	13673	14417	5.44
07	خدمات للمؤسسات	10843	12143	11.99
	قطاعات أخرى	38180	41017	5.77
	المجموع	225499	245482	8.86

Source: Site Internet Du Ministère Des PME et l'artisanat **op.cit.**

انطلاق من انتائج المسجلة في الجدول اعلاه نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف بنسبة 8.86% أغلبها في قطاع البناء والأشغال العمومية بزيادة قدرة ب 10.77% و هذا راجع الى سياسة الدولة المنتهجة من أجل القضاء على مشكل الإسكان من أجل تدارك التأخر المسجل في هذا المجال ، بالإضافة الى هذا نجد أم التمركز كذلك موضح من خلال المعطيات في قطاع التجارة ، النقل و الاتصال و الخدمات و هذا راجع إلى حيوية هذه القطاعات و انتشارها على مستوى التراب الوطني و لأهميتها في الاقتصاد و كذا تفضيل الخواص للاستثمار فيها نظرا للربح السريع و المضمون ، مما يعني أن باقي القطاعات مازالت غير محفزة للاستثمار .

2- التوزيع الجغرافي لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

الجدول رقم (2-1): التوزيع الجغرافي للمؤسسات ص.م لعشر ولايات .

الولاية	عدد المؤسسات لسنة 2004	عدد المؤسسات لسنة 2005	الانحراف
1- الجزائر	27640	30257	9.46
2- وهران	15223	16227	6.59
3- تيزي وزو	12003	13170	9.72
4- جاية	8979	10167	13.23
5- سطيف	8914	9968	11.82
6- بومرداس	7479	8258	10.41
7- تيبازة	7143	8111	13.55
8- بليدة	7243	7838	8.21
	6859	7499	9.33

9- قسنطينة 10- الشلف	6432	6882	6.99

Source: Site Internet Du Ministère Des PME et l'artisanat.**op.cit**

تظهر دراسة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أن تموضعها الجغرافي يشكل اختلال في التوازن مابين الجهات الأربع للبلاد : وسط ، جنوب ، شرق وغرب . و ما يلاحظ أن ما يقارب نصف المؤسسات تتمركز في العشر ولايات الرئيسية في الشمال و التي تشكل أقطاب حضرية و صناعية أي بنسبة 45%.

و خارج هذه المناطق الجغرافية الواقعة في الشمال هناك العديد من المناطق التي تقع في الجنوب و تتوفر على إمكانيات و طاقات هائلة للتنمية يمكن استغلالها من خلال تكثيف و تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه الولايات ، و هذا ما عمدت الجزائر على القيام به من خلال برامج دعم و تنمية الهضاب و الجنوب .

الجدول رقم (2-2) : التوزيع الجغرافي لبعض ولايات الجنوب .

الولايات	عدد المؤسسات	عدد السكان 1998
غرداية	4229	300516
بشار	3462	225546
ورقلة	3433	445619
بسكرة	2937	575858

Source : Ministéredu PME-PMI, op.cit

المبحث الثالث: مستوى ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول : مستوى الاستثمارات في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، هو الخيار الوحيد في ظل نقص وتردد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه وفي ظل تباطؤ المحليين فمن غير الممكن إقدام الأجانب في ظل هذا الوضع الذي يعيشه المستثمر المحلي.

وعليه ورغم عائق ضعف الادخار المحلي فقد كرست السلطات منذ صدور قانون الاستثمار سنة 1993، عدد من الإجراءات والحوافز والمزايا والتي من شأنها أن تفتح أفاق واسعة في مجال الاستثمار، إذن فما هي النتائج المحصل عليها من ذلك ؟

1. مشاريع وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها (APSE):

لقد تجاوزت تعهدات الاستثمار المصرح بها لدى مصالح وكالة ترقية ودعم الاستثمار 3992 مليار دينار خلال الفترة ما بين 1993 و 2003 بما يوافق 340 51 مشروع استثمار مع إمكانية توفير 419 815 1 منصب شغل حيث أن 60 % من المشرع المصرح بها[1] خلال الفترة 93-2000 لصالح القطاع الخاص 78 % منها تكلف ما بين 20 و 50 مليون دينار جزائري، ونسبة 60% منها تهدف إلى إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الجدول رقم (1-1) : التطور السنوي للمشاريع الأساسية لمشاريع الاستثمار.

البيان	المشـــاريع					
	العدد	%		%	القيمة	%
1994/1993	694	1,43	59 606	3,28	114	2,86
1995	834	1,72	73 818	407	219	5,99
1996	2075	4,04	127 849	7,04	178	4 ,86
1997	4989	10,72	266 761	14,69	438	11,97
1998	9144	18,81	388 702	21,41	912	24,83
1999	12 372	24,10	351 986	19,39	685	18,16
2000	13 105	27,53	366 169	18,52	798	21,99
2001	5 018	10,47	113 983	6,28	279	7,69
المجموع	48231	100	1 718 874	100	3 623	100

[1]- أ. عبد المجيد تيماوي، ، دور مؤسسة صغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري، متطلبات تأهيل مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص246.

المصدر : ضحاك نجية، نفس المرجع السابق، ص141.

من خلال الجدول السابق والذي يظهر التطور السنوي لتصريحات الاستثمار نجد أنه خلال سنتي 1996 و 1997 ارتفع فيها عدد المشاريع المصرح بها مقارنة بالسنوات 94، 95 والتي كانت تعرف عدد قليل من المشاريع المصرح بها، حيث تظهر الإحصائيات أنه بلغ سنة 1996 حوالي 2075 مشروع وإمكانية توفير 849 127 منصب شغل ، في حين سجل سنة 1997 حوالي 4989 مشروع مع فرص عمل 266761 أي نسبة 15,52 % من إجمال عدد العمال للفترة (1993-2002).

- سجلت الفترة بين 98-2000 قفزة في عدد المشاريع المصرح بها بنسبة 71,78 % من نوايا الاستثمار من حيث عدد المشاريع، مما يبين أن غالبية المشاريع جديدة على غرار سنة 2001 والتي عرفت انخفاض في عدد المشاريع مقارنة بالسنوات السابقة والتي بلغت 2018 مشروع.

وتتوزع المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة لنفس الفترة إلى[1] :

مشاريع المؤسسات المتوسطة بلغت نسبتها إلى إجمالي المشاريع 10% بعدد يقدر ب 4321 مشروع.

مشاريع المؤسسات الصغيرة بلغت نسبتها إلى إجمالي المشاريع 51% بعدد يقدر ب 22038 مشروع.

المشاريع المصغرة بلغت نسبتها 39% من إجمالي المشاريع بعدد يقدر ب 16854 مشروع.

وعليه نجد أن المشاريع الصغيرة من حيث عدد المشاريع تحتل المرتبة الأولى ب 51% وهنا تظهر مكانة المؤسسات الصغيرة ومساهمتها في مجال الاستثمار.

أما بالنسبة للتوزيع حسب القطاعات فنجد أن قطاعات الصناعة والأشغال العمومية وكذا النقل تهيمن على عدد المشاريع ب 78% من المشاريع المصرح بها، ونجد أن قطاع الصناعة لوحده يسجل 37 % من المجموع العام للمشاريع الاستثمارية المسجلة أي 14141 مشروع مع إمكانية توفير 638000 منصب شغل، بتكلفة إجمالية قدرها 1503 مليار دج.

[1]- أ. عبد المجيد تيماوي، أ م. بن نوي، نفس المرجع السابق، ص247.

2. مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

إن صدور قانون الاستثمار (رقم 01-03 الصادر في 2001/08/20) والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان من أجل إعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار وهذا بواسطة إعادة تشكيل شبكة للاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد تخضع لسلطة رئيس الحكومة في شكل "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" والتي من مهامها إعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمي، كذلك تسيير صناديق دعم الاستثمار...الخ.

وخلال سنة 2003 تم تسجيل 7211 مشروع بزيادة قدرها 4102 مشروع مقارنة بنسبة 2002 وهذا النمو ب 132% ناتج عن النمو أي شهده قطاع النقل بمعدل نمو بلغ 2417% [1].

الجدول رقم (2-1): تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى الوكالة

السنة	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دج
2002	3109	368882
2003	7211	490459
2004	3484	386402
2005	2255	511529
المجموع	16059	1757272

من خلال الجدول نجد أنه في الفترة ما بين 2002-2003 سجلت 13804 مشروع بتكلفة تقدر بـ 1757272. حيث أن :

سنة 2002، 2003 شهدت ارتفاع مقارنة بسنة 2004 و 2005 التي شهدتا انخفاض في عدد المشاريع .

فقد سجلت سنة 2004 ، 3484 مشروع بانخفاض قدر ب 3727 مشروع أي بنسبة 10 بالمئة مقارنة بسنة 2003.

[1] - Ministère de la PME, bulletin d’information, 2004.

- أما بالنسبة ل 2005 فقد سجلت كذلك هي انخفاض قدر بـ 3727 شروع أي نسبة - 10 % مقارنة بنسبة 2003 .

- أما بالنسبة ل 2005 فقد سجلت كذلك هي انخفاض في عدد المشاريع بـ 2255 مشروع من إجمالي المشاريع أي بنسبة انخفاض قدره بـ 1229 مشروع أي - 35 % .

أما من حيث التكاليف فقد شهدت ارتفاع في نسبة 2005 مقارنة مع نسبة 2004 حيث في نسبة 205 كانت تقدر:

بـ 529 511 مليون دج أي نسبة + 32 % رغم انخفاض في عدد المشاريع.

أما بالنسبة إلى التوزيع حسب قطاع النشاط فالجدول الموالي يبين لنا النتائج المحصل عليها لسنة 2005 .

الجدول (2-2) : توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط المصرح بها لدى الوكالة ANDI

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد العمال	%
الفلاحة	145	6.43	5973	1.17	2545	3.23
البناء والأشغال العمومية	406	18	44263	8.65	14943	18.93
الصناعة	711	31.53	167093	32.67	23458	29.71
الصحة	62	2.75	4871	0.95	1141	1.45
النقل	721	31.97	38854	7.60	10103	12.80
السياحة	34	1.51	4530	0.89	1059	1.34
الخدمات	170	7.54	13194	2.58	7050	8.93
التجارة	2	0.09	37514	7.33	15500	19.63
الاتصالات	4	0.18	195237	38.17	3150	3.99
المجموع	**2255**	**100**	**511529**	**100**	**78951**	**100**

المصدر : Ministère de PME/PMI 2005

* من خلال معطيات الجدول والمصرح بما من طرف وكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وعن طريق تحليلها نجد أن قطاع المهمين في عدد المشاريع هو قطاع النقل بـ 721 . مشروع وقطاع الصناعة بـ 711 مشروع أي نسبة 31,97 % و 31,53 % على التوالي من إجمالي المشاريع، أما بالنسبة لمناصب الشغل فنجد أن في المرتبة الأولى في غمكانية توفير مناصب الشغل نجد أن هناك قطاع الصناعة ب 458 23 منصب شغل أي 29,71 % من إجمالي مناصب الشغل ويليه

قطاع البناء والأشغال العمومية ب 14943 % منصب شغل أي 18,93 % من إجمالي مناصب الشغل.

وبالنسبة إلى تكلفة إنجاز المشاريع فنجد في الريادة نجد قطاع الإتصالات بمبلغ يقدر ب 195237 مليون دينار جزائري رغم أن عدد المشاريع المنجزة هو 4 مشاريع من إجمالي المشاريع لهذه السنة ثم يليه كل من قطاع الصناعة ب 167093 مليون دينار جزائري ثم البناء والأشغال العمومية بـ 44263 مليون دينار جزائري.

بالنسبة للمقارنة ب سنة 2004 نجد أن القطاع الذي عرف انخفاض كبير هو قطاع الصناعة ففي سنة 2004 سجل في عدد المشاريع 1272 مشروع بتكلفة قدرت بـ 154214 مليون دج مع إمكانية توفير 30926 منصب شغل أما في سنة 2005 فقد عرف قطاع الصناعة 711 مشروع بانخفاض قدر بـ - 44% في المشاريع وفي عدد العمال حيث بلغ عدد مناصب الشغل 23458 منصب من إجمالي مناصب الشغل. أما في ما يخص القطاعات الأخرى كذلك هي عرفت انخفاض لكن بوتيرة أقل مما عرفه قطاع الصناعة.

نضيف كذلك إلى هذه النتائج التوزيع الجهوي للمشاريع الاستثمارية، حيث ان التحديد الجغرافي لهذه المشاريع يوضح تمركزها في شمال البلاد أي نجد أن 93 % من المشاريع تتمركز في الولايات (الجزائر، وهران، عنابة، بليدة، قسنطينة).

3. مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :

يغطي الاستثمار الذي ينجز عبر هذا الجهاز المؤسسات الصغيرة أساسا، وقد أنشئ هذا الجهاز في سبتمبر 1996، وباشر عمله خلال السداسي الثاني من سنة 1997، ومع نهاية سنة 2004 سلمت الوكالة 246866 شهادة تأهيل للمشاريع، وعملية الاستثمار بفضل هذه الشهادات تمكن أن توفر 680998 منصب عمل، كما أن توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط يظهر كالتالي :

الجدول رقم (3-1) : عدد رغبات الاستثمار حسب قطاع النشاط لدى الوكالة ANSEJ

قطاع النشاط	عدد المشاريع	
	العدد	النسبة %
خدمات	6309	25,55
فلاحة	62840	25,46
صناعة حرفية	27530	11,16
نقل المسافرين	23512	9,52
صناعة	20936	8,48
نقل البضائع	18198	7,37
بناء وأشغال عمومية	12809	5,19
النقل على البارد	11047	4,47
المهن الحرة	2980	1.21
الصيانة	2792	1.13
الصيد	733	0.30
الهيدروليك	402	0.16

Source : Ministère de PME, 2004.

من خلال معطيات الجدول يمكن الملاحظة تركز غالبية رغبات الاستثمار في قطاع الخدمات، الفلاحة صناعة حرفية ونقل المسافرين لمجموع 120191 في حين أن باقي القطاعات تمثل 69897 .

ويرجع التركز المشاريع في هذه القطاعات إلى حيوية هذه المجالات وربحيتها الكبيرة خاصة في الخدمات ونقل المسافرين مثل (خدمات الهاتف، محلات الإنترنت).

- وقد سجلت الوكالة في سنة 2003 تسليم 153356 شهادة تأهيل، كما استقبلت البنوك 90250 طلب تمويل، صادقت على 52519 طلب أي 58,2 %.

- وبلغ عدد المشاريع الممولة فعلاً حتى أكتوبر 2002 بـ 45538 مشروع ويرتقب توفير 128550 منصب عمل وبلغت جهود الإستثمار الإجمالية المنجزة خلال الفترة (1997-2002) 75334 مليار دج منها 12693 مليار دينار كتمويل ذاتي و 13554 مليار دينار تمويل ثنائي و 49087 مليار دينار تمويل ثلاثي[1].

---

[1] - أ. عد المجيد تيماوي، أ.م بن نوي، نفس المرجع السابق، ص249.

وإلى غاية نهاية سنة 2004 بلغ عدد المشاريع الممولة فعلاً 59.070 مشروع بقيمة إجمالية 101.3 مليار دج مع امكانية توفير165.640 منصب شغل ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم(3-2) : المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	عدد مناصب الشغل	كلفة الاستثمار
الخدمات	14.857	25.15	41.889	21.899.907.876
نقل المسافرين	11.967	20.26	29.968	20.897.814.125
نقل البضائع	9.705	16.43	20.053	18.593.908.909
حرف	8.012	13.56	29.777	14.485.438.582
فلاحة	7.567	12.81	19.374	12.438.379.339
صناعة	2.797	4.74	10.406	6.139.122.682
البناء والأشغال العمومية	1.900	3.22	7.907	3.804.641.087

Source : site web minster de PME. Op.0cit

إذن من خلال هذه الأرقام يتضح أن المشاريع المصغرة الكثيرة منها لم يتم إنجازها بالرغم من أنها تحتاج إلى إمكانيات صغيرة، حيث أن هذا عائد إلى الصعوبات المالية من انعدام التمويل إلى عدم تحسن العلاقة بين لبنوك وهذه المؤسسات، ويؤكد هذا على أنه 29.69% فقط من المشاريع المعتمدة من طرف مصالح ANSEJ قادرة على الحصول على التمويل الكافي.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري :

أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تلعب دوراً هاماً وحيوياً في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية المساهمة بفاعلية في عملية التصدير، وزيادة قدرات الابتكار، ضف إلى ذلك كونها وعاءاً رئيسياً لاستقطاب العمالة.

ولقد تأكد اليوم أكثر من ذي قبل بما لا يدع مجالاً للشك أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحقق نتائج ومعدلات نمو مرتفعة، وهذا ما سنعالجه من خلال ما يلي :

1. دورها في الناتج الداخلي الخام :

الجدول (1-1) : مساهمة القطاع العام والخاص في PIB خارج قطاع المحروقات :

السنة	2000		2001		2002		2003		2004	
قطاع النشاط	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
ق عام	457,8	25,2	481,5	23,6	505,0	23,12	550,6	22,9	598,65	21,80
ق خاص	1356,8	74,8	1560,2	76,4	1679,1	76,9	1884,2	77,4	2146,75	78,2
إجمالي PIB	1814,6	100	2041,7	100	2184,1	100	2434,8	100	2745,4	100

Source : Site Internet de ministère de PME bulletin d'information 2005.

من خلال البيانات المسجلة في الجدول أعلاه، يتضح أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة حيث قدرة ب 74.8% سنة 2000 لتصل سنة 2004 إلى نسبة 78.2% إي ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر ب 2146.75 مليار دينار جزائري وتتوجه على وجه الخصوص في قطاعات الفلاحة والبناء والخدمات نظرا لتركز الاستثمارات ورغبات الاستثمار بالأخص في هذه القطاعات نظراً لجاذبيتها. وعليه أصبح من الضروري ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل دورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.

2. دورها في خلق القيمة المضافة :

تعتبر القيمة المضافة كمؤشر لخلق الثروة التي يحققها القطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بشكل عام. حيث عرفت نمواً مستمراً منذ سنة 1974.أين كانت تقدر ب 18 مليار دج[1] إلى ما يقارب 2000 مليار سنة 2004.

الجدول رقم (2-1) : توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات للفترة 2001-2004.

السنة	2001		2002		2003		2004	
قطاع خاص	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%
الفلاحة	140.49	121.44	415.91	27.69	508.78	29.78	577.97	29.74
بناء وأشغال عمومية	221.52	19.66	263.29	17.47	284.09	16.85	358.33	18.42
نقل واتصالات	247.85	21.9	270.68	17.9	305.23	17.91	349.06	19.97
خدمات المؤسسات	26.78	12.71	29.01	1.9	31.8	1.87	36.06	1.53
فندقة ومطاعم	43.75	3.87	47.93	3.1	51.52	3.05	54.5	2.77
النسيج والجلود	1.72	0.15	2.14	0.14	2.02	0.11	2.23	29.11
تجارة وتوزيع	447.07	39.6	475.8	31.62	514.56	30.3	567.19	29.15
المجموع	1129.18	100	1504.76	100	1698	100	1945.34	100

Source : site ministère de PME .Bulletin d'information

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة ازدادت من سنة 2001 إلى 2004، في أغلب الفروع المشار إليها بقيم متباينة، حيث تحتل الصدارة كل من قطاع تجارة وتوزيع وفلاحة ويليها كل من نقل واتصالات و البناء والأشغال العمومية، ثم الفروع الأخرى، وحسب النتائج نلاحظ أن أكبر ارتفاع سجل في فرع الفلاحة حيث قدر سنة 2003 و 2004 ب 27.69% و 29.74% على التوالي بعد ما كان سنة 2001 ب12.4 وهذا راجع إلى سياسات الدعم والتشجيع لدفع المستثمر نحو هذا القطاع.

[1] - د.عبد المجيد أونيس: الاستثمار الأجنبي في المؤسسات ص.م-واقع وآفاق ملتقى الشلف الدولي ،نفس امرجع السابق.ص206.

3. دورها في التجارة الخارجية :

من خلال النتائج المحصل عليها ضمن التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2005، سجل فائض في الميزان التجاري قدر ب 24.35 مليار دولار، حيث هناك زيادة بنسبة 77% مقارنة بسنة 2004 ويبرر هذا الفائض بالزيادة التي عرفتها الصادرات بنسبة 38.38% والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول (3-1) : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2004-2005

	سنة 2004	سنة 2005	النمو %
واردات	18.308	20.044	9.48
صادرات	32.083	44.395	38.38
الميزان التجاري	13.775	24.351	76.78

Source : Bulletin d’info 2005 p42

- **الواردات :** الواردات الجزائرية ارتفعت خلال السنة 2005 إلى 20.044 مليار دولار أمريكي بنسبة ارتفاع قدرت ب 9.48% مقارنة مع سنة 2004.

بالنسبة لحصة المنتجات التي تدخل في واردات الجزائر كلها عرفت زيادة مثل سلع مواد إنتاجية زيادة قدرة ب 6.61 وسلع معدات (تجهيزات) عرفت زيادة ب 16.51- ماعدا السلع الغذائية هي التي عرفت انخفاض في توريدها حيث سجلت انخفاض ب 0.75% مقارنة مع سنة 2004.

وسجل خلال السداسي الأول لسنة 2005، أن عدد الموردين الخواص قدر عددهم ب 25.633 حيث قدرت نسبة التبادل التجاري الذي يقوم به هؤلاء الخواص بالنسبة للواردات ب 8.18 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة 2005.

- **الصادرات :** أما فيما يخص الصادرات فقد سجلت قطاع المحروقات لسنة 2005 نسبة 2.04 من الصادرات الإجمالية أي مبلغ 907 مليون دولار، بزيادة قدرة ب 16.13% مقارنة مع سنة 2004 إذ حصة منتوج نصف مصنع أخذ أكبر حصة بالنسبة لعملية التصدير بنسبة 1.47% من إجمالي الصادرات ، أي ما يعادل 651 مليون دولار أمريكي.

و يأتي في المرتبة الثانية منتوج خام بمبلغ 134 مليون دولار أمريكي أي ب 15% من إجمالي الصادرات إضافة إلى حصة سلع التجهيزات الصناعية بنسبة بلغت 0.08% أي ما يعادل مبلغ 36

مليون دولار أمريكي، ويأتي في الأخير سلع استهلاكية غير غذائية بنسبة 0.04% أي بمبلغ قدره 19 مليون.

4. دورها في محاربة البطالة :

إذ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور اجتماعي والذي يتمثل أساساً في أنها وعاء رئيسي في استقطاب الحالة وذلك في الحد من البطالة، أمام العجز الذي عرفته الحكومة على توفير مناصب الشغل، حيث كثفت الحكومة في أعطاء تدابير مؤقتة لا نستطيع اعتبارها سياسة إستراتيجية حكيمة، خصوصاً وأن الحكومات السابقة في إجراءها لبرنامج الإصلاح الذي نتج عنه تسريح عدد كبير من العمال ثم ضمها إلى قائمة البطالين، فرغم أن سياسة التصحيح الهيكلي مكنت بعد سنوات من استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية لكن في المقابل وفي ظروف خاصة فأوضاع التشغيل تدهورت كثيراً حيث أن عملية إعادة تصفية المؤسسات أزمة من الوضع، كل هذا ساعد على تفاقم ظاهرة البطالة والتي وصلت سنة 1999 إلى نسبة 29.99% .

وأمام تفاقم الأوضاع بزيادة البطالة وتدني فرص الحصول على مناصب العمل عملت الدولة على بذل جهود جبارة لتشجيع الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي حصيلة لمعطيات صرحت بها وكالة دعم وترقية الاستثمار أنه من سنة 1993 إلى غاية 2001 تم تسجيل 48.230 تصريح بالاستثمار من شأنها خلق أكثر من 1.700.000 منصب عمل بالإضافة إلى إحصائيات أبرزتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنه من 2002 إلى 2005 تم تسجيل 13804 مشروع مع إمكانية توفير 1.757.272 منصب شغل ناهيك عن المشاريع المصرح بها من طرف ANSEJ,ADS والتي كلها تبرز مدى قدرة هذه المشاريع في امتصاص عدد لا بأس به من البطالين وتخفيض معدلات البطالة.

وكل هذا الدعم والتمويل هو إستراتيجية عمل وصفتها الدولة من أجل الوصول في العشر سنوات المقبلة إلى إنشاء 600 ألف مؤسسة والتي بإمكانها استقطاب مالا يقل عن 6 ملايين منصب شغل والذي يساعد على التخفيف من آثار البطالة وتحقيق التنمية المحلية.

المطلب الثالث : العوائق التي تعترض نشاط وتطوير المؤسسات ص و م

رغم التدابير المشجعة والمحفزة العديدة التي منحتها الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير وتنمية هذا القطاع، وعلى الرغم كذلك مما تتوفر عليه هذه المؤسسات من مجموعة المزايا التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها في الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال تشكل قطاعاً هشاً تعصف به جملة من المشاكل والعراقيل والتي من شأنها أن تقلص وتلغي من فرص امتلاكها الميزة التنافسية.

وهناك اختلاف حول تحديد الأهمية النسبية لهذه المعوقات والصعوبات من خلال واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، ويمكن تخليص الأساسي منها فيما يلي:

1- صعوبات مالية:

أ- التمويل : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل، فقد انتهت دراسات عديدة [1] إلى أن عدم كفاية الائتمان يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تواجه هذه المشاريع في البلدان النامية، فإن وجود عدد قليل من هذه المشاريع يحصل على ائتمان من مؤسسات الإقراض، أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتوجاتها أو تكوين مستخدميها يعد أمر صعب ومعقد ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية :

* افتقار الثقة في القائمين على المشاريع ص و م.

* اتهام البنوك لهذه المؤسسات بضعف الضمانات التي تقدمها وأن المشاريع التي تطرحها بل أهمية تذكر.

* غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.

* المركزية في منح القروض بالإضافة إلى التأخير والتماطل في معالجة الملفات والتنفيذ.

* ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط، كذلك محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان بسب عدم الاستقلالية النسبية.

ب- الضرائب : إن الحوافز الضريبية تعتبر مشجع للتنمية الصناعية ، حيث تتضمن هذه الحوافز فترات من الإعفاءات وغالباً ما تكون شروط هذه الحوافز معقدة وتخدم المنشآت الكبيرة، بالإضافة

---

[1] - أ.لرقط فريدة وآخرون . نفس المرجع السابق ، ص 122.

إلى أن المنشآت الصغيرة تمنع من عمليات إعادة استثمار الفوائد مما لا يسمح لها بالقيام باستثمارات في إطار تجديد آلاتها الإنتاجية.

2- **صعوبات إدارية ومعلوماتية :** و يعتبر هدا المشكل دو أهمية كبرى نظرا لما له علاقة في تأخير الاجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو بسيرورتها.

2-1- صعوبة الإجراءات الإدارية : كثيراً ما تزاول المشاريع الصغيرة والمتوسطة أعمالها دون أن تكون لديها أفكار واضحة واستجابة إدارية سريعة من حيث التنظيم والتنفيذ ما يجعل أن هناك سوء في التسيير وكذلك بطء معالجة الملفات واعتماد المشاريع.

2-2- صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية أو انعدامها: إذ غياب وضعف المعلومات وسوء التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة وكذا التغيرات البيئية.

3- **اشكالية العقار والعقار الصناعي :** هناك صعوبة في إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة ومن ثم انجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية، وهذا راجع إلى طول مدة منح العقار بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي والمباني وانعدامها أو عدم ملائمتها.

فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة و العديد من النصوص القانونية .والى حد الساعة لمتتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار , وقد عجزت عن تسهيل إجراءات الحصولعلى العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك ل1:

* غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.
* محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي و طغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية

إلى وجهة غير استثمارية، كالبناء وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض.

---

[1] د .كتوش عاشور ،أ.طرشي محمد، [illegible] 17 و 18 أفريل 2006 .

عجز التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مسـاحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية كما أنها عجزت عـن تـوفير عقـار صناعي قابل للاستغلال ومن بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجـاز وتنمية مشاريعها الاستثمارية هي مسالة العقار الصناعي فهناك :

-طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

-الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.

-اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل , فالمتمعن في النصوص القانونية الصادرة في مجال العقار الصناعي يلاحظ أن الدولة تريد من جهة منح تسهيلات من اجل تشجيع المستثمرين بمـنحهم أراضي بأسع ار منخفضة نسبيا , الأمر الذي يؤدي إلى خضوع هذه الأراضي للمضاربة , ومن جهة أخرى تريد السلطات جعل الملكية العامة أكثر مردودية وذلك بالاعتماد على أساليب تسيير مختلفة.

-الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية وأراضي دومين وأراضي خاصة ,.. ومن ثم فان مسالة العقار تخضع أحيانا لأكثر من وزارة.

-غياب إطار قانوني وتنظيمي يحدد طرق وآجال و كيفيات وشروط التنازل عن الأراضي أي ليس هناك إلى حد الساعة قانون إطار يجمل بوضوح كل الإجراءات المتعلقة بحيازة العقارات في إطـار الاستثمار.

وحسب دراسة قام بها البنك الدولي في سنة , 2002 على عينة تتكون من 562 مؤسسة , فان % 38 من هذه المؤسسات استغرقت

.مدة 5 سنوات للحصول على العقار المناسب.

4- صعوبات أخرى:

4-1- مشكلة الدهنيات والعقليات، حيث أنها لم تتهيأ بعد لاستيعاب وفهم خصوصيات هذا النوع من المؤسسات وبالتالي التعامل معه وفق متطلباته.

4-2- مشكلة الإنتاج والتكنولوجيا،حيث تعتمد معظم هذه المؤسسات على تقنيات وآلات قديمة وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل الحصول على التكنولوجيا صعب المنال.

4-3- غياب الإطار المتخصص في هذا المجال وأساليب تنميته ومتابعة التطورات فيه.

4-4- صعوبة التسويق والوصول إلى الأسواق الخارجية، فعدم وجود أسواق جديدة داخلية وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط السلع المستوردة من جهة أخرى ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

المطلب الرابع : استراتيجية دعم وإنشاء وتنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة من بين القطاعات ذات الأهمية القصوى، ذلك لما يمكن لهذا القطاع من أن يساهم في التنمية الاقتصادية بشتى مجالاتها، ولعل العديد من الشواهد تؤكد قدرة بعض الاقتصاديات الناشئة على حيازة حصة سوقية عالمية بفضل ما حققته مؤسساتها المتوسطة والصغيرة من ميزة تنافسية.

هذا، وإن تقييم قطاع المؤسسات الصغيرة في الجزائر سيبرز ضعف هذا القطاع رغم مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وكذا مساهمته في التجارة الخارجية وخلقه للقيمة المضافة.

لكن مع دخول الجزائر اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية حيز التنفيذ وتسارع وتيرة المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يجلب معه من تعاظم حدة المنافسة بين الشركاء، يستوجب ذلك على الجزائر وضع إستراتيجية تنموية على المدى المتوسط و البعيد تكون كفيلة لدفع عجلة التنمية بهذا القطاع.

إن إعداد إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف تستوجب بالضرورة اتخاذ عدة تدابير وإجراءات وهذا ما بادرت في إجراءه الوزارة الوصية حيث تتركز الوسائل الكفيلة بدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف الأصعدة

1- مجالات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1.1- مرونة المحيط الإداري والتنظيمي للمؤسسة :

تعاني الإدارة الجزائرية من الثقل والبيروقراطية وهذا راجع إلى الفساد والإنحراف، فالمستثمر فيما يخص إستيفاء وثائق ملف الاستثمار يستغرق مدة طويلة تفوق الشهرين بتنقله من إدارة إلى أخرى.

وعليه وجب إيجاد أجهزة عصرية مزودة بإطارات مدربة سوق يساعد على خلق ذهنيات متفتحة على مفهوم جديد للاستثمار.

كذلك وجب وضع جهاز المعلومات الإقتصادية للمؤسسة وتطويره لإبراز فرص الاستثمار.

وجوب إنشاء لجان تقنية تجتمع دوريا وذلك من أجل تعزيز التشاور وذلك لتفعيل نشاط الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية القطاع.

2.1- تحسين النظام المالي والمصرفي :

دعم انفتاح السياسة الاقتصادية في الجزائر على المنظومة الاقتصادية الدولية فإن نمط تسيير المؤسسات المالية لا زال يعد من الأنماط القديمة التي لم تساير بعد نظم العصر.

لذلك يجب تكييف النظام المالي مع الوضع الاقتصادي العالمي الجديد وهذا بإعادة الاعتبار لوظيفة البنك وإعادة تنظيمه وتهيئته بنظام بنكي ملائم ومرن حتى يتمكن من القضاء على مشاكل التمويل وتسهيل الحصول عليه بجميع مراحله لأنه أحد المتطلبات الأساسية لأي برنامج يهدف إلى تنمـية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق ذلك يمكن إتباع ما يلي :

- يجب على الدولة إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل شروط سهلة وميسرة للقروض تتماشى مع قدرات هذه الصناعات على الوفاء بذلك.
- يجب أن تولي البنوك لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة اهتمام خاص.
- إنشاء صناديق ضمان القروض.
- بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي والأنظمة الضريبية.

3.1- رفع الكفاءة الانتاجية وتعزيز القدرة التنافسية :

يتم ذلك من خلال تحديث أنماط التسيير والإدارة وتحديث وسائل الإنتاج و طرق الإنتاج المستخدمة والتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية وهذا عن طريق إجراء بعض التدابير منها :

- تأهيل قطاع المؤسسات ص . م على مستوى المؤسسة وعلى مستوى المحيط.
- إنشاء معاهد تكوين مخصصة ومراكز الدعم والدراسات من اجل تحسين قدرة الصناعات المتوسطة والصغيرة على الإقبال على التقنيات الحديثة في التنظيم و التسويق الموجهة خصيصاً لإطارات ومسيري هذه المؤسسات هذا لاكتساب ثقافة وكفاءة التسيير والإدارة عن طريق هذه المعاهد.
- تقديم المساعدات والخدمات ذات الطباع الاستشاري والتوجيهي والفني.
- توفير بيئة تكنولوجية والعلاقات بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة.

4.1- تطهير العقار الصناعي وتنظيمه :

إن الشيء الأكيد أن مسألة العقار ليست بإشكالية قلة وكفاية وإنما راجع إلى الفوضى وسوء التسيير الذي أفرز أثار سلبية على مستويات عدة، و عليه بات من الضروري أن تراجع سياسة تسيير العقار الصناعي بإحداث هيئات متخصصة في هذا المجال تكون كفيلة بسد هذا الفراغ، والتكفل بهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط بتوفير اعتمادات.

2- تمويل وتدعيم وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة :

إن إحصائيات 2005 تكشف أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ إلى 342788 مؤسسة وتشغل ما يقارب عن 1157856 موظف، علماً أن الزيادة تقدر ب 9.53 عن سنة 2004. ونظراً للنمو المتزايد لسوق والقدرات الإقتصادية الواعدة، وضعت الحكومة مخططاً للوصول بحلول عام 2010 إلى حوالي 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مع إمكانية توفير حوالي 6 ملايين فرصة عمل.

وهذا يؤكد مبادرة الجزائر في الاهتمام بهذا القطاع بمحاولة تنميته وتطويره في كل أنحاء الوطن، وذلك بوضع الوسائل الكفيلة لدعم وتمويل وتطوير هذا القطاع على مختلف الأصعدة ومن أجل تحقيق الاستراتيجية التنموية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بما يلي :

1.2- على الصعيد المحلي :

▪ إن أول خطوة تم اعتمادها بشأن هذا الخصوص هو إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتبار من 1991 كوزارة منتدبة إلى وزارة عام 1993 حيث تم إنشاء بعدها كل من :

- إنشاء لجان تفعيليه تجتمع دورياً، مدعمة لمجلس وطني استشاري وهذا من أجل وضع وإعداد مخططات لحل المشاكل التي يعاني منها القطاع.

- إنشاء مراكز لتسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه.

- إنشاء مشاتل تعمل في جال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعداد الدراسات الاقتصادية و التنسيق مركز التسهيل ومشاكل المؤسسات.

- تحسين استغلال العقار الصناعي، ثم إعادة تنظيمه في شكل شركات مساهمة للدولة (SGP) تقوم بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن1.

- في إطار ترقية المناولة والشراكة ثم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة بهدف تنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والشركاء الأجانب[2].

- في ما يخص الدعم الابتكار التكنولوجي أنشئت على إثره لجنة وزارية تجتمع دورياً للدراسة التشخيصية جول الموضوع.

▪ بالنسبة للدعم المالي فقد قامت الحكومة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لعام 2001 تخصيص 2 مليار دج خلال 3 سنوات لتمويل تحسين المناطق الصناعية.

- خصصت وزارة الصناعة 150 مليون دنيار جزائري لتأهيل 30 مؤسسة صناعية.

- استخدمت صندوق لضمان القروض في مارس 2004 برأسمال قدره 30 مليار دج، وصندوق رأسمال المخاطرة المدعم بـ 3,5 مليار دج.

- في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009/2005 تم تخصيص 4200 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث خصصت 4 مليار دج من أجل إنجاز مشاتل (حاضنات) إنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص .م، دراسة وإنجاز دور الصناعات التقليدية.

---

[1]- [2]- موسوس مغنية ، ب. سمية ، ترقية محيط المؤسسات ص . م دراسة حالة الجزائر، ملتقى الشلف الدولي يومي 17 و 18 أفريل 2006 ص 1094.

2.2- على المستوى الدولي :

تسعى الجزائر منذ انفتاحها على الاقتصاد العالمي إلى تكثيف التعاون الدولي، وذلك بتعزيز وتطوير علاقاتها مع الشركاء الأجانب قصد تطوير قطاع م.ص.م.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي أكثر المساهمين في تحقيق هذا الهدف، لذا استفادة الجزائر بمبلغ 57 مليون أورو لإعادة تأهيل وتطوير المؤسسات ص.م من طرف الإتحاد الأوروبي من خلال برنامج « MEDA » ميدا، ورصد حوالي 600 مليون دولار لإنشاء جهاز خاص وهي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة وللمحافظة على النشاط الاقتصادي في المناطق الجنوبية والهضاب العليا.

كما استفادت الجزائر من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) المقدر بـ 114 مليون دولار، والذي يهدف إلى عصرنة المؤسسات وتطوير أدوات الإنتاج والاستثمار في الأنشطة اللامادية (التكوين).

منحت ألمانيا الجزائر في إطار برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني « GTE[1] » في المرحلة الثانية 2000 إلى 2003 مبلغ قيمة 2,3 مليون دوتش مارك من أجل دعم وتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منحت كذلك إيطاليا خط قرض قدر بـ 52,2 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات ص.م في ميادين اقتناء الأجهزة، نقل تكنولوجيا....الخ[2].

كما وضع البنك الإسلامي للتنمية خطاً تمويلياً يقدر بـ 1,5 مليون دولار مخصصة لدعم نظام المعلومات وسبل تأهيل المؤسسات والصناعات الوطنية.

---

[1]- نوري .مونير.نس المرجع السابق.ص374. .

[2]-. نس المرجع . ص 877.

المبحث الرابع: السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر

إن نجاح منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يتطلب اعتماد سياسات مرافقـة فعالة لانجاح هذا البرنامج من أجل تحقيق المكاسب المنتظرة من هذه الشراكة , إظافة الى برنامج اعادة تأهيل المؤسسات الذي اعتمدته الجزائر من أجل تهيئة جهازها الإنتاجي ومؤسساتها لمواجهة المنافسة التي ستتعرض لها المنتجات المحلية في الأسواق الأوروبية والمحلية التي ستصبح مفتوحة بعد دخول منطقة التبادل الحر حيز التنفيذ .

و هدا ما سنستعرضه في هذا المبحث ، حيث تشتمل السياسات المرفقة على كل من السياسات المتخذة على مستوى القطاع الصناعي والمتمثلة في السياسات الصناعية الجديدة و منها استراتيجية المجمعات أو العناقيد الصناعية , ثم نستعرض ضرورة السعي نحو توحيد المواصفات في المؤسسات الجزائرية وفقا للمواصفات الدولية والأوروبية , اذ انها تمثل عوائق جديدة في وجه الصادرات الجزائرية غير الحواجز الجمركية .بالاظافة الى هذه السياسات نستعرض في هدا المبحث أيضا السياسات الموجهة الى دعم الهياكل الأساسية ,خاصة الاصلاحات على مستوى الداخلي للمؤسسة من خلال تدعيم الاستثمارات المادية و غير المادية.

اضاة الى دلك سنستعرض المساعدات المالية الخارجية الممنوحة للجزائر في إطار الشراكة ضمن برنامج "ميدا " والتي لم تستفد منها الجزائر كثيرا ثم نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على اعتبار انه وسيلة فعالة في توفير التمويل من خلال دخول رؤوس أموال أجنبية إلى الوطن و عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لجذب هذا النوع من الاستثمار إلى الجزائر.

المطلب الأول : السياسات الصناعية الجديدة

1- استراتيجية العناقيد أو المجمعات الصناعية : Industriels clusters

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في الوقت الحالي نظرا لدورها الكبير في المساهمة في التنمية الاقتصادية , ولقد ظهرت فضائل المؤسسات الصغيرة عبر العالم، خلال و بعد الأزمات الاقتصادية العالمية، بحيث أن هيئات الإنتاج هذه يتم إعادة تأهيلها بسهولة أكثر و لا تستلزم تكنولوجيا معقدة كما أنها تتكيف بشكل أفضل مع عالم الشغل، إضافة إلى أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدرتها على تجنيد مواردها المتوفرة و السهلة الحصول، و تقوم تنافسية هذه المؤسسات على مزايا الإبداع الفردي و حسن التدبير, وبالنسبة للجزائر فان الاهتمام بهذا القطاع بدأ يظهر بالموازاة مع الاصلاحات التي تتبناها الجزائر ودلك من خلال اعتمادها على سياسة التأهيل المعتمدة على أقلمة نظام الانتاج الصناعي مع أنظمة الانتاج الحديثة،من أجل تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يعول عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية ودمجه والصناعة الجزائرية ككل في التقسيم الدولي للعمل وبالتالي الانضمام إلى أجواء تنافسية عالمية تعتمد على جودة الانتاج و منافسة الأسعار حتى تستطيع إقتسام المنافع من هذا الاندماج العالمي.

الا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه في الوقت الحالي العديد من المشكلات التي ترجع غالبا الى صغر الحجم ,فهي تعاني من التكاليف المرتفعة للحصول على المواد الخام والمعدات الانتاجية فضلا عن الحصول على خدمات الانتاج الاخرى كالاستشارات الفنية و المالية , كما أنها لا تستطيع الاستفادة من الفرص التسويقية التي تتطلب شركات ذات حجم كبير , كما أن صغر الحجم يترتب عليه صعوبة التغلب على كل تلك العوائق وغيرها من المشكلات . وقد أوضحت الدراسات مؤخرا أن تلك المشكلات لا ترتبط في الاصل بصغر الحجم المنشآت وانما بتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة , ومن هنا ظهر مفهوم العنقود الصناعي كأداة لدعم هذه المنشآت في أسواقها المحلية والعالمية على حد سواء . وهكذا فان العديد من دول العالم تتبع استراتيجية المجمعات أو العناقيد الصناعية كأساليب حديثة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساعدتها في التغلب على المشكلات المرتبطة بصغر الحجم .

1.1. مفهوم و أهمية العناقيد الصناعية :

ينتج عن ترابط الشركات الصغيرة و المتوسطة العديد من المزايا على مستوى المنشآت وعلى مستوى الاقتصاد ككل ,ذلك أن تكوين هذه العناقيد يساعد على زيادة فرص التخصص و تقسيم العمل ,كما يؤدي الى تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الانتاجية وبالتالي تنخفض تكاليف الانتاج بصفة عامة , وهو ما يؤدي في النهاية الى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وتحسين فرص التصدير مما ينعكس على تنمية الاقتصاد ككل.

ويظهر مفهوم العناقيد الصناعية كاحد الاستراتيجيات المتبعة لحل ماتواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات, سواء تتعلق بالتمويل أو التسويق أو التكنولوجيا, حيث ترجع أغلب المشكلات الى صغر حجم تلك المشروعات وتفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة, ويترتب على تجمع المشروعات في إطار العنقود الصناعي العديد من المزايا سواء للمشروعات او للمجتمع ككل .

ويمكن تعريف المجمعات أو العناقيد الصناعية على أنها[1] "مجموعات قطاعية مندمجة متكونة من مؤسسات و صناعات التي تتدعم ثنائيا بفضل التعاون التكنولوجي , علاقات الزبون-المورد وروابط قوية مع الهياكل الاقتصادية إذ إن التطور الصناعي يتطلب خدمات خاصة بالهياكل القاعدية ."

فالعناقيد الصناعية عبارة عن تجمعات جغرافية لعدد من الشركات و المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة متكاملة من الصناعات والكيانات اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية. ويمثل العنقود الصناعي السلسلة الكاملة للقيمة المضافة حيث غالبا ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية .

وتختلف العناقيد في قدرتها التنافسية على حسب مرحلة التطور الذي تمر به وتقاس درجة تطور العنقود بنفس محددات الميزة التنافسية فان هناك اربع محددات رئيسية وهي أحوال عوامل الإنتاج ،أحوال الطلب المحلي ، الصناعات المرتبطة والداعمة ، إستراتيجية المنشاة وهيكل المنافسة ، بالإضافة إلى الدور الحكومي, وبالنسبة للمنشاة فان العمل داخل عنقود صناعي يوفر العديد من المزايا التي تتمثل في تقديم حلول متكاملة لمشاكل الشركات ،إضافة الى القدرة

[1] ABDELKADER SID AHMED « Economie du Maghreb ;L'impératif de Barcelone » ;CNRS ; Paris ;1998 ; P75-76.

استشراف المستقبل وتفهم اكبر لبيئة الأعمال على النحو الذي يؤدي الى زيادة الانتاجية والتطوير المستمر ، إضافة الى العديد من المزايا الملموسة التي تحسها الشركات والتي من بينها تسهيل الوصول الى العمالة المدربة والموردين المتخصصين ، تسهيل الوصول الى المعلومات ، التكامل بين الوحدات ، توفير الحافز على العمل والادوات اللازمة لقياس الاداء ،بالاضافة الى القدرة الابتكارية .

2.1. السياسات الأساسية لدعم استراتيجية العناقيد الصناعية[1] :

يمكن إجمال السياسات الاساسية اللازمة لتفعيل العنقود كخيار استراتيجي لتدعيم ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العمل على محورين ، اولهما تقديم مجموعة متكاملة من اساليب المساندة المتنوعة الى المشروعات ،بمعنى ان تجمع انواع المساندة بمنهجية منسقة من حيث المحتوى والمرحلة والتوقيت لتصب عملها على نطاق جزئي ، وهي منهجية تعتبر وحدة العمل هي المنشأة او الشركة وليس برنامج المساندة النوعي حيث يتطلب تفعيل استراتيجية العناقيد الصناعية على المستوى الجزئي ,أساليب سيادة نمط من العمل الشبكي للوحدات الانتاجية والمؤسسات الحكومية والتمويلية و غيرها في عملية دعم التنافسية , كذلك يتطلب من الحكومة القيام بدور مختلف , فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها الا أنها غير كافية , فالجهات الحكومية تستطيع التأثير بصورة أكثر فاعلية على المستوى الجزئي من خلال ازالة العقبات والمعوقات التي تحول دون قيام العناقيد أو تعرقل أداء العناقيد القائمة بالفعل .اظافة الى تصميم سياسات تكنلوجية وفنية ذات خصوصية بالعمليات الانتاجية الخاصة بالعنقود.

اما المحور الثاني فيشمل تصميم سياسات تدفع الى نضوج بيئة الاعمال وحفز العمل داخل التجمع على نحو يؤدي الى تكوين شبكة من العلاقات تجعل من التجمع وحدة للسياسة الاقتصادية وادوات لدعم اهدافها من حيث النمو والتشغـيل والتصدير.

وهي سياسات مساعدة على خلق هذه العناقيد وتأهيلها للقيام بدورها , ففي بداية تكوين العنقود , فإن النمط السائد من العلاقات الصناعية يكون العلاقات الرأسية ,بمعنى تعاون في شكل التزويد الخارجي بالمدخلات الوسيطة في سبيل انتاج السلعة النهائية , ولهذا فإن العنقود يضم

[1] المرجع : -" العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم : الاطار النظري " دراسة تحت اشراف ا.د لبنى عبد اللطيف – مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . ملف PDF

مجموعة من المنتجين في سلسلة القيمة المضافة لانتاج هذه السلعة , مع ملاحظة أن الصلات الخارجية للعنقود تكون كبيرة لاستيراد المكونات ذات المحتوى التكنولوجي العالي , أو ذات المحتوى الرأسمالي العالي .

وهنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة في نضوج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على ارساء نمط شبكي من العلاقات , وانشاء مراكز تدريب مشتركة وشركات مشتركة جديدة يساهم فيها العاملين على العنقود اظافة الى آخرين وقد تكون الدولة طرف مستثمر فيها من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود أو من أجل التسويق الخارجي المشترك أو لانتاج مدخل وسيط له صفة العمومية في هدا العنقود .

وأيضا يقع على الدولة مسؤولية اقامة الربط بين العنقود الصناعي ونطام التطوير الوطني وهو النظام الذي يضم ثالوث نظم التعليم والتدريب ونظم الانتاج ومؤسسات البحث العلمي و الجامعات .ذلك أن هدا الربط هو الذي يدفع الى تطوير العنقود ووصوله الى مرحلة التنافسية العالمية لأنه يكفل استمرارية تطويع نظم التعليم و التدريب وتطوير العلوم و التكنولوجيات على النحو الذي تحتاجه مدخلات تطوير العنقود .

و من التجارب العالمية في هدا الميدان ,تؤكد التجربة الايطالية أن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتم بالضرورة من خلال الشركات الضخمة , فالاقتصاد الايطالي يعتمد في الأساس على شركات صغيرة و متناهية في الصغر , الا أنها استطاعت أن تصل الى العالمية وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية مثل السلع الغذائية , المنسوجات , السيراميك .الخ . ويرجع نجاح هذه المشروعات في ايطاليا الى أ، هذه المشروعات تعمل في مجموعات مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض وهو ما يطلق عليه اسم عناقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME Cluster) , بالاظافة الى التطور البيئة التنافسية , والتحسن المستمر والتلقائي لأليات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة , وما يتعلق بها من سياسات على المستوى القومي و الاقليمي .

3.1 الجزائر واستراتيجية العناقيد :

وبالنسبة للجزائر التي تسعى الى الاهتمام أكثر فأكثر بالقطاع الصناعي الذي يمثل أساس النمو في كل الدول , وعلى رأسه قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة , تحاول البحث عن الكيفيات التي تسمح لها باحتلال وضعيات تنافسية على مستوى الأسواق الدولية عموما , والاسواق الاوروبية التي ستصبح مفتوحة في اطار اقامة منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية من خلال توقيعها على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي , وهي أسواق تتميز بالمنافسة القوية ولن تتمكن المؤسسات الجزائرية بوضعيتها الحالية من مجابهة هذه المنافسة حتى في القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية .

وامام هذه الوضعية , فان الجزائر لابد لها من اعتماد سياسات صناعية جديدة والتي حققت نجاحا معتبرا في الدول الاخرى"ايطاليا ,الهند,اليابان " , فمن خلال تحليل المحيط التنافسي الذي ينشط فيه المنتجون الجزائريون اليوم, أصبح بالامكان تحديد جوانب القوة و الضعف لمختلف القطاعات وبالتالي تحديد مجمعات النشاط التي تكون فيها الجزائر أكثر قدرة على النمو و / أو الرفع من حصصها من الأسواق العالمية. ومن تم لابد من استخدام استراتيجية العناقيد أوالمجمعات الصناعية في العديد من القطاعات التي بطأت تنشط فيها العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الصناعات الغذائية والصناعات البتروكيماوية الى غير ذلك , فالدولة يمكنها ان تدعم تنظيم هذه المؤسسات في عناقيد أو مجمعات صناعية يمكنها تحقيق التنمية من خلال توفير المناخ الملائم لنشاط هذه المجمعات فالجزائر يمكنها تحقيق ذلك من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوروبي من أجل تكوين منطقة للتبادل الحر, فالتطور الصناعي يتطلب توفر خدمات خاصة بالهياكل القاعدية وهو ما توفره إتفاقية التبادل الحر , إذ بإمكانها أن تخلق مجالا جديدا للسياسات القطاعية الوطنية و ذلك من خلال :

- تدعيم الهياكل القاعدية الأساسية و إعادة التأهيل
- تطوير الهياكل القاعدية التكنولوجية (مخابر ، مراكز تقنية صناعية).

سياسات التنميط (ترقية المعايير ، الواصفات ...الخ).

- ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تمويل النشاطات الحرفية و التجارية.

- عصرنة الإدارة (دور الدولة)و إصلاح النظام التربوي و الهياكل القاعدية و هياكل الإتصال.

2. توحيد المواصفات :

2-1. الغاية من توحيد المواصفات : تتجه الدول المختلفة المجتمعة في التكتلات والمجموعات الاقتصادية الى السعي بخطى حثيثة إلى توحيد اللوائح والمواصفات وأنظمة التنفيذ ، مما يسهل عملية التبادل التجاري ويقوي مواقفها الاقتصادية أمام المجموعات الأخرى ، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي تلعبه أجهزة التقييس[1] في مجال التنسيق والتعاون والتكامل فيما بين هذه الدول, وما يتطلبه ذلك من رفع للتحديات التي تفرضها العولمة وانفتاح الاقتصاد والعمل في هذا السياق على المساهمة في توحيد المواصفات القياسية اعتمادا على المواصفات الدولية لكي تكون أداة تقارب ووسيلة هامة في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والدولية .

وبالنسبة للجزائر فبالرغم من أنه سيتم تحرير التجارة في إطار منطقة التبادل الحر الاورو- متوسطية من خلال رفع الحواجز الجمركية إلا أن صادرات دول الجنوب ستواجه قيودا و حواجز أخرى تحول دون دخولها إلى الأسواق الأوروبية وتمثل هذه القيود في بعض الشروط و المقاييس الدولية قد تم الاتفاق عليها بين مجموعة من الدول والتي لابد من احترامها.

ولقد ادركت الدول صعوبة العوائق الفنية على حرية التجارة , من أجل ذلك انبثقت عن منظمة التجارة العالمية (WTO) اتفاقية متعلقة بالتقييس وهي اتفاقية العوائق الفنية للتجارة (TBT)، حيث خصصت هذه الاتفاقية للمواصفات والمقاييس باعتبار أنها قد تمثل عوائق فنية أمام انسياب التجارة، وتهدف الاتفاقية (TBT)[2] إلى تحرير التجارة الدولية من كافة الممارسات التقييدية والإجراءات الحمائية في مجال المواصفات والمقاييس، بحيث لا تشكل عقبة أمام التجارة الدولية،وتعطي الاتفاقية للدول الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الجودة وسلامة وحماية الصحة والبيئة ومنع الغش وتحقيق الأمن الوطني، وتشير المبادئ العامة للوائح الفنيـ ـ ـ ـة

---

[1] - التقيس:هو نشاط يهدف إلى تحقيق الدرجة المثلى من النظام في محيط معين، من خلال وضع شروطا للاستخدام الشائع والمتكرر آخذا بعين الاعتبار مشاكل فعلية ومحتملة. *دليل أيزو/آيبيسي رقم 2 :1996.*

[2] لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على موقع منظمة التجارة العالمية على الانترنت

والمواصفات القياسية إلى أن المنتجات المستوردة تعامل مثل المنتجات المحلية، واستخدام المواصفات القياسية الدولية كمرجع أساسي عند إعداد اللوائح الفنية والمواصفات القياسية. وهكذا فان تبني هذه التشريعات و المقاييس له الاثر الايجابي على دول المتوسط من خلال رفع نوعية السلع المنتجة من خلال التكنولوجيا .

غير ان المشكلة التي ستواجه هده الدول في تبني هذه المعايير الدولية هو غياب ادارات كفؤة قادرة على ضمان مراقبة فعالة لتطبيق هذه المواصفات ومن هنا يظهر دور برنامج " ميدا " للمساعدات التقنية والمالية للمساعدة في تكوين الاطارات المكلفة بالمراقبة والتطبيق لهذه المواصفات .وبالنسبة للمفاوضات الاورومتوسطية فالاهتمام يتركز على ثلاث مجالات هي البيئة ،الاجراءات الصحية والمواصفات الاجتماعية.

2-2-مستلزمات توحيد المواصفات في الجزائر:

فالجزائر لا بد لها من اعتماد هيئات تقوم بنشر مفهوم الجودة الشاملة وتشجيع المؤسسات الصناعية على الالتزام به والتزود بأحدث الأساليب ووسائل ضبط وإدارة الجودة لمواجهة المنافسة المحتدمة، في ظل انفتاح الأسواق وفقاً لاستحقاقات منظمة التجارة العالمية وتشجيع المنتجات الوطنية على غزو الأسواق الخارجية، وفي هدا الاطار فان الجزائر لا بد لها من أن تعمل على تطوير الهيئة الوطنية للمواصفات حتى تحقق الأهداف التالية :

- وضع واعتماد المواصفات القياسية الوطنية لكافة السلع والمنتجات وكذلك المواصفات المتعلقة بالقياس والمعايير والرموز والتعاريف والمصطلحات واساليب اخذ العينات وطرق الفحص والاختبار.
- تعديل وتحديث المواصفات المعتمدة وفق المستجدات العلمية والتقنية.
- نشر المواصفات القياسية بانسب الطرق.
- نشر التوعية بالتقييس وتنسيق الاعمال المتعلقة به في الدولة .
- وضع قواعد منح شهادات المطابقة وعلامات الجودة وتنظيم كيفية اصدارها وحق استعمالها.

- الاشتراك في الهيئات العربية والاقليمية والدولية للمواصفات والمقاييس.

المطلب الثاني : اعادة التأهيل الصناعي

من بين الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من إقامة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتحرير المبادلات بينهما هو امكانية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع الانتاجية في القطاع الصناعي , من أجل ذلك فانه ينبغي أن يكون هدف السياسات المرافقة هو ضمان أحسن لشروط الانتاج , وفي هذا الاطار يتجه سعي السلطات الجزائرية في هذا الاطار الى تدعيم الهياكل الأساسية من خلال تبنيها لمجموعة من الإجراءات و من أهمها برنامج إعادة تأهيل المؤسسات لما له من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية, فعلى المستوى الجزئي المؤسسة يمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي, غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم, الإنتاج, الاستثمار, التسيير والتسويق, وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة.

ويشمل على ثلاثة محاور للتأهيل هي :

1- **الاستثمارات غير المادية:** ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة, خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية, المعارف العلمية, الدراسات والبحوث التطبيقية, البحث عن اقتحام أسواق جديدة, ابتكار منتوجات جديدة, تحسين الجودة, إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة, اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم, التسيير و الإنتاج...إلخ.

أ) الموارد البشرية : يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية , و بالتالي فهو يحتاج الى دورات تكوينية و تدريبية لتطوير إمكانياته الفنية و المهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة و المتزايدة للمتعاملين معها , و لا بد من التركيز على نوعية التعليم و التكوين وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الاجنبية في هذا المجال .و قد تم رصد 10

ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيري المؤسسات العمومية و مسييرين في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .وقد خصصت الوزارة الوطنية 03ملايين مارك ألماني قصد تحسين أعوان مستشارين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويتم بموجب هذه العملية تكوين 90 مكونا بالمانيا يتولون بدورهم تأطير ما يقرب 2500 مستثمرا في الجزائر[1]

ب) المحيط الاداري : يتعلق الامر بضرورة تبسيط الاجراءات الادارية و تذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء عند الانشاء أو أثناء النشاط و حل المشاكل التي تواجهها بالسرعة و الكفاءة المطلوبين و يتم ذلك من خلال ربط كل المؤسسات بجهاز اداري واحد توكل له مهمة مراقبة نشاط المؤسسات و تقديم المساعدات لها وفي هذا الاطار تم انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتمتع بالتفويض الكامل مما يجعلها ذات مصداقية كبرى في المساهمة الفعلية في تطوير القطاع الذي استفاد من غلاف مالي قدر ب 04 ملايير دينار في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 .

ج) زيادة الانفاق على البحث و التطوير :

تعتبر وظيفة البحث و التطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة لانها الضمان الوحيد لاستمراريتها و قدرتها على المنافسة في السوق فالاختراع و الابتكار و التجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها و الاستجابة لأذواقهم . وتعاني المؤسسات الجزائرية من غياب الانفاق على البحث و التطوير مما يظطرها الى الجوء الى الخبرات الخارجية المكلفة التي كان من الممكن توفيرها على المستوى الوطني .فعامل التكنلوجيا هام جدا بالنسبة للمؤسسة .

2- الاستثمــارات المـاديـة: على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة, فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال :

---

[1] جمال بلخياط .جميلة " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة"مداخلة في الملتقى الوطني سعيدة .

- تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة.

- تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة.

- اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع المر دودية أكثر(التخفيض في التكاليف, تحسين الإنتاجية).

- الرفع من نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة, والتنازل عن الإستثمارت أو الأصول غير المستعملة أو التي تشتغل بطاقات ضعيفة.

ج) إعـادة الهيكلة الماليـة: إن تأهيل المؤسسة يتطلب في بعض الأحيان إعادة هيكلتها المالية وتمر هذه العملية بالمحاور التالية[1] :

- دعم الإمكانيات الذاتية (بإقحام اموال جديدة).

- التحكم في حجم ونوعية الديون.

- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال مناسبة و ترشيد استعمال القروض البنكية .

- تثبيت التوازن للهيكلة المالية (بإقحام الأموال المتداولة).

- الحد من حجم المخزونات بالنظر إلى النشاط .

د) تأهيــل المحيــط : بالإضافة إلى المحاور الأساسية لعملية التأهيل التي ذكرناها, تتطلب هذه الأخيرة أيضا تأهيل المحيط أي المتعاملين وذلك من خلال :

- إعادة هيكلة المناطق الصناعية وتنظيمها وإنشاء مناطق جديدة.

- توفير وسائل النقل والاتصالات والمواصلات وتحسين مستوى البنى الأساسية في هذا القطاع (كالموانئ, المطارات,...إلخ) وتوسيع الشبكات قصد تحسين الخدمات.

---

[1]-د.زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الاوروبي و الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد03 ، 2005،ص 58.

- تكييف المحيط القانوني بمراجعة الأطر القانونية المحددة لإنشاء المؤسسات والإستثمار وتشجيع القطاع الخاص.

- تشجيع ودعم التعليم والتكوين المهنيين, وهذا من أجل تكوين أفضل للكفاءات.

- دعم القطاع المالي والمصرفي وذلك بمراجعة النظام الجبائي والمالي وتنمية سوق الصرف والبورصة.

3- دور التمويل في دعم التأهيل الصناعي :

إن عملية إعادة التأهيل الصناعي مرهونة بقدرة المؤسسات وإمكانياتها على تجنيد موارد التمويل الداخلية والمتعلقة بالنظام المالي والمصرفي, فتنويع موارد تمويل المؤسسات يشكل تحديا هاما بالنسبة للمؤسسات في الوقت الراهن, ولا يتأتى هذا التنوع إلا في إطار وجود سوق مالي فعال ينشط المؤسسات بتوفيره للتمويل اللازم إلى جانب السوق النقدي.

فالمؤسسة الصناعية ينبغي أن تجعل من الشراكة أحد العناصر الأساسية للوصول إلى أهداف ترمي أساسا إلى :

- تحسين نوعية المنتوجات من خلال المواصفات وتكييفها إنطلاقا من إعادة تأهيل عمليات الإنتاج, تجهيزات الإنتاج, متطلبات السوق المحلية والأجنبية.

- هيكلة التمويل والإستغلال والإستثمار عن طريق جلب المصادر الخارجية المتمثلة في فتح رأسمالها, وإنشاء شركات مختلطة جديدة.

- فعالية التنظيم باعتماد الأساليب التقنية الجديدة.

- إعادة تأهيل المؤسسات عن طريق الاهتمام بالموارد البشرية بإعادة التكوين والرسكلة, والعمل بالمعايير الدولية للأداء في تقييم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل يمكنها من تحسين قدرتها والتحكم في تكاليفها.

المطلب الثالث : الدعم المالي و التقني الخارجي

1. الجزائر و برنامج ميدا:

على آفاق تنفيذ اتفاق الشراكة الذي يسمح للجزائر بالاندماج أكثر في الفضاء الاقتصادي الاوروبي , ان التعاون المالي تحت إطار برنامج ميدا قد تميز بتغيير في التوجهات الإستراتيجية , و تهدف هذه الإستراتيجية الى التوجه نحو اقتصاد السوق و تطوير القطاع الخاص و دعم التوازن السوسيو اقتصادي و الاجتماعي للدولة .

وفي الفترة من 1996 -1999 ,فانه تم اعتماد 1641 مليون أورو قد تم اعتمادها و الالتزام بها في اطار التعاون "ميدا I".

و ابتداءا من سنة 2000 , فانه تم اعتماد 90 مليون اورو من اجل 04 برامج جديدة,منها:

- دعم إصلاح قطاع الاتصالات و كذا مصالح البريد (بمبلغ 17 مليون اورو) .
- دعم الصحافة ووسائل الإعلام الجزائرية (05 مليون اورو).
- دعم عصرنة الشرطة (08 ملايين اورو) .
- إصلاح التكوين المهني (60 مليون اورو في نهاية 2001) .
- ان البنك الاوروبي للاستثمار قد اعتمد ما مجموعه 620 مليون اورو لقروض عام 1996 , قطاعات موجهة للطاقة , النقل , تسيير المياه و المحيط .

وبين 1999-2003 فان الالتزامات الاتحاد الاوروبي تجاه الجزائر في اطار برنامج ميدا قد وصلت الى 59 مليون اورو (17%من الالتزامات الكلية).

وبين 2002-2004 و 2005-2006 فان برامج PIN قد خصصت لهما مبلغ 256مليون اورو . في حين أن قروض البنك الاوروبي للاستثمار في الفترة 1999-2003 قد وصلت الى 1.1 مليار اورو .وتعتبر المساعدة التقنية لبرنامج ميدا ولقروض البنك الاوروبي دور هام في تدعيم و تقوية القدرات ونقل المعرفة .

---

1 Taous Hamdaoui "accord d'association euro méditerranéen: quel impact sur la PME-PMI Algérienne?" revue économie et management N°04Mars2005. .

2.1- أهداف برنامج ميدا :

ان الهدف من برنامج "ميدا " هو دعم تطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر، من خلال تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح وتكيفها مع متطلبات إقتصاد السوق فالهدف الرئيسي للبرنامج يتمثل في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وعلى هذا الأساس يرتكز برنامج الدعم على ثلاثة محاور.

أ-تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] :ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص و التموضع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل عناصر التسيير :الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقية والنشاط التجاري،قوة البيع،التوزيع والتصدير،الموارد البشرية،التكوين،نظم المعلومات والاتصالات،النوعية والصيانة وغيرها من الأمور،فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

ب) دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل PME :

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها.

ج) دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في إطار تلبية حاجيات وإنشغالات PME، تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم : هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل والمتخصصين في الفضاءات الوسيطية، معاهد تكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

---

(1) ـ نوري منونيير ، نفس المرجع .

2.الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبيا ، وقد شهد في الأخير تطورا و انتشارا هائلا، ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل فأصبح اليوم يحتل مكانة كبيرة و هامة في التحليل الاقتصادي الحديث وخاصة التحليل الرأسمالي ، لأنه أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموما و البلدان النامية بشكل خاص .

ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ، أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي و تنمية الاقتصاد المحلي ، إن في الوقت الذي يتعاظم فيه حجمه و بفضل انتشار الهائل ، أخذت كافة الإشكال الأخرى لتدفق رؤوس الأموال في التراجع ، فقد أوضحت إحصائيات الامم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD[1] أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا قدر بـ ـ 651.2مليار دولار عام 2002 و 653 مليار دولار عام 2003. حيث تعد الدول الصناعية الكبرى صاحبة أكبر حصة في إجمالي تدفقات الاستثمار خلال 90-2003 بما نسبته 75% في حين استقطبت الدول النامية سوى 25% ، ثمت الصين وحدها 5% مقابل حصة الدول العربية و التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 1.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا . و لهذا و في سبيل استقطاب الاستثمارات الخارجية في ظل عولمة الاقتصاد و ما تعنيه من منافسة تم تحديث البنى التحتية و وضعت التشريعات الكافية لجدب الاستثمارات .

1.2 - الأساس النظري للاستثمار الأجنبي المكباشر :

من خلال ما ذكرنا سابقا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر حاليا من القضايا الجوهرية والهامة المستخدمة في مسيرة التنمية و صناع التقدم من خلال انعكاسه ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي ، كما يمكن من خلاله الحصول على القدرات العلمية و التكنولوجية و كيفية توظيفها ، فمفهوم الاستثمار الاجنبي بوجه عام هو " اكتساب الموجودات المالية والمادية في الخارج " .

---

(1)_ (2)- محمد قويدري .نفس المرجع السابق .ص286-287.

حيث عرف صندوق النقد الدولي FMI ، بكونه الاستثمار الذي يتيح لمستثمر مقيم في دولة ما حيازة حصة ثابتة في مشروع في دولة اجنبية ، تؤهله لإدارة المشروع بشكل جزئي أو كلي .[(2)]
حيث تعتبر النسبة المئوية في المشاركة اذ زاد عنها يعتبر الاستثمار استثمار اجنبي هي 25%.
أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) في تعريفها للاستثمار الأجنبي المباشر ، أنها تعتبر على أن كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة ، كل مجموعة أشخاص طبيعيين مرتبطين مع بعضهم ، أو كل مجموعة مؤسسات استثمارية ، بمعنى فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي[(3)] .

وهناك نوعان من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

1- الاستثمار المشترك : بالإضافة إلى المشاركة في رأس المال تكون هناك كذلك مشاركة في الخبرة و الإدارة و براءة الاختراع و العلاقة التجارية ، و يكون احد الإطراف يها شركة دولة تمارس حقا كافيا في اذارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه .

2- الاستثمار المملوك بالكامل إلى المستثمر الأجنبي :

يعد هدا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات هو الأفضل ، حث يتمل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للتسويق و الإنتاج أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمات بالدولة المضيفة .

- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر : ان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مهم نظرا للمنافع التي يوفرها، التي يمكننا إيجاز البعض منها في ما يلي :
  - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي الى الزيادة في الرأسمال في الدول النامية
  - توفير بعض عناصر الانتاج التي كانت غير متوفرة عن طريق تنقل التقنيات التكنولوجية متلا في مجالات التسويق و ممارسة الانشطة .
  - ظهور اثر المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث سيستخدمون الطرق الفنية الحديثة و أساليب متطورة مما يخلق علاقة اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية والخدمات داخل الدولة مما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي .

[(3)]- تشام فاروق ، الاستثمارات الجنبية المباشرة في الجزائر و اثرها على التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب البليدة . ص250 .

▪ تؤدي الاستثمارات إلى تحقيق ارتفاع الأجور الحقيقة للعمال و زيادة قدراتهم الإنتاجية عن طريق تدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية .

▪ يفض استقدام المستثمر الأجنبي و ما لديه من خبرات إعلانية و تسويقية و قنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلية و فتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية .

▪ ان استضافة الاستثمارات الأجنبية من قبل الدولة المضيفة يساعدها على التخلص من الظواهر الغير صحية كهجرة الأدمغة و رؤوس الأموال و ذلك عن طريق إبقاء عوامل النتاج من عمال و رؤوس اموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا أن تسعى اليه للخارج .

2.2 مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية :

ان تعبير المناخ الاستثماري ، يعني مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم يه العملية الاستثمارية و تأثير الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة و اتجاهات الاستثمارات[1] . كل هذا وفقا للمبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري من شروط الشفافية و التناسق ، شرط الحركية الى شرط الاستقرار .

ويعتمد تحديد بيئة الأعمال في الجزائر على بعض المؤشرات الدولية التي رصدت مناخ الاستثمار في الجزائر .

1- المؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني مرتين في السنة في (ارس وسبتمبر)وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية ، ويغطي 185 دولة، منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر هي :المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي،

مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل المصرفي طويل المدى، توافر التمويل قصير المدى، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل .ويشير دليل المؤشر إلى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل .

(1) - ا.عبد المجيد تيماوي ، نمس المرجع السابق ، ص242.

خلال عام 2003 ، حصلت الجزائر على الرتبة 88 دوليا من أصل 185 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 41.29 نقطة، بدرجةمخاطرة مرتفعة.

2 -مؤشر الحرية الاقتصادية:

خلال عام 2002 ، حصلت الجزائر على المرتبة 94 دوليا من أصل 161 دولة، حيث بلغت قيمة المؤشر 3.25 نقطة ، وهو ما يفيد أن الحرية الاقتصادية في الجزائر ضعيفة.

3- المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار :

تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز معقول في ميزان المدفوعات ، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة ويمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

والجدول الموالي يلخص وضع الجزائر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

الجدول (4) المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر

نوع المؤشر	2001	2002	التغير في المؤشر	درجة المؤشر
مؤشر السياسة المالية : عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(1,6)	2,4	4,0-	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	(0,2)	(10,1)	9,9-	3
مؤشر السياسة النقدية : يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم	4,2	4,8	0,6	0

المصدر : أ.عبد المجيد تيماوي،أ.مصطفى بن نوي، نفس المرجع الساق . ص243.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر و الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي: [(3+3+0)/3] = 2

مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي :

أقل من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار / من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار / من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار

- بالاستناد الى هذه المؤشرات وغيرها يمكن أن نؤكد تحسن مناخ الاستثمار ي الجزائر خلال السنتين الأخيرتين و يرجع الفضل في ذلك الى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط و تحسين إيرادات الجزائر خلال السنوات الخيرة ، لكن رغم هذا التحسن و بالرغم من سلسلة المزايا والحوافز الممنوحة، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يرق بعد إلى المستويات المطلوبة؛ إن هذا الوضع يترجم محدودية الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالرغم من تعدد الفرص الاستثمارية، باستثناء تلك الموجهة لقطاع المحروقات.

3.2 - واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

يتاثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي تسود في القطر المستضيف ، وبالنظر الى حالة الجزائر فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من التدابير و كذا مجموعة من الحوافز والمزايا الممنوحة من أجل تحسين بيئة الأعمال غية جدب المزيد من الاستثمارات ، وكذلك بفتح أسواقها للمستثمرين الأجانب و دعمها للشراكة كوسيلة لجاب رؤوس الاموال و التكنولوجية و الخبرات العالية من جهة .

وهذا مما جاءت به المراسيم التشريعية ، حيث يندرج في هذا الإطار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار و المرسوم التشريعي 01-03 المتعلق بتنمية الاستثمار بالإضافة إلى نصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي و تنظيمي بهدف ترقية و دعم الاستثمار في الجزائر و في هذا الإطار فقد لوحظ تطور تدريجي لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر و هذا الجدول يبين ذلك :

جدول رقم(1):يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة1985 - 2002

الوحدة :مليون دولار، و نسبة مئوية

السنة / البيان	95-85	1998	1999	2000	2001	2002
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	17	501	507	438	1196	1065
نسبة من تكوين الخام لرأس المال الثابت FBCF	%01	-	%4.3	%3.8	%8.6	%8.1

المصدر : محمد قويدري ، نفس المرجع السابق ، ص288.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تطور ملحوظ بالنسبة للسنوات الأخيرة ، ويرجع هذا إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري و التحسن الذي طرأ على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة فيهذا الإطار ، الأمر الذي جعل المستثمر الأجنبي يوجه استثماراته إلى الجزائر .

زيادة على ذلك فقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية كما هو مبين في الجدولين رقم 2 و 3.

جدول رقم(2): يوضح أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة1998-2001

الوحدة :ألف دولار

الترتيب	السنة / البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
01	U.S.A	256891	89882	205664	354369	906806
02	مصر	51	03	100	362992	363146
03	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
04	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
05	ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
06	المانيا	20062	7836	66509	37791	132198
07	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
08	انجلترا	36015	2001	14206	23254	75476

09	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

المصدر : نفس المرجع السابق

من خلال بيانات الجدول يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أهم مستثمر أجنبي في الجزائر و داك بأزيد من 906 مليون دولار خلال الفترة المدروسة حيث إن معظمها تتركز في قطاع المحروقات بالإضافة إلى قطاع الكيمياء و الصيدلة مثل استثمارات « Pfizer »[1]

و يليها كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و هذا نظرا إلى انها تمثل أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوروبي و في إطار الشراكة مع الاتحاد أمضت الجزائر مجموعة من الاتفاقات فيما يخص التعاون و الشراكة مع هذه الدول حيث تندرج معظم هذه الاستمارات في قطاع المحروقات باعتباره القطاع الذي يتمتع بحصة الأسد في جلب الاستثمار ، بالإضافة إلى قطاع الصناعة الغذائية مثل شراكة DANONE إلى جانب قطاعات أخرى كصناعة الخز ، الكيمياء ، والصيدلة .

كذلك الاستمارات الألمانية يجب أخذها بعين الاعتبار فقد تجاوزت خلال الفترة 98-2001 ، 132 مليون دولار، حيث تركزت مشاريعها الاستثمارية في مجموعة من المشاريع نذكر منها ، الشراكة في مجال المنظفات ، بين شركتي " HNKEL" الألمانية و "ENAD " الجزائرية .

أما فيما يخص الاستثمارات العربية في الجزائر و كما يتضح من الجدول رقم 03 فقد شهدت تطورا ملحوظ ، حي بلغت خلال الفترة الممتدة من 1998 الى غاية 2003 حوالي 1025.3 مليون دولار ، وكذلك شهدت الاستمارات العربية ارتفاع يقدر ب 54.62 مليون دولار و أزيد من 65 مليون دولار سنتي 2002و 2003 على التوالي ، و تعتبر كل من الاردن و البحرين و مصر من أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة ي قطاع الخدمات مثل شركة أوراسكوم للهاتف النقال"DJEZZY" إلى جانب قطاع المقاولات لنفس الشركة اوراسكوم للمقاولات بالمسيلة بالإضافة الى بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى

[1]-د. محمد قويدري، نس المرجع السابق .ص 289.

جدول رقم :(3)يوضح أزام عشر دول عربية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة2002 - - 2003

الوحدة :مليون دولار

البلد	2002	2003
الأردن	5.22	13.17
تونس	2.06	8.2
المملكة العربية السعودية	2.24	0.81
سوريا	11	4.15
فلسطين	0.93	0.85
لبنان	11.19	1.6
ليبيا	0.63	2.55
مصر	21.35	8.63
البحرين	-	22.67
الأمارات العربية المتحدة	-	2.8
المجموع	54.62	65.43

المصدر: نفس المرجع السابق الذكر، ص 29.

الجدول رقم(4) : توزيع IDE حسب قطاع النشاط في الجزائر

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ المقدر
الصناعة	259	105634
الخدمات	86	146879
البناء والأشغال	41	10254
التجارة	18	1293
الفلاحة	17	9835
السياحة	16	8833
الصحة	03	550
المجموع	440	283278

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي2002

من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم 04 نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تركز على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاعي الصناعة والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي تبلغ نسبتها % 59 و % 20 في كل قطاع على التوالي، أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 37 %، أما في قطاع الخدمات فتقارب .% 52 إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية، خاصة في قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ 1999 ، خاصة تلك الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء " صيدال "مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار،والشركات الأمريكية " فايزر، وباكستار، وليلي "بمبلغ 100 مليون دولار[1] .

على غرار قطاعات الزراعة والأشغال العمومية، والصحة، والتجارة لم تصل إلى المستويات المرغوبة من جلب الاستثمارات الأجنبية ، رغم أهميتها.

اما يما يخص حصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، فانه لا يزال محدود جدا ودلك مقارنته مع تونس و المغرب ، سواء من حيث التدفقات المالية أو من حيث الانشطة المستهدفة ، و بغرض ترقية القطاع ، تسعى الجزائر الى تفعيل التعاون المتوسطي من خلال برنامج **MEDA** و كدا التعاون العربي و هدا ما دعا إليه رئيس الجمهورية من خلال المؤتمر العاشر للمستثمرين العرب بالجزائر2006 .

[1]- نفس المرجع السابق الذكر ،ص291 .

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قد تبين لنا أنه تحتاج غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مقومات مؤسسية هامة و فعالة تستجيب لتطلعاتها و خصوصياتها حتى تتمكن من البقاء و المنافسة في الأسواق المحلية و الدولية .إلا أننا نلاحظ اليوم في اقتصاد الجزائر هو وجود أموال عاطلة وطاقات غير موظفة في الجهاز المصرفي لكثرة المعوقات موضوعية تتعلق إما بالمبادئ و شروط و الضمانات أو تلك مشاكل التي تتعلق بغياب بدائل التمويل المؤسسي أو عدم جاهزية المناخ الاستثماري من بيروقراطية و مشكل العقار ....الخ .

و رغم الجهود التي تمت على مستوى الجوانب التنظيمية و التقنية لا يزال مشوار طويل يتطلب إستراتيجية بناء مقومات مؤسسية متعددة الأشكال سواء من المؤسسات الحكومية أو الغير حكومية التي هي مطالبة أن تعمل باستمرار و بكل أشكال لتجاوز كل عراقيل بصفة عامة و حصول على التمويل بصفة خاصة بما يراعى الإمكانيات المحدودة لم.ص.م و لا سيما أن الجزائر مقبلة على استحقاقات مع اتحاد الأوروبي و منظمة التجارة الدولية.

و لهذا لجأت الجزائر إلى وضع سياسات مرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي و ذلك بتأهيل اقتصادها ككل و وضع برنامج لإعادة تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص نظرا لأهمية هذا القطاع و دوره في خلق القيمة المضافة و توفير مناصب شغل .

الفصل الثالث

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

في ظل الوضع الاقتصادي الجديد

مقدمة الفصل :

إن إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة سيؤدي إلى انفتاح أكبر لحدود الجزائر الاقتصادية مما يفرض ضرورة تأهيل الأداة الإنتاجية لتحضير المؤسسات الوطنية لمواجهة المنافسة القوية والحصول على حصص سوقية على مستوى الأسواق العالمية, من أجل ذلك قامت السلطات الجزائرية بمساعدة L'O.N.U.D.I بتبني برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية و هو برنامج لا يختص فقط بمتابعة و مساعدة المؤسسات لتهيئتها و تأهيلها لاكتساب الميزة التنافسية و إنما تهيئة محيطها أيضا.

و في هدا الفصل سنخصص المبحث الأول إلى توضيح أهداف و مفهوم برنامج إعادة التأهيل الجزائري و الذي يعتبر مصطلحا جديدا لم يتم التطرق إليه في السابق خاصة في المجال النظري حيث سنكتفي باستعمال بعض نظريات الاقتصاد الدولي التي تنادي بضرورة حماية الصناعة الناشئة في الدول النامية على اعتبار التفاوت الكبير في التقدم الاقتصادي بينها و بين الدول المتطورة على أن تكون الحماية لفترة محددة حتى يتم استدراك التأخر الاقتصادي.

و في المبحث الثاني سنتطرق إلى الأسس الاقتصادية لبرنامج إعادة التأهيل و بما أنه جاء استجابة إلى تقوية تنافسية المؤسسات فإننا سنقوم في هدا المبحث أيضا بإعطاء مفهوم للتنافسية الصناعية في إطار التغيرات الجديدة للاقتصاد العالمي و المعايير الجديدة لقياسها .

اما في المبحث الثالث و بما أن الجزائر تعتبر من دول المغرب العربي ارتأينا ان نتطرق إلى برنامج إعادة التأهيل بالنسبة للمؤسسات التونسية لأنها كانت السباقة بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و بالتالي أخذت المبادرة بتطبيق برنامج إعادة التأهيل نظرا لمواجهتها للمنافسة من قبل المؤسسات الأوروبية نظرا لتطبيق رفع الحواجز الجمركية .

المبحث الأول: الأسس النظرية لبرنامج إعادة التأهيل.

المطلب الأول : ماهية وأهداف برنامج إعادة التأهيل

1. ماهية ومفهوم برنامج إعادة التأهيل :

يعتبر مفهوم برنامج إعادة التأهيل مفهوم حديث قد تم تبنيه من التجربة لبرتغالية في سنوات الثمانينات، حيث أطلق هذا المفهوم على الإجراءات والقواعد والترتيبات التي تم تطبيقها في المجال الصناعي كإجراءات مرافقة لتهيئة الاقتصاد البرتغالي للاندماج في الاتحاد الأوروبي ويهدف "PEDIP" - وهو برنامج استراتيجي لتحديث و عصرنة الاقتصاد البرتغالي- إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- عصرنة البنى الأساسية للقطاع الصناعي
- تقوية أسس التكوين المهني.
- توجيه التمويل إلى الاستثمارات المنتجة وإلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة PME
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي.

وقد حقق هذا البرنامج نجاحا كبيرا تجسد في ظهور قطاعات صناعية جديدة، و خلق مناصب شغل جديدة، مما جعل دولا أخرى كالدول المتوسطية تتبنى مبادرات مماثلة لهذا البرنامج كإجراءات مرافقة لاتفاقيات التبادل الحر الموقعة بينها وبين الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الاورو-متوسطية.

ويجب التفرقة بين برنامج إعادة التأهيل كمفهوم حديث وبين برامج التصنيع التي اعتمدتها الدول بعد استقلالها، فبرنامج إعادة التأهيل في الوقت الحالي يأتي استجابة إلى ضرورة تحسين المنافسة ولا يتعلق الأمر بالتصنيع وإنما بعصرنة المؤسسات ومحيطها الاقتصادي في إطار المنافسة العالمية.

و يعتبر مصطلح إعادة التأهيل مصطلح جديد لم يتم تداوله إلا بعد سنة 1995، وهو عبارة عن فكرة حددت معالمها من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية(ONUDI) [1] سنة 1995، حيث عرفته بأنه مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية و التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل انظما مها و تفتحها على الاقتصاد الدولي الجديد. فالهدف من هذا البرنامج حسب هذه المنظمة هو إدخال تغييرات نوعية على مستوى المؤسسات في الميادين التالية :التسويق، التكنولوجيا، التسيير، الموارد البشرية...الخ.

و هناك العديد من التعاريف لبرنامج أعادة التأهيل يمكن إجمالها فيما يلي:

- مرحلة انتقال من مستوى إلى مستوى آخر من خلال تقوية العوامل الداخلية و الخارجية للمؤسسة حتى يمكنها الاندماج في المستوى الدولي و التكيف مع العولمة.
- مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها الهيئات العمومية لصالح المؤسسات من اجل تحسين كفاءة أدائها في ظل المنافسة العالمية الشديدة وان يصبح لهاته المؤسسات هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.
- مسار مستمر يهدف إلى تحضير وتهيئة المؤسسة ومحيطها إلى متطلبات التبادل الحر، والإجراءات المتبعة في هذا البرنامج تهدف إلى رفع العراقيل (عن طريق تطوير المؤسسات التنظيمية...الخ) عن بيئة الأعمال، وكذا تهيئة المؤسسات لكي تصبح أكثر تنافسية على مستوى التكاليف، النوعية، التجديد (الاختراع) وتقوية قدراتها على متابعة وتبني تطور التقنيات و الأسواق.

و يمكن أن نستخلص مما سبق أن برنامج إعادة التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدول و بالتالي فإعادة التأهيل هي إجراء يسمح لمؤسسات الدول النامية للوصول إلى مستوى تنافسي في إطار عولمة المبادلات و ترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية، و هي بمثابة مرحلة انتقال من مستوى آخر من خلال تقوية العوامل الداخلية و الخارجية للمؤسسة حتى يمكنها الانظمام إلى السوق الدولي و التكيف مع

[1] créer, à vienne, en 1967 ;l'Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel (ONUDI), dont le mandat est de promouvoir et d'accélérer le développement industriel dans les pays en développement.

العولمة، و هذا لن يتحقق إلا إذا تطوعت المؤسسات بتبني إجراءات و إصلاحات داخليـة علـى المستويات التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية و التسويقية.

2. أهـــــداف برنـــــــامج إعــادة التأهيـــــل

يهدف برنامج إعادة التأهيل إلى تحقيق الأهداف معينة يقدمها ONUDI كما يلي:

- ❖ عصرنة البيئة و المناخ الصناعي.
- ❖ تقويـ ـ ـة هيـ ـاكل الدعـ ـم.
- ❖ ترقية وتطوير الصناعات التنافسية.
- ❖ تحسين التنافسية و تطوير المؤسسة الصناعية.

و أهداف هذا البرنامج يجب أن تكون وفـ ـق مستويـ ـات التـ ـ ـدخـ ـل :

- على مستوى MACRO: الحكومة و وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.
- على مستوى MESO: منفذي الحكم، الوسطاء المحليين، القطاعات التقنية، التكنولوجية.
- على مستوى MICRO: المؤسسات التي تبدي إرادة الاستفادة من البرنامج.

و من خلال هذا الشكل، نستنتج أن هدف برنامج إعادة التأهيل يمكن النظر إليه مـ ـن ثلاثـ ـة مستويات أساسية:

أ) على المستوى الكلي:

يرتبط برنامج التأهيل بدرجة كبيرة، بمتابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية من طرف الدولـ ـة ، ولهذا فإن من واجب الدولة أنتواصل مسار مرافقتها للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تحديد سياسة إنتاجية قومية قادرة على متابعة التوجهات الكبرى للاقتصاد العالمي،وضمان الشروط الضرورية لتطور هذه المؤسسات.

و هو ما يتجسد في توجيهات السياسة العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و دلك مـ ـن اجـ ـل تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ إعداد سياسة اقتصادية من أجل تشجيع و رفع المستوى التأهيل للمؤسسات.
- ❖ وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية بالقيام بـ ـإجراءات علـ ـى المستوى القطاعي و الجزئي.

- ❖ إعداد برنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية و محيطها.
- ❖ وضع إستراتجيات و سياسات صناعية بطريقة تسمح باستغلال الفرص المتاحة و القدرات الوطنية و الدولية .

ب) المستوى القطاعي:

على هذا المستوى, يهدف هذا البرنامج إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها و إمكانياتها من أجل تدعيم و تحسين المنافسة بين المؤسسات، و التي من أهمها:

- ❖ جمعيات أرباب العمل و مهنيو القطاع.
- ❖ الهيئات العمومية.
- ❖ هيئات التكوين المختصة.
- ❖ البنوك و المؤسسات المالية.
- ❖ معاهد و مراكز الموارد التكنولوجية و التجارية .

ج) المستوى الجزئـي:

إن برنامج إعادة التأهيل يهدف إلى تحسين وتحفيز المؤسسات حتى تصـبح أكثـر تنافسـية.و يختلف هذا البرنامج عن سياسات ترقية الاستثمار.و الهدف منه هـو التنبـؤ بـأهم النقـائص أو الصعوبات التي تصطدم بها المؤسسة الاقتصادية، و يكمن ذلك مـن خـلال القيـام بتشـخيص إستراتيجي لمعرفة جوانب القوة و الضعف و من ثمة اتخاذ مجموع الإجراءات المسـاعدة علـى تحسين أداء المؤسسات.وتؤكد التجارب المحققة في الجزائر و التجارب الدولية أن الأهـم يكـون بالاستثمار في غير الوسائل المادية كنظم التسيير و الإعـلام ، الجـودة ، التسـويق ، وتكـوين الإطارات .

المطلب الثاني: الإطار النظري لبرنامج إعادة التأهيل

يعتبر مصطلح إعادة التأهيل مصطلح حديث ظهر بعد سنة 1995 تزامنا مع الأحـداث الحالية للاقتصاد العالمي والمتميزة بعولمة الاقتصاد وقد تبنته بعض الدول منها الدول الناميـة التي تسعى إلى تحرير اقتصادياتها وكذلك الدول التي تمر بمرحلة الانتقال.

توجد هناك ثلاث عناصر مكونة لإعادة التأهيل هي[1] :

1- ألية المعلومات .

2- معلومات إدارة الأعمال .

3- خطوات النوعية

وإذا بحثنا عن تفسير نظري لإعادة التأهيل فإننا لن نجد له أساس نظري بحث, غير أن هناك بعض نظريات الاقتصاد الدولي تبرر ضرورة تبني الدول لسياسات الحماية على صناعاته في مرحلة معينة لحماية صناعاتها الناشئة على أن يكون ذلك في فترة محددة يتم فيها تهيئة هذه الصناعة إلى المنافسة الخارجية وهذا ما جاء به كل من F.LIST و PAUL KROUGMAN.

1. نظرية FLIST وحماية الصناعة الناشئة:

لقد عارض F.LIST 1 نظرية التكاليف النسبية لريكاردو و التـي مفادهـا ان تتخصـص الدول في إنتاج المنتوجات التي تتميز فيها بميزة نسبية و تقوم بمبادلتها مع منتجات الدول الأخرى و على هدا الأساس فان الدول المتطورة صناعيا تبقى المستفيدة الوحيدة من التبادل الحـر علـى حساب الدول التي تعاني اقتصادياتها من التخلف في المجال الصناعي بحيث لا يسمح لها التبـادل الحر من تطوير صناعتها الناشئة .وعليه يرى F.LIST ضرورة أن تنتهج هذه الدول سياسـة التصنيع بالاعتماد على سياسة تجارية حمائية, فالدول النامية تحتاج إلى حماية صناعاتها الناشـئة مؤقتا حتى تتمكن من التصنيع و بالتالي تضييق فجوة التأخر في مجال التقدم الصناعي بينها و بين الدول الصناعية الكبرى .

[1]-PORTERMichael.E1993, « L,avantage concurrentiel des natios » , édition ERPI,QUEBEC,p3.
[1] OP.CIT.

و يعتبر F.LIST من الأوائل الذين بينوا مخاطر تحرير التجارة على الدول النامية, فالتبادل الحر حسبـ ـ ـه, هو سياسة تجارية تناسب فقط الدول المتطورة، بينما في الدول الأخرى فان الدور الأساسي للسياسة الاقتصادية هو مساعدة القوى الإنتاجية على التطور من خلال السياسة الحمائية, فهو ينقل التحليل من السوق إلى الإنتاج[1] إذ أن خلق الثروة لا يتم إلا بتنميـة و تطـوير قوى العمل مما يدعو إلى تدخل الدولة في المجال الصناعي مرفقة بحماية تربويـة protection éducative لصالح الصناعات الناشئة ,الفترة التي يمكن خلالها إعادة تأهيل القدرات الإنتاجيـة للأمة مع الأمم الأكثر تقدما .

إن الأفكار التي يطرحها F.LIST تتمثل في ضرورة حماية الصناعة الناشئة لفترة محددة ويبقى الإشكال حول نوعية الصناعات الواجب حمايتها ومتى يجب رفع الحماية عنها.

و حسب FLIST فإن الحماية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية و الاقتصادية إذ لابد من حماية الصناعة الناشئة لفترة محددة لأنها لن تتمكن من مواجهة المنافسة الخارجية, مما يستلزم حمايتها حتى تصل إلى المرحلة التي تتمكن فيها من تحمل المنافسة الموجودة سـلفا فـي السوق، ويرى أيضا أنه لابد من رفع الحماية عنها في الوقت الذي تصبح فيه مهيأة لمواجهة هـذه المنافسة.

ومما سبق يمكن القول أن F.LIST يعتبر من المدافعين عن السياسة الحمائية ولكن بالنسبة للصناعة الناشئة فقط .فهو يقترح على الدول المتأخرة في النمو حماية اقتصادياتها الناشئة حتـى تصل إلى درجة التنافسية الدولية غير أن التساؤل الحالي يظل حول كيفية الوصـول إلـى هـذه التنافسية.

ومن منطلق أن الصناعات الناشئة غير قادرة على المنافسة فانه لابد في مرحلـة الانتقـال هذه والتي يتم فيها البحث عن تدارك التأخر وقبل أن تنتهي مرحلـة إعـادة التأهيـل –أن تقـوم المؤسسات الوطنية منتجاتها من أجل التكييف مع القواعد العالمية الجديدة ومن هنا لابد من اعتماد ميكانيزمات جديدة للحصول على حصة هامة من السوق.فالوضع الاقتصادي العـالمي العصـري تجبر المؤسسات على تجاوز الإطار الوطني لتبني استراتيجيات تمكنهـا مـن اقتحـام الأسـواق العالمية.

[1] article de S.marniesse et E.filipiak.www.ADf.com

وعليه لابد لكل بلد يرغب في الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد أن يتبنى دراسة لإعادة تأهيل مؤسساته الصناعية حتى تصبح أكثر تنافسية على المستوى الدولي.

2 . الإطـــار النظـــري لإعادة التأهيل عند Paul KRUGMAN[1] :

في نفس اتجاه F.LIST, يدافع"Paul KRUGMAN" عن الصناعة الناشئة على اعتبار أنها تمثل علامة للنمو والتقدم الوطني الذي يميز الدول النامية و التي تصدر أغلبيتها المواد الأولية, في حين تتميز الدول المتقدمة بتصدير المواد المصنعة.

وفي إطار هذا الهيكل التجاري الدولي، فان اهتمامات الدول النامية انصبت على الوسائل الكفيلة باستدراك التأخر الاقتصادي و كذا إعادة التأهيل, وقد اعتمدت العديد من هذه الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE الذي يمكن أن يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال توطن المؤسسات الأجنبية الكبرى في هذه الدول, غير أن التساؤل يبقى حول مدى مساهمة هذه المؤسسات الأجنبية في مساعدة هذه الدول على استدراك التأخر ؟.

وحسب Krugman و Obstfeld فان الإجابة على هذا التساؤل معقدة ففي غياب المنافسة النزيهة و العادلة, لابد من حماية الصناعة الناشئة بصفة مؤقتة من أجل تأمين بداية موفقة لهذه الصناعات أمام المنافسة الدولية.

فالمنافسة الدولية قد تعيق تطور الدول النامية وذلك لغياب المنافسة المتكافئة وهو الوضعية التي تواجهها عمليات إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية في الدول النامية.بينما تتميز الدول المتقدمة تتميز بقوة إقتصادية عظمى تمكنها من الحصول على حصص هامة من السوق العالمية, فقد استطاعت هذه الدول كسر عائق المنافسة حتى تمكنت من الوصول إلى درجة التنافسية, في حين أن الدول النامية لم تتمكن من ذلك, لأسباب عدة من بينها: غياب المنافسة المتعادلة, بالاظافة إلى المشاكل الاجتماعية, الاقتصادية وسياسية...الخ والتي تقف حاجزا أمام اندماج هذه الدول إلى السوق العالمية.

و مما سبق يمكن ملاحظة الفجوة الاقتصادية العميقة بين الدول النامية و الدول المتقدمة, فكيف يمكن للدول النامية الحصول على مكان في السوق العالمية؟ أن نجاح إعادة تأهيل

[1] Yassine Meliani "programme national de mise à niveau et compétitivité industrielle"thèse de magister non publié ;Oran;2006.page71.

الاقتصاديات يتميز بمفارقات عديدة.و هذه المفارقات لا تتعلق فقط بالموارد الداخلية للمؤسسة وإنما بمحيطها الذي لا يكون دائما ملائما للتنافسية والمنافسة الدوليـة,فنجـاح بـرامج إعـادة تأهيـل المؤسسات مرتبط أساسا بالمحيط الذي لا بد من تأهيله أيضا .

المبحث الثاني : الأسس الاقتصادية وأزامية التنافسية لبرنامج اعادة التأهيل

المطلب الأول : الأسس الاقتصادية لبرنامج إعادة التأهيل

بداية إن برنامج إعادة التأهيل وكما ذكرنا سابقا فإنه يعرف على أنه إجراء متواصل يهـدف إلى تحضير وتكييف المؤسسة و محيطها مع متطلبات إنشاء منطقة للتبادل الحر.

و الإجراءات المسجلة في أي برنامج تهدف إلى رفع بعض العراقيل التي تفسد مناخ الأعمال (مؤسسات أنظمة، هيئات...الخ) ولحث وتحفيز المؤسسات على أن تكون لها قدرة تنافسية مـن حيث السعر(التكاليف)،النوعية والإبداع ...الخ كذلك تحسين وتقوية قدرة هده المؤسسـات علـى التحكم ومواكبة تطور التقنيات و تقلبات الأسواق.

وفي هدا الإطار برنامج إعادة التأهيل يرمي لتحقيق أهداف محددة تقـدمها L'ONUDI علـى الشكل التالي 1:

- عصرنة المحيط الدراسي
- تدعيم المنشأة المساعدة
- ترقية التطور الصناعي التنافسي
- تحسين وتقوية التنافسية و التطور الصناعي للمؤسسات

ويعود هدا من التعريف إلى منطق الاقتصاد الجزئي والدي ركز على المؤسسة 2فهو لا يأخذ بعين الاعتبار المنطق المستند على سياسة إعادة التأهيل المطبقة في بعض الدول أين يكون الهدف

[1] (2003.2002).l'onudi
[2]article de S.marniesse et E.filipiak.OP.CIT

هو فقط الربح للفوز بالمنافسة للمؤسسة وإنما الإنشغالات الإجتماعيـة (خلـق مناصـب شـغل) والاقتصادية (التنمية، والتوازن الداخلي).

وبالنسبة للأسس منطق الإقتصاد الكلي لسياسة إعادة التأهيـل الإقتصـادي (المؤسسـات)وجدت من أجل تبرير تدخل الدولة في مفهومها و المباشرة فيها.

1. نحو تنافسية أكبر للمؤسسات :

إن مفهوم إعادة التأهيل يرتكز على فكرتين ،الأولى للتطور والثانيـة للمقارنـة أو لمعيـار معين،وضـع جهـاز أو هيـأة فـي المسـتوى المطلـوب،أي بمعنـى أخـر1 هـو تطـوير هيكل(مؤسسة)موجود من قبل لجعله على المستوى المطلوب(جيد).

وعليه فإن هدف إعادة التأهيل للمؤسسات هو ليس الخوض في نطاق تصنيع دولـة ولكـن الهدف هو تقوية تنافسية قطاع منتج موجود أصلا والدي سيواجه في النهاية المنافسة الدولية .

إذن أسس هده البرامج لا تلغي نظريات التصنيع ولكن من جهة التطورات على الروابط بين الإنفتاح- النمو والتنمية ،من جهة النظريات وأعمال تجريبيةنسبية للتنافسية2 .

مؤلف s.marniss E.filipiar ،قدم فيه الأعمال النظرية النسبية لهده المسـاءل والـذى لا نستطيع التطرق إليه ولكن تأخذ منه بعض العناصر المؤسسة لبرامج إعادة التأهيل .

أولا: إن فتح الحدود تعرض المؤسسات الوطنية للمنافسة الدولية أصبح من غيـر الممكـن تجنبه، فإن تأثيرها على التنمية و التشغيل صار على ارتباط بتقدم متـوازن. الشـروط الأوليـة التنافسية أي إقتصاد(النوعية،طابع المؤسسات ومستوى رأس المال البشري وفعالية معايير التربية و التكوين ،الاستقرار في الموازنات الكلية ونوعية المنشآت ،مناخ الأعمال ،نوعية النظام البنكـي وطابع السوق المالي) ستقوم بالتعريف بمكاتب فتح الحدود.

---

[1] أ. تشام فاروق ، ت. كمال ، " دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات " دراسة مقارنة الجزائر ،تونس ،المغرب . أوراق الملتقى الدولي – شلف 17-18 أفريل 2006.

[2] - article de S.marniesse et E.filipiak.OP.CIT .

كذلك وثانيا :برامج إعادة التأهيل تظهر كذلك و بوضوح تمهيد و تماشيا(مرافقة) مع مقاييس إزالة الحواجز الجمركية ، و تكون من خلال إستراتيجية أكثر توسعا من العصـرنة و مـن إرادة سياسية قوية .

وفيا لأخير فإن برنامج إعادة التأهيل موجهة إلى المؤسسات التي تركز هدفها بشكل أساسـي على تحسين عوامل إدراكها لتنافسيتها ، إذن فإنها لا تقدم أولويا أهداف على المسـتوى الجزائـي لدعم قطاعات منتجة و على المستوى الكلي لتعجيل النمو .

إذا كان الربط بين المستوى القطاعي ودعم المؤسسات يمكن تجسيده خاصة بسـبب القيـود الميزانية أو سياسة تخصص قطاعي ، فالقيد بهذا ليس إلزامي في برامج لإعادة تأهيل المؤسسات.

كل ما سبق ذكره و الأهداف التي جاء بها برنامج إعـادة التأهيـل كانـت علـى أسـاس تعريفLonudi لتطوير وترقية المنافسة بين المؤسسات.

نظريتان يمكن أن تؤخذ بطريقة استثنائيا على تأسيس هذه البرامج,الأولى تسند إلى تحليـل نظري للعناقيد الصناعية(porter 93) على أساس مزايا وطنية والثانية إلى تحليل الـروابط بـين التنمية ،التشغيل والمنافسة .1993 bouzaiane cf.lakkhoua.

هذا الأساس مهم أكثر من عنوان لادراك منطق إعادة التأهيل لأن الاقتصاديات السائرة فـي طريق النمو تجابه تحد مزدوج يتمثل في امتصاص سوق العمل لمجتمع نشيط و نسبة نمو قويـة ومن جهة تقوية المنافسة لقطاعها الإنتاجي لأسباب حماية العمالة الموجودة كذلك المحافظة علـى التوازن الداخلي.

التشغيل و المنافسة هما ايضا في صميم برامج إعادة التأهيل وأكثر نشكل أساسي لمرفقـات تطور متوازن.

2. نمو منطق تسريع النمو:

إن التنافسية مفهوم مركب في إطار الإقتصاديات السائرة في طريق النمو، اين فيهـا الحـد المزايا المقارنة الرئيسية هو تكلفة اليد العاملة التنافسية القطاع المنتج يمكن أن تدرك أكيد بطريقة تخفيضية من طرق إنتاجية العمل على تكلفة العمل.

تعرف إنتاجية أنها مثل الناتج الداخلي الخام (PIB) لشخص في نشاط[1] وعلى أنها كـذلك أحد محددات التنافسية ,وأنه أيضا أحد محركات النمو مع عدد ساعات العمل أو حجم اليشغيل لأن PIB يمكن أن يقسم كمايلي:

PIB=(PIB/A)* A

معA: يمثل عدد الأشخاص الذين في نشاط.

وعليه فإن نموالناتج الداخلي الخام (PIB) يؤخذ من جهة الربح في مجال إنتاجية العمل ومن جهة من تطور العمل أي عدد العاملين في نشاط .

مع الأخذ في الحساب النمو الديموغرافي ، فإن رهان الدول النامية هو الوصول إلـى الحـد الأقصى من النمو عن طريق تطور التشغيل.

إن التزامات الانفتاح الاقتصادي يجبر على تحسين الإنتاجية في العمل التي هي نفسها تساهم في النمو.

معادلة تعجيل (تسريع)النمو ترتكز مرة واحدة على خلق مناصب الشغل وعلى الربح فـي مفهوم إنتاجية العمل ليست ضرورية لان تحسين (تقوية)إنتاجية العمل يمكن أن تعطي من خلال تقليص عدد العمال خاصة غير المؤهلين منهم، كما هو الحال تطور التشغيل خاصة ومـن جديـد غير المؤهل له أثره على إنتاجية العمل.لحل هذه المعادلة أصلا يجب أن تجيب عليـه السياسـات العامة لتعجيل النمو في البلدان النامية فإن تسليط الضوء من خلال إقامة دراسات حول النمو فـي البلدان المتقدمة اهتمت بفهم أحسن لديناميكية هذا المسار.البحوث حول العامل تفسر الاختلاف في طرق النمو لدولL'OCDE[2] ترجع إلى سببين أساسين يمكن لهما شرح إنتـاج تطـور (PIB) الناتج الداخلي الخام حسب الأفراد لبعض الدول .

الأول هو ضعف استعمال اليد العاملة مع افتقاد سوق العمل لنسبة مهمة من الفئة النشـيطة للمجتمع،و الثاني قلة التطور أو ضعف إنتاجية العمل.

---

[1]- raouf jaziri , M.cherif, le programme de mise a niveau des entreprises tunisiennes .

[2]L'OCDE (2003)

العامل الأول لسياسات تنظيم سوق العمل وإلى طابع أقل جمود لتشريع العمـل ،والعامـل الثاني كليا بدرجة المنافسة في سوق السلع والخدمات ، أهمية وطبيعة الإستثمارات المادية وفـي الأخير مستوى تأهيل اليد العاملة .

لقد ظهر أن تأثير الإستثمارات على الإنتاجية يمكن أن يعيقها عدم الأهلية التي يشهدها سوق المنتجات و السوق المالية.

"عن ضعف المنافسة على سوق السلع و الخدمات يمكن أن تفسر من جهـة لمـاذا أن نمـو الإنتاجية ونشر تكنولوجية .المعلومات و الإتصالات بقيت مخيبة للآمال في بعض الدول الأوربية 1."وعلى العكس فإن تنظيم المؤسسة يجعلها تشجع تبني التكنولوجيا الحديثـة ، فعاليـة التسـيير الإبتكار و بالتالي النمو.,

كما هو الحال فإن إعطاء حرية كبيرة للدخول و الخروج أيضا في السوق تسـمح بتطـوير مصانع الإنتاج الكبرى و المتوسطة و الأقل .إذا بقيت معدلات تراكم رأس المال اليد العاملة إحدى أهم العوامل المحددة لمستوى الإنتاج حسب الأفراد ، فإن تراكم الرأسمال البشـري يسـاهم كليـا بطريقة هامة .تراكم الكفاءات و القدرات تشارك في تحسين الإنتاجية بواسطة تطور الأرباح فيما يتعلق بنوعية اليد العاملة وبلوغ بكل سهولة التكنولوجية الحديثة .

((كفاءة اليد العاملة تفرز آثار قياسية على النمو ،حاليا ، فئات السكان التي هي فـي سـن العمل في أغلب دولL' OCDE تحصى من 10إلى 14سنة تعليم أولي لكل الأفراد,مقابل 7إلـى 11سنة تقريبا سنة 1970،من التحسين في التكوين الأولي يمر إلى زيادة في الناتج الداخلي الخـام (pib) حسب الفرد بنسبة من10إلى 20% كذلك فإن المجتمع يحقق أرباح معتبرة2

إذن فإن سياسة التنمية السريعة تدعو إلى منح الإمتياز للأذواق التي تساعد على التشـغيل في المؤسسات ، المنافسة في سوق السلع و الخدمات,إنتاجية العمـل بواسـطة الإسـتثمار فـي التكنولوجيات الحديثة تجديد وتقوية نوعية اليد العاملة .في الإقتصاديات البـارزة هـذه التنميـة

[1] Op.Cit
[2]. article de Hérve et E.filipiak.ADf.com

ترافقها دائما ظاهرة الإستدراك،هذه الظاهرة يمكن أن تصبح غير كافية لامتصاص الإقبال الشديد على سوق العمل لفئة أعمار عديدة إذن تعجيل النمو مع الاستدراك يمكن أن تثبت أنها مهمة.

3. نحو منطق الاستدراك:

"إن تأثير الإستدراك يتوقف على أن الإقتصادات الأقل تطور يجب ان تعرف نمو قوي في الإنتاجية لكل فرد من جهة لأنها تطبق طرق تنظيم العمل ،التجهيزات و تكنولوجيات البلدان المتطورة"1

زيادة الإقتصاديات أين تكون اليد العاملة أقل تكوينا يظهر أنها تتحصل على مردودية غير عالية جدا في استثمارات التربية و التكوين.

من خلال الإجراءات التالية : الاقتصاديات الأقل تقدما تعرف في الانطلاق نمو أكثر سرعة لكن هذا النمو الاقتصادي يتباطأ بالمقياس الذي تستدرك فيه الاقتصاديات الأكثر تقدما.

يتناسب في هذا المستوى التذكير أن نمو الإنتاج و الإنتاجية لديها مكانة في المؤسسات .قرارات الإستثمار سلوك التشغيل و سياسات التكوين أو تحسين إنتاجية هذه المؤسسات المتأثرة،أكيد من خلال ميكانيزمات السوق ولكن بالتساوي بواسطة السياسات العمومية والتنظيمات.

في دراسة حديثة لـ l'OCDE أعطت لهذا الموضوع توضيح هام يبعث من خلال هذه الدراسة أن توزيع الإنتاج والعمل،الإستثمار والتنمية الإنتاجية غير متجانسة بين المؤسسات . داخل فروع منتشرة ،عدد من المؤسسات عرف هبوط وفي فروع العكس ، ليس من النادر أن تجد مؤسسات تعلن نموا سريعا إذن لا يوجد قدر إجباري من طرف صحة أو تعليمات القطاع للمؤسسات.

على مستوى الفرع ،نمو الإنتاجية تظهر مثل انعكاس مختلف الترتيبات لثلاث عناصر :

1-OP.CIT

تحسين الإنتاجية داخل المؤسسات الموجودة ،عن طريق تقوية شدة الرأسمالية بواسطة استثمارات القدرة (إقتصاد سلمي) أو إنتاجية تكنولوجيات حديثة (تأثير الكلفة) و لكن أيضا بواسطة تحسـين مستوى متوسط للكفاءة الأشخاص العاملين (تأثير رأسمال البشري).

1. أرباح حصة السوق للمؤسسات إليه الإنتاجية (تأثير المنافسة)

2. دخول مؤسسات جديدة تقوم بإبعاد المؤسسات الأقل إنتاجـا(تـأثير التنظـيم و محـيط الأعمال).

3. تراكم الرأسمال المادي البشري كذا التطور التكنولوجي المتقدم يظهر كذلك كعنصـر فعال في الإنتاجية و بالتالي التنافسية في الفروع كما هو في المؤسسات تحول إلى تحرير وانفتـاح الإقتصاد و كذا عصرنة النظام البنكي و المالي ،مرونة و عصـرنة معـاملات خلـق وتصـفية المؤسسات يمكن أن تحمل نموا سريعا بواسطة تطوير الإنتاجية تعرف الطلـب و بالتـالي خلـق مناصب الشغل.

المطلب الثاني: التنافسية الصناعية

يشكل موضوع تنافسية المؤسسات حجر الزاوية في برامج التأهيل الموضـوعة، فتحريـر التجارة الخارجية من خلال مشروع اتفاق الشراكة الأورو-متوسـطي و المفاوضـات المتقدمـة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى بروز المنافسة الاقتصادية القوية في الجزائر مما يحتم ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة حتى تصبح قادرة على المنافسة بإنتـاج منتجـات ذات جودة عالية تتماشى والمعايير الدولية.

.إن مسألة تأهيل المؤسسات تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية, فلابد إذا من إيجاد الطـرق الحديثة و الناجعة في عملية التأهيل التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل من اجل تحقيق تنافسية هذه المؤسسات.

و على اعتبار إن التنافسية في الوقت الحالي تختلف عن ما كانت عليه في السـابق نظـرا للتطورات و التغيرات السريعة الحاصلة في العالم, فالعولمـة والتقـدم التقنـي و التكنولـوجي و الابتكار قد أضافت عوامل جديدة للتنافسية الصناعية , فحسب المفهوم الجديد , فـان التنافسـية

مرتبطة بالقدرات التنظيمية أكثر من ارتباطها بتكاليف الإنتاج ، ولهدا ارتأينا أنه من المهم التطرق إلى ما هو مفهوم التنافسية الحديث ؟

1. مفهوم التنافسية:

1.1. مفهوم التنافسية:

يعتبر مفهوم التنافسية مفهوم غير موحد و قد استعمل هـذا المفهـوم فـي تحليـل تسـيير المؤسسات لفترة طويلة ثم تطور تدريجيا ليستعمل في تصنيف الوضعية الاقتصادية للدول[1].

إن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية, و يتعلق الأمر بخلق و تطوير الميزة التنافسية التي أصبحت بـديلا عن الميزة النسبية التي ظلت لوقت طويل تبرر تحقيق مكاسب من تحريـر التجـارة. و يظهـر الاختلاف بين الميزتين في درجة تنافسية المنتوج. فالميزة النسبية تعتمد على استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنهـا غير قادرة على الصمود و المنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية, بينما الميـزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجـودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة و على الرغم من أثرها في زيادة التكلفـة علـى المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية .

ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة، أو قطـاع، أو دولـة. فالتنافسية على صعيد منشأة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، في حين تمثل تنافسية الدولة في السـعي لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها، وتحقيق معدلات اكبر من النمـو الاقتصـادي، أي تهتم تنافسية الدولة برفع المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتعلقة وبالإنتاج والنمو ونسب التشـغيل ومتوسط الدخل الفردي ومستوى التنمية البشرية وغيراها من المؤشرات التي تثبت مـدى قـدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المنافسة العالمية.

---

[1] Sarah Marinesse et Ewa Flipiak``, OP.CIT.

و يمكن تعريف التنافسية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق مستوى أداء أكثر من المتوسط (الحصول على حصص سوقية) و حسب كر وغمان فان تنافسية الدولة تتمثل في آداءاتها التجارية, ومن وجهة النظر هذه فان الدولة تعد تنافسية بالنسبة لدولة أخرى منافسة إذا كانت قادرة على الحفاظ على حصصها السوقية وان تحصل على حصص سوقية اظافية, مما يسمح لها بالتنوع وغزو أسواق جديدة كانت فيها غائبة أو مهمشة و كذا الدفاع عن تموقعها في الأسواق التقليدية للتصدير[1].

إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم التنافسية اذ يرى البعض أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية و مستويات المعيشة و النمو الاقتصادي، في حين يرى آخرون أن التنافسية لها مفهوما ضيقا يرتكز على تنافسية السعر و التجارة.فمفهوم التنافسية يختلف باختلاف محل الحديث , فتنافسية المؤسسة تختلف عن تنافسية القطاع أو تنافسية الدولة .

2.1 تنافسية المؤسسة:

تعرف التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات و خدمات بشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة، و يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية(العمل و رأس المال و التكنولوجيا).

كما تعرف أيضا على أنها تميز المنظمة على منافسيها بمركز فريد، تقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربحية أفضل، ومن المزايا التقليدية التي تعتمد عليها المنظمات هي تقديم منتج جديد متميز وامتلاك تكنولوجيا متطورة والحصة السوقية، غير أن دور الموارد البشرية في تعظيم المزايا التنافسية أصبح أكثر أهمية[2].

فالميزة التنافسية تتجسد من خلال التميز في أحد أنشطة المنظمة , كامتلاك للتكنولوجية المتطورة ,الإبداع و الابتكار, إظافة إلى الدور الكبير للموارد البشرية في خلق المزايا التنافسية وتنميتها والمحافظة عليها.

---

[1] Idem .

[2] قلش مجلة العلوم الانسانية

وحسب M.Porter: أن الميزة تتحقق عندما تتوصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع[1].

فتحقيق الميزة التنافسية يرتكز على الإبداع و الابتكار والذي يمكنها من اكتشاف طرق جديدة للتنافس تختلف عن تلك المستعملة من طرف المنافسين، وتصل المؤسسة إلى ذلك من خلال تشجيعها للابتكار والإبداع بشكل مستمر حتى يمكنها المحافظة على تميزها عن المنافسين، إذ انه من الصعب المحافظة على تلك الأساليب والطرق الجديدة وحمايتها من التقليد، وبالتالي من اجل الحفاظ على الميزة التنافسية، من خلال الإبداع والابتكار المستمر، والذي يكون أساسه القدرات والمهارات الفكرية والذهنية للأفراد ولهذا يجب على المؤسسة التركيز على هذه القدرات وتنميتها والمحافظة عليها.

و يمكن قياس تنافسية المؤسسة من خلال مؤشر الربحية و معدلات نموها و كذا مؤشر استراتيجية المؤسسة واتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير و بالتالي قدرتها على تحقيق حصة اكبر من السوق الإقليمي و العالمي.

3.1 التنافسية على مستوى القطاع :

فهي تعني قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية. و من أهم مؤشراتها الربحية الكلية للقطاع و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة و الجودة على مستوى الصناعة .

4.1 التنافسية على المستوى الدولة :

و تتمثل في قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لمستوى دخل أفرادها والنمو الاقتصادي . و بتعريف آخر تعني الجاذبية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة

---

[1] نفس مرجع سابق

بما يوفره من عبء ضريبي منخفض. و من أهم مؤشراتها نمو الدخل الفردي الحقيقي و النتـائج التجارية للبلد (تطور تركيبة الصادرات ، الحصة من السوق الدولية، الميزان التجاري).

إن التنافسية الصناعية تعني قدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجـودة والكفـاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيـق مرودية اقتصـادية و تعتمـد المؤسسات الصناعية على مساعدة الدولة لتحقيق ذلك .ومواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير خاصة في الإطار الجديد للنظام الإنتاجية والذي يتميز بعدم تـوطين الإنتـاج والتحرير المتزايد لرأس المال, بالاظافة إلى تزايد المد التكنولوجي وهيمنة الاتصال على العلاقات الاقتصادية.

2. معايير التنافسية :

ان تطور القدرة التنافسية يكون على أساس صحيح و وفق الأسس العالمية و التي يمكن اجمالها فيما يلي[1] :

- الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة : و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج وفق نظام " ISO ".
- التطور التكنولوجي: و تخص التكناوجيا كل مستويات الإنتاج بدءا من كمية ووسائل الإنتاج ووصولا إلى العليب و التغليف و التخزين .
- تطور اليد العاملة وتكوينها: ان تأهيل رأس المال البشري أصبح من ضروريات التسيير الحديث.
- تكييف نظام التعليم مع احتياجات السوق: بحيث يجب أن تكون نظم التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل و حسب الطلب المستقبلي على العمل و التوجيهات التكنولوجية المستقبلية.
- الاهتمام بالبحث و التطوير: يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات من جهة ثانية و مركز الأبحاث من جهة ثالثة ، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد و لا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، و يعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور

[1] [illegible] الجزائر [illegible]

الأكبر في تنشيط البحوث العلمية (توليد المعارف العلمية) ونقل تلك المعارف و استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العوائد التي تكفل تنميتها وبيئتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

- دراسة الأسواق الخارجية : تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة ولا بد من البحث عن خيارات أكثر تطورا وتوازنا وأسواق محدودة المخاطر وهنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب ونوعية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

- تطوير نظام المعلومات (تقنية المعلومات): إنتاج المعلومات وتداولها وخزنها وتوثيقها يعتبر اليوم تقنية ذات تأثير كبير في الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ، فالتحسينات الهائلة في تقنية الاتصال (الانترنيت) هي قوة فاعلة في نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الاسكندنافية وهي على قمة الترتيب الآن. ولقد ارتفع عدد مستعملي الانترنيت في العالم من نحو 3 ملايين شخص سنة 1994 إلى نحو 100 مليون سنة 1998 والأرقام في تزايد.

المبحث الثالث : برنامج التأهيل التونسي

تهدف برامج تأهيل المؤسسات في تحسين و تقوية تنافسية المؤسسات المحلية في إطار انفتاح الحدود و كذا تصاعد و زيادة حدة المنافسة العالمية كما ذكرنا سابقا .

و إضافة على ذلك فإن النظرة الوجودية لهذا البرنامج حيث إنهـا تسـاهم فـي تحسـين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إلا أنها لها مكانة أبعد من ذلك على المستوى الكلي يتمثل في خلق فرص عمل إنتاجية عن طريق تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في إطار تنـامي سـريع للفئة العمرية النشيطة[1] .

بمأن تونس إنظمت إلى المنظمة العالمية للتجارة،ثم إبرامها لاتفاقيـة الشـراكة مـع الإتحـاد الأوروبي بتاريخ 17 جويلية 1995 ببروكسل ، اصبح على الاقتصاد التونسي أن يكون أكثر تفتحا تميزه التطور و التنافسية .

و على هذا السياق استعدت تونس و منذ الثمانينات إلى إرساء برنامج إحكام هيكلة المؤسسات الاقتصادية كما راهنت تونس بنظرة إستشرافية على برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية كخيـار إستراتيجي متماشي مع فلسفة الاقتصاد List [2] الذي إرتئى تدخل الدولة في الميدان الصناعي و ذلك قصد حماية الصناعة الحديثة أو الناشئة في خضم انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض

و من خلال هذا البحث سنتطرق إلى التجربة التونسية في ميدان تأهيل المؤسسات الإقتصادية و التي قطعت فيها تونس أشواطا كبيرة تستحق أخذها بعين الإعتبار كتجربة بارزة فـي الدولـة العربية .

المطلب الأول: برنامج تأهيل المؤسسات التونسية

[1] أ. تشام فاروق ، ت. كمال ، " دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات " دراسة مقارنة الجزائر ،تونس ،المغرب . أوراق الملتقى الدولي – شلف 17-18 أفريل 2006.

[2] -Raouf jajihi M.Cherif , le programme de M.N des tunisienes : fondements , démarche et impacts , cologue internationale, chlef 18/17/04/2006

إن برنامج إعادة التأهيل المدروس في تونس يسجل بشكل جيد الأهداف التـي حققهـا و الصعوبات التي عرفها و التي تبرر في تنمية منطقية سريعة ، حيث يمكن أن يعرف علـى انـه مجموعة مقاييس المساهمة في تسريع التنمية و في خلق العمل بواسـطة تقويـة التنافسـية بـين المؤسسات في المخططات التاسع (1996-2001) و العاشـر (2002-2006) عـن طريـق عرضها لبرنامج تحفيزي لمؤسساتها بغرض تحديث أنظمة إنتاجها و تسييرها . و التي عرفـت إنخراط 2000 مؤسسة في المخطط التاسع و لطول المدة و المرحلة الثانية شهدت انضمام 1600 مؤسسة صغيرة و متوسطة في المخطط العاشر (2002-2006) ....كان دائما الهدف الأساسـي هو تقوية تنافسية هذه المؤسسات و خلق مناصب شغل و تسريع وتيرة النمو الاقتصادي .

1. مكونات برنامج التأهيل التونسي :

ينقسم هذا البرنامج (يتكون) من عدة نوافذ مكملة :

أ. نافذة محيط الأعمال :و التي فيها يتم الإهتمام بالبيئة التنظيمية عن طريق :

- مراجعة الإطار القضائي و تحرير المبادرات فيما يخص خلق المؤسسات و الإستثمار.
- إصلاح الإدارات عن طريق برنامج مكثف لتكوين الإطارات و تبسيط و عصـرنة المهـام الإدارية .
- تنمية الثورة البشرية بإصلاح الإعلام المهني و التكوين و توجيهه نحو إشراك المؤسسات فـي هذا الإطار و تحسين المستوى .
- دعم و تقوية الهياكل القاعدية الموجودة مثل (المراكز التقنية و المخابر المركزية للتجاري و التحاليل) .
- برامج تكوين الخبراء في تسير الجودة و تاهيل المخابر تحسين المؤسسات لإدخـال طـرق و مناهج جديدة لترقية النوعية .

ب. نافذة القاعدة المادية: و التي تهتم بالبيئة المادية و ذلك بواسطة :

- خلق مناطق صناعية جديدة و حديثة و تطوير المناطق الحرة .
- عصرنة البنى التحتية و خاصة اللازمة للنشاط الإقتصادي مثل النقل و التشريعات .
- تجديد شبكة الإتصالات و خلق خدمات جديدة تواكب و توفر الربط المباشر لأقصى حد ممكن .

ت. النافذة المالية : و التي هي تعتبر جانب مهم و ذلك نظرا لأنه يتميز بالأهداف الطموحة المتمثلة في تجديد أذواق التمويل و تطبيقها .

- مراجعة النظام النقدي و الجبائي .
- خلق بورصات و وضع مناخ تنظيمي ملائم لتنشيط و تطوير السوق المالية .
- تكوين تدريجي لسوق الصرف بهدف جعل العملة التونسية عملة قابلة للتحويل مع العملات الأجنبية.
- إعادة هيكلة أو تنظيم المؤسسات المالية و بالخصوص المنظمات العامة مع صلاح قانون البنوك .
- تحرير البنك المركزي ، و كذا تكييف المنظومة البنكية و السوق المالي لمواكبة المقاييس العالمية .
- برنامج تكوين و تأهيل العنصر البشري الموجود في القطاع المصرفي بالتعاون مع المؤسسات الأوروبية.

2 . مبادئ و أهداف برنامج التأهيل :

هناك ثلاث مبادئ أساسية لبرنامج التأهيل التونسي و التي من خلالها يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف :

1.2**. المبدأ الأول** :والذي يتمثل في تدعيم و إستثمار المؤسسات و تحديثها،ويهدف هذا المبدأ إلى

- ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات من حيث السعر و النوعية و الإبداع ...إلخ .

- القدرة على التحكم و مواكبة تطور التقنيات و كذا التقلبات التي تحدث في الأسواق .

2.2. :و الذي يركز الإهتمام بتحقيق نسبة نمو مرضية عبر مـرور الـزمن و توجيـه البرنامج في هذا الإطار، أبرزها يهدف إلى هذا المبدأ :

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات عن طريق السيطرة على الجودة و تقويـة المـؤهلات الفنية و التقنية للمال .

- الحصول على تكنولوجيا جديدة و تحديث المعارف الاحترافية

- تعزيز رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة .

3.2. :هو حرية اختيار المؤسسة الانضمام إلى هذا البرنامج أو عدمه و لكن قبل انضمام أي مؤسسة إلى هذا البرنامج عليها تطهير وضعيتها في إطار المعاملة الخاصة تحـت إشراف اللجنة القومية للمؤسسات التي تواجه صعوبات التابعة لوزارة الصناعة التونسية1 .

3 . مراعاة المؤسسات :

هذه المؤسسات موجهة استثنائيا نحو الحث على الاستثمارات ، سواء كانت مادية أو غيـر مادية .

الهدف المنشود بوضوح هو حمل معدل الاستثمارات للقطاع الخاص تنافسي و للاستمرار علـى مستوى يسمح بتحريك سريع للتنمية ، هذه الاستثمارات يجب أن تشارك في تحسين التنافسية .

1.3.الاستثمارات الغير المادية

يتعلق الأمر بالإستثمار في التكوين ، التنظيم ، إكتساب المهارات و الشهادات ، الدراسـات ، التنبؤات التي تساعد على تحسين التنافسية في المؤسسات .

[1]-أ. تشام فاروق ،نفس المرجع السابق

- نظم خاصة :

- تدويل التكنولوجيا

- الدراسات التنبئية لاستثمارات و الأبحاث

- تكوين إعلام الموارد البشرية .

2.3. [illegible]

فهي تتعلق بالإستثمارات المنافسة التي تهدف إلى تحسين الإنتاجية :

تجديد الفرق مع تكتمل التطور التكنولوجي .

- إكتساب التجهيزات التي تقود إلى إستعمال أحسن معدل إنتاجي .
- إجراء الجلسات الإستراتيجية .
- إكتساب معدات الإعداد و المعلومات .
- في الأخير حث المؤسسات على الشروع في برنامج إستثماري PMNE يطرح تحويل منح للمؤسسات تتراوح ما بين 10 إلى 20 % من مبلغ الإستثمار المادي مقابل 70 % لاستثمار الغير مادي ، هذا التحويل للمنح يكون من خلال الشروط التالية :

- إجراء الجلسات الإستراتيجية :المؤسسات المعنية بالبرنامج يجب أن تخصص غرفة للمجلس و الهندسة لتحقيق التشخيص الإستراتيجي ، المخطط إعادة التأهيل للأداة الإنتاجية و التنظيمية ، تشخيص مالي و المشاريع المالية.

- موافقة النظام البنكي لمشروع إعادة التأهيل :هذه الموافقة يجب أن تكون مصادق عليها من طرف تعاقد بنك أو عدة بنوك لتمويل المشروع .

- أكيد ثبوت الحسابات :هذا السند فقط للتطبيق السنوي لتقديم برنامج إعادة التأهيل .

- إستحسان مخطط إعادة التأهيل من طرف لجنة القيادة للبرنامج إعادة تأهيل المؤسسات .

- تحقيق الإستثمار .

المطلب الثاني : هيكلة برنامج إعادة التأهيل التونسي

1-. الهيئات المشرفة على برنامج التأهيل :

يشكل برنامج التأهيل التونسي من ثلاث هيئات هي :

أ. لجنة التوجيه و القيادة : هي الهيئة التي يقع على عاتقها تجسيد برنـامج تأهيـل المؤسسـات التونسية ، دورها يتمثل في تعريف و تحديد التوجيهات الكبرى لبرنامج تأهيل المؤسسات [1] و فحص طلبات المؤسسات الصناعية للحصول على منح و مساعدات قصد القيام بعملية التأهيل و المرسوم رقم 95-2495 – الصادر في 18 ديسمبر 1995 ، في مواده 3-4 يعرف كيفيات التشغيل و التخصيص(COPIL) ، يتكون من :

- ❖ وزير مكاف بالصناعة التي يرأسها :

ممثل وزارة المالية ، ممثل وزارة التعاون الدولي و الإستثمارات الخارجية ، ممثل الوزارة المكلفة بالصناعة ، ممثل وزارة الترقية الترقية الإقتصادية

- ❖ 05 ممثلي للأتحاد التونسي (الصناعة ، التجارة و الحرف التقليدية)
- ❖ ممثل الإتحاد العام التونسي للعمل (UGTT)
- ❖ 05 ممثلين للمنشآت المالية .

هؤلاء الأعضاء معينون بقرار من وزارة الصناعة ، بإقتراح مـن الـوزارات ، و المنظمـات و المعاهد المختصة .

[1] -نفس المرجع السابق .

إنشاء COPIL كانت بـ 18 عضـو عـن طريـق الأمـر رقـم 97-2126 بتـاريخ 1997/11/10 ، مع ممثل من وزارة التكوين المهني و التشغيل، (حاليا وزارة التربية و التكوين) و ممثل من وزارة التجارة .

الـ COPIL يجمع أيضا سبعة ممثلين من الإدارة (منهم وزير) ، و 11 ممثل من المؤسسات المدنية حيث 5 ممثلي أرباب عمل ، و 5 ممثلي القطاع المصرفي و ممثل واحد للأجور هـو أيضا عضو في COPIL (UGTT).

مكتب إعادة المستوى: B.M.N (إعادة التوازن)

أنشئ بالأمر رقم 95-916 بتاريخ 22 ماي 1995 المحدد لتعيينـات وزارة الصـناعة ، و مهمته تحديد و تنفيذ و تنسيق سياسة الحكومة في إطار إعادة مستوى (توازن) الصناعة .

لهذا ساك P.M.N ، مع مشاركة المصالح المعنية و الهيئات المساندة للصـناعة طريقـا إلـى التعريف و التنفيد و متابعة لـ P.M.N الخاصة بقطاعات الصناعة و كذلك إلـى إعـداد الدراسات الأساسية ، إنه يضمن من أعمال السكرتارية لـ (COPIL).

له مهمة تحقيق التنسيق بين مختلف المصادر المالية المتعلقة بـ P.M.N ، سواء كانت طبيعتها داخلية ، سواء أكانت ثنائية أو متعدد الأوجه .

التنسيق بين عمل الهيئات التي لها علاقة بقطاع الصناعة ، و موافقة P.M.N سـواء كانـت (وكالة ترقية الإستثمار ، المراكز التقنية ، المعهد الوطني للمعايير ، و الملكية الصناعية..إلخ) ، أو منشأة في إطار التعاون الصناعي ، و وضع مصادر هامة لنجـاح P.M.N : فـي هـذا المنطق تقرر توجيه الكثير من الجهود الخاصة بهذه الهيئات و خاصة المراكز التقنية و A.P.I إلى P.M.E القابلة للانتخاب لـ P.M.N .

و قد وكلت لـ A.P.I منذ 1996 مهمة تحسين المؤسسات لـ P.M.N و الحضور في تعريـف بالمستشارين ، و قد كانت مؤهلة لإستقبال الملفات و إعادة التوازن لإرجاعها ثانية إلى B.M.N

- صندوق الأموال التنموية و التنافسية الصناعية : FODEC

أنشئ عن طريق القانون رقم 94-127 بتاريخ 27 ديسمبر 1994 الخاص بالقانون المالي للتسيير 1995 .

المواد من 37 إلى 44 من هذا القانون تحدد مهام FODECو طرق الـ FODEC هو حساب خاص بالخزينة حيث تتمثل مهمته في " المساهمة في تمويل العمليات المتعلقـة بتحسـين نوعيـة المنتجات الصناعية و عمليات إعادة الهيكلة الصناعية للدراسات القطاعية الإستراتيجية "

الـ FODEC له مهمة أيضا " الموافقة على التسبيقات للمراكز التقنية الصناعية و الشروع في كل العمليات التي تستهدف ترقية التنافس الصناعي ".

الوزير المكلف بالصناعة هو المتصرف في هذا رأس المال .

الـ FODEC ممول عن طريق :

- الإسهامات المهنية على صناعة الأحذية المنشأة بالمادة 2 من القانون الصادر بتـاريخ سبتمبر 1956 .
- الإسهامات المهنية على المنتج المقرر بالمادة الـ FODEC هو من قانون 58-7 الـ ـ FODEC هو 9 بتاريخ 11 جويلية 1958 .
- الرسوم المهنية على مواد البناء – السيراميك و الزجاج المقررة (المؤسسة) بالمادة 31 من قانون 84-84 بتاريخ 31 ديسمبر 1984 . و كذا المصادر الأخرى التي يمكنهـا أن تصـنع المصادقة السارية المفعول.
- في هذا الإطار قانون السابع و العشرون 1994 ، ينشئ لفائدة FODEC رسـم مهنـي على المنتجات المحلية أو المستوردة الموجودة في ملحقه . و يقدر هذا الرسم ب 1 % على القيمة الجمركية للمواد المستوردة .

- الأمر رقم 95-2495 بتاريخ 18 ديسمبر 1995 ، يحدد طريقة العمل و كذلك كيفية التدخل لـ FODEC ، حيث يشير إلى أن :

1. مساعدات مالية للقيام بعملية أو مجموعة من العمليات ، التي يخص إعادة هيكلة المؤسسات للمؤسسات التي ما زالت قائمة . هذه العمليات تغطي :

❖ إستثمارات العتاد ، و خاصة التطور التقني و التكنولوجي لعمليات الإنتاج ، و إعادة الأنشطة إلى وضعيتها السابقة و تكييفها مع السوق ، و كل استثمارات العتاد التي تساهم في تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسة .

❖ و كل الاستثمارات المعنوية و خاصة الدراسات الشخصية الابتدائية لإعادة المستوى و خاصة الإستثمارات المعنوية التي تساهم في تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسة .

2. منح مالية سنوية موجهة للتشغيل و التجهيز و تمويل البرامج الخاصة لعمل المراكز التقنية .

3. إعانات مالية موجهة لبرامج ترقية النوعية .

4. تمويل الدراسات القطاعية الإستراتيجية.

الأمر رقم 97-2126 بتاريخ 10 نوفمبر 1997 المكمل للأمر السابق مع التحديد أن :"البنوك هي المسئولة بتطبيق مخطط إعادة تأهيل المؤسسات و تحديد الحصص و الإعانات المالية الممنوحة في ظل هذا المخطط و هذا حسب العقد المبرم بين وزارة المالية ، و المعاهد البنكية المعنية ،مساهمةFODEC تكون على شكل دفع عمولات للبنوك المتخصصة بالمتابعة ، و الإفلات (Déblocage)

2. [illegible] العضوية في P.M.N :

إجراءات إنتساب المؤسسات في P.M.N و توجيهات ملفات الإستثمار و التجديدات المقدمة من طرف نفس المؤسسات [illegible] 4 . المبدأ الذي ترأس إعدادهم هو الآتي :حرية الإنتساب إلى البرنامج مهما كان حجم المؤسسة ، فور كشفها من القطاع المنتخب للبرنامج .

هذا الإنتساب يعني فقط أن المؤسسة تلتزم و بشكل تطوعي في سياق نقودها أولا و بمساعدة غرفة مستقلة من إختيارها 1، إلى إنشاء تشخيص إستراتيجي 2، و مخطط إعادة التأهيل ، و هدف هذا التشخيص هو تحديد شروط التطور و التنافس للمؤسسة ، و وضعيتها الإستراتيجية ، من أجل دخولها المنافسة الدولية . يجب اقتراح " مخطط تأهيل " يحدد اختيارات تطور و تنافس المؤسسة و مكانتها الإستراتيجية من أجلا إعادة توازنها مع المنافسة الدولية .

يجب أن يطرح مخطط إعادة تأهيل يحدد اختيارات المؤسسة على المدى القصير و الأهداف المرجوة و الأسهم3 ،

و رزنامة البرنامج هذه الأسهم ، و التقدير المالي ، و دلائل المراقبة للنتائج و كذلك تأثيرات المقاييس المعتمدة .

المخطط التأهيلي ، و خطة المالية يجب أن يكونا معتمدين من طرف البنك الممول .

---

[1] [illegible] PEAD

القرار 1995/12/18 ، و القرار 1970/11/10 يوسع النطاق للمستحدثين من PMN إلى المصالح المتعلقة بالصناعة .

[2] ([illegible] 01: [illegible] 02.

[illegible] :

- [illegible] ...

- الداخلية: حالة العتاد ، التكنولوجيا المستخدمة ، المهارات ، المؤهلات المالية ، التنظيم و الموارد البشرية . يجب أن تكون الأهم في التشخيص المعمق .

[3] – [illegible] 3 [illegible] .

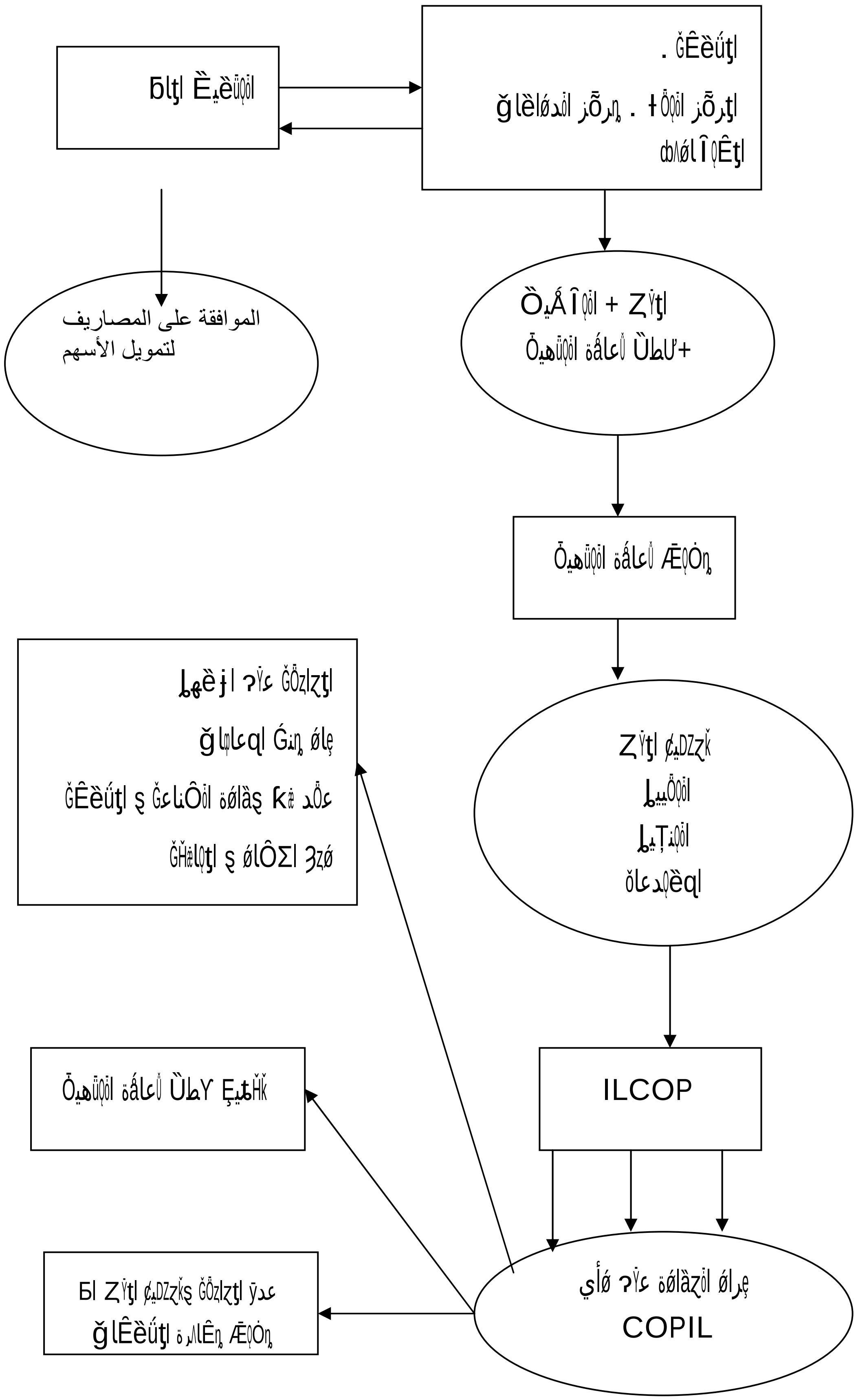
[illegible] هناك [illegible] .

هذه الموافقة يجب أن تأخذ صورة رسالة حصة ، و تكون على حسب الجزء من المخطط الـذي يمول تدريجيا من الأموال الخاصة .

عند اكتمال مخطط التمويل سيتم الملف إلىBMN ، من أجل التقيـيم و التوجيـه هـذا الأخيـر BMN، يلعب دور المستقبل الوحيد للمخططات الآتية من مصدر غير(FODEC) .

بعد التقييم و التوجيه يفرض BMNالمقترحات من قرارات الإسناد إلىCOPIL أين يحدد يـوم الإجتماع

لـ COPILيدرس كل طلب ويقرر بعدها . القانون 7 من القرار 1995/12/18 يحدد ما يلي : "الإعانات الممنوحة في إطار P.M.N يمكن أن تجمع مع تلك المنوحة من أجـل تشـجيع الإستثمارات من أجل التنمية المحلية "



المصدر : عن article de Hérve et E.filipiak.ADf.com

3 . منح الإعانات :

تمنح الإعانات بقرار وزارة الصناعة بعد الموافقة الإيجابية لـ COPIL: و يمضي عقـد بـين المؤسسة و الوزير المكلف . و يجب أن يحتوي العقد على :

1. يراجع الإستثمار و طرق التمويل
2. رزنامة الحصص
3. مبلغ مساهمة FODEC و طرق صرفه

4.تعهدات المؤسسات المستفيدة فقد نص القانون 10-11 من القرار 1995/12/18 ، على أنه يسقط حق المؤسسات المستفيدة في حال عدم البدء في تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة في أجل إبتـداء من تاريخ إمضاء العقد .

أ- مبلغ الإعانات :

القانون 6 من الأمر 1995/12/18 حدد مستوى الإعانات كما يلي :

20% حصة المستثمرين لتجديد الإنتاجية في إطار إعادة التأهيل الممول من المال الخاص .

10 % من ...المستثمرات الممولة من مصادر أخرى .

70 % تكلفة دراسة التشخيص نجد أعلى يصل إلى 2000 TND

50 % كلفة الإستثمارات المعنوية الأخرى

هذا أن المستويين الآخرين سوف يعدلان فيما بعد (قـرار 97-2126 بتـاريخ 1997/11/10) يجب أعلى تصل إلى 30000 TND

لدراسة التشخيص ، و 70 لﻹستثمارات المعنوية .

إضافة إلى هذا إعانة الخاصة بالدراسة للتشخيص تمنح بعد موافقة المؤسسة مباشرة على الجهـة إلى تقويم بإعداد الدراسة .

ج- صرف الإعانات :

- يتم صرف الإيعانات الخاصة بالتشخيص ، و إعادة التأهيل يتم مباشرة بعد الموافقة بقرارات من وزارة الصناعة بعد رأي صرف الإيعانات الخاصة بالإستثمارات يتم بعد إنشاء هذه المستثمرات ويتم من خلال ثلاث دفعات .

1. يجب إيجاد على الأقل 40 % من مجموع الإستثمارات المؤهلة .
2. // // 70 % // الإستثمارات
3. // بعد الإنجاز الكلي للمخطط .

للمؤسسة أن تطلب الصرف في دفعة أو دفعتين أو ثلاث دفعات .

المطلب الثالث : واقع برنامج تأهيل المؤسسات التونسية

1- تطور الاقتصاد التونسي :

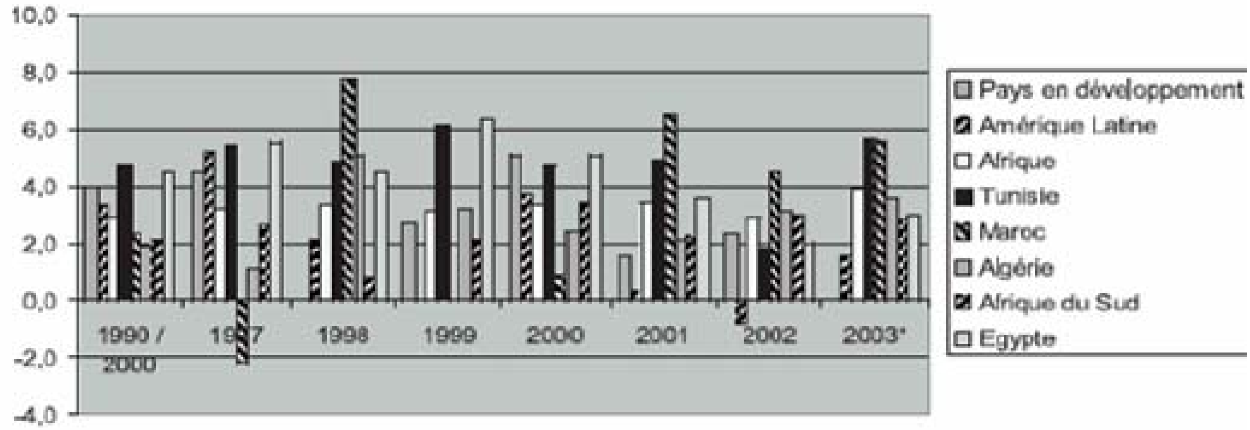
" بفضل إيقاع إصلاح منتظم للبنيات و تسيير صحيح للاقتصاد الكلي ، سجلت تونس في ظل العشرين سنة الاخيرة تنمية سريعة و مستمرة ."[1]

1-1 نتائج التنمية التونسية :

فبالنسبة الى الناتج الداخلي الخام عرف ارتفاع بمعدل 43% بين 1987 و 1996 و التنمية جازت 50.2% في طول المخطط 14 (1997-2002) .

تطور الاقتصاد التونسي تجاوز تلك التي سجلت في دول جنوب البحر المتوسط و الدول المتوسطية منذ 1990 ، كانت بالتأكيد طويلة في دول اخرى بتنمية سريعة مثل (كوريا الجنوبية – ماليزيا – تايلاند) لكن تقدم ذا طابع استقرار ملحوظ خاصة بالمقارنة مع الدول المجاورة (المغرب و الجزائر) .

الشكل 1: تنمية مقارنة تونس بدول اخرى .



Source : Hérve et E.filipiak., OP.CIT

هده التنمية مرفوقة بنقص رمزي للمعدلات الفقر لمطلق و تحسين في مستوى المعيشة .

[1]- Voir Notes et Documents n° 12 de l'Agence Française de Développement: «Libre-échange euro euroméditerranéen. Premier Bilan au Maroc et en Tunisie ». Publications AFD. http://www.afd.fr

معدل الفقر المطلق (اقل من واحد دولار في اليوم) كذلك انتقلت من 18.4% الى 4.1 % سنة 2000 بمعدل 1.7% في المناطق المدنية و 8.3 % في المناطق الريفية .

بالتوازي مع معدل التمدرس في سن 6 سنوات تجاوز 82% الى 99.2% في نفس المدة و معدلات محو الأمية من 28.4 % في 1990 إلى 17.7 % في 2001 .

و عليه يمكن تعريف عدة عوامل لهده التنمية المستمرة والعادلة اجتماعيا:

- سياسة تطوعية لعصرنة الاقتصاد ، خاصة مع إصلاح هيكلي مستوى الانفتاح على تجارة خارجية)(عقد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 و دخوله حيز التنفيذ سنة 1996 و يرافقه الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في 1990.) ، عصرنة القطاع البنكي ، استثمارات في القطاع العمومي ، التفوق على متوسط الدول البارزة .

- سياسة نشيطة وعلى مدة طويلة فيما يخص التمدرس و الصحة ، تم تقنينها مند سنة 1990 عن طريق إصلاح معمق يترتب على التكوين المهني الابتدائي و المتواصل .

- سياسة ثابتة على طول السنوات الأخيرة بمعدل يبادل حقيقي ثابت ، و مرونة كبيرة في إطلاق هده السياسة مند 2002 بمرافقة انخفاض التعريفة الجمركية على السلع المصنعة .

- التحكم في التضخم بمعدل تنمية القرض يطابق تنمية الطلب الداخلي و تسيير حذر للطلب خاصة العمومي .

بالرغم من هده النتائج القياسية الاقتصادية والاجتماعية فان تونس واجهت مند سنة 1990 عدة تحديات او ضعف تولد من السياسة الاقتصادية التي أدت الى توتر ديناميكية التنمية الماضية .

1-2- تحديات التنمية التونسية :

اول هده التحديات و هو العمل او التشغيل و تعارضه مع استقرار المجتمع ، التشغيل خارج الزراعة ارتفع ب 2.6% في المدة 1994-2001 (خلق حوالي 60000 منصب في السنة) اما بالنسبة الى التشغيل الزراعي لم يرتفع الا ب 1.5 % في نفس المدة مع نمو سريع للشريحة العاملة (2.5% في السنة) .

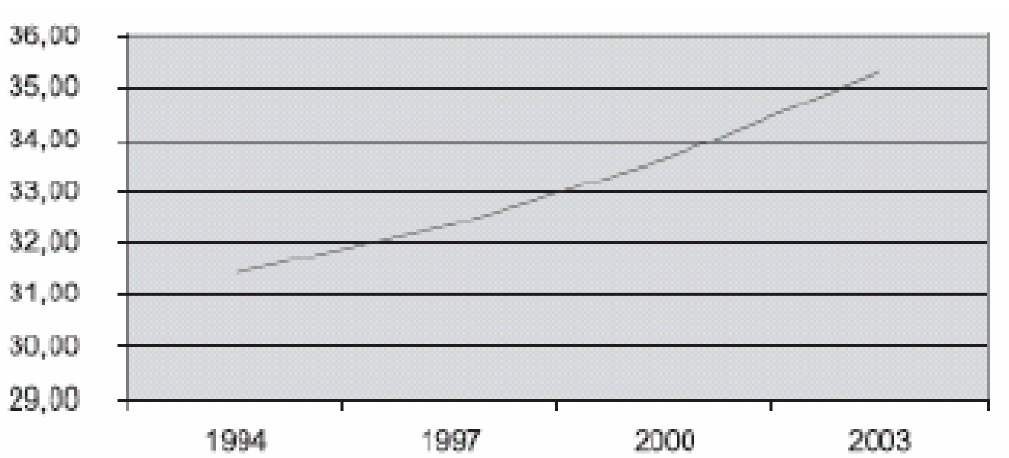
البطالة تزايد (1985-1995) و استطاعت ان تبقى ثابتة في المخطط الرابع عشر بمستوى هام من 15% إلى 16% بطريقة غير مباشرة خاصة للتشغيل العمومي .

ادا كان النمو الديموغرافي متحكم فيه ، فان هناك ارتفاع قوي في الطبقة العاملة منتظرة في السنوات الآتية من خلال الأثر الثلاثي على سوق العمل في أقسام أعمار متعددة ، تحسن مستوى التربية و التكوين و في الاخير مشاركة المرأة في الطبقة العاملة في تطور .

المخطط الخمس يوضح ان 40000 خلق منصب شغل سيكون ضروري في القترة 2002-2006 لامتصاص الطل الزائد للتشغيل و تحمل معدل بطالة من Ė 12-Ė 13 يكون ب خلق 80000 منصب كل سنة .

هده الصرامة أضرت بالعديد من المعاملات الديناميكية .

الشكل 2[1] : الطبقة العاملة التونسية بالنسبة للسكان .



الفئة الكلية / الفئة العاملة

- التحدي الثاني و هو ارتفاع الإنتاجية في العمل في لقطاع المصنع (1997-2001. ب 4.7+) و في القطاع الخصوصي (5.8+) تترجم العصرنة في القطاعات التنافسية التي تتواجد او ترغب بمواجهة المنافسة العالمية .

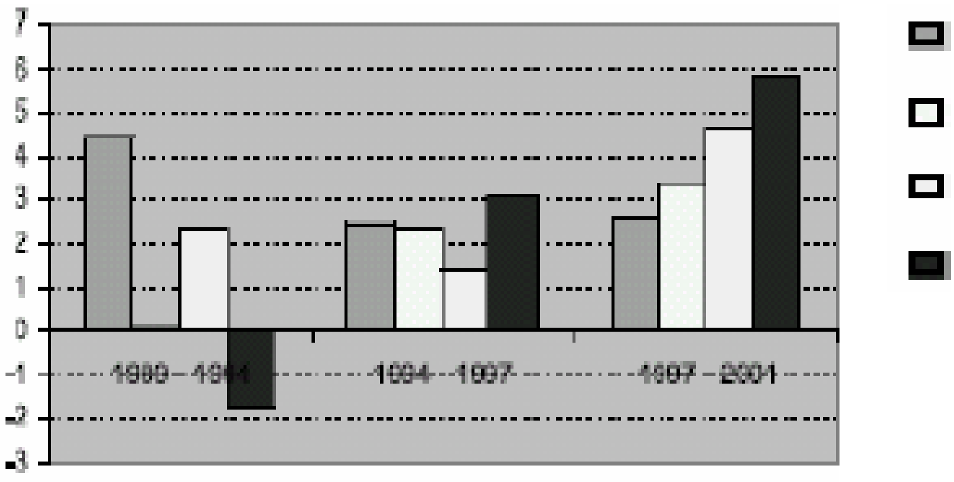
ادا كانت هامة فإنها تستدعي العودة الى تاريخ دول أسيا الشرقية تعجيل التنمية تحت على خلق مناصب الشغل .

[1]Hérve et E.filipiak., OP.CIT .

المخطط العاشر التونسي يعتمد كذلك على تنمية ب 5.6% من القطاع الصناعي و 7.5 % من قطاع الخدمات

البنك العالمي يأمل ان النسب يجب ان تكون موضوعة باحترام معدلات من 7.5% الى 11.5 % لامتصاص التدفق الزائد للسكان .

الشكل 03 : نسب تنمية الأنتاجية بالنسبة للقطاعات .



المعدل / الفترة

- ان التحدي الثالث: هو تجاوز مقاييس التطور المحدد لتونس على طول العشرين سنة الأخيرة للسماح بتعجيل التنمية .

أولا : تعاني من عجز هياكل الاستثمار الخاصة (بين 50% و 55 % للاستثمار الكلي في الفترة 1990-2000) .

أصبحت تحت اليوم على إستراتيجية تطور بنسبة عالية 60 % تجسد في افق 2006 .

بلوغ أهداف تقترح إعادة وضع الحكومة كمنظم حرية اقتصاد سريع .

تركيبة خلق العمل ، تدل على وزن لا يزال مهما للتشغيل غير المؤهل ، هدا الأخير يمثل اليوم 61 % من التشغيل بالمخزون و القسم الاكبر لخلق التشغيل يعتمد على عاملين غير مؤهلين .

إضافة الى الانحرافات الديمغرافية تعلن عن نمو قوي للسكان العاملين الدين اتبعوا تعليم عالي 8.3 اليوم ، 23 Ė في 2016 و المؤهلين اليوم 30 Ė و 40 Ė في 2016 .

نسبة البطالة للحاصلين على شهادات يمكن كذلك ان ترتفع من 10 Ė الى 28 Ė في 2016 ادا كانت التركيبة الحالية للتشغيل ثابتة .

2 . بعƯ نتائƲ برنامƲ تǚǍيل المƔسساǨ التونسية :

حتى نهاية ماي 2004، سجل برنامج تأهيل المؤسسات التونسية نتائج مشجعة جـدا فاقـت أحيانا الأهداف الأساسية المسطرة من طرف السلطات التونسية ، و يمكن ترجمـة دالـك عبـر المحاور التالية :

أ- ǝƾǶǸƦǂǳƢƥ ǧƢǨȀǳƢƥ Ƙǳǔǳ و ǳƢƬǷƢƦǳƢƥ ǂưǯ ǭǳǀǯ ǶǴǟ:

في نهاية ماي 2004 ، قدر عدد المؤسسات المنضمة الى برنامج التأهيـل 2950 مؤسسـة صناعية ، نصفها يفوق عدد أجرائها 10 أفراد مما يمثل 25Ė من مجموع المؤسسات الصناعية ، و في ماي 2003 ، كان عدد المؤسسات المنضمة ضمن هدا البرنامج 2594 و هدا يجعل وتيـرة النضمام تفوق 350 مؤسسة سنويا .

من بين المؤسسات المنضمة في برنامج التأهيل حصلت 1787 مؤسسة على موافقة لجنة القيادة و التوجيه نهاية ماي 2004 ، حيث يمثل هدا العدد نسبة 60Ė من مجموع المؤسسات المنضمة الى هدا البرنامج و 30Ė من مجموع المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 أفراد .

وفيما يلي جدول يبين تطور عدد الملفات المقبولة خلال الفترة 1996- 2004

ǁȂǘƫ ǳƾǟ ǧƢǨǴŭƢƥ ƨǳȂƦǬŭƢƥ ƨǴǷǂǳƢƥ ǲǿǷƘƬلتوƨǴƦǬŭ ǧƢǨǴŭƢƥ ǳƾǟ 1996- 2004

ƨǼǈǳƢ	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد ǧƢǨǴŭƢƥ ƨǳȂƦǬŭƢƥ	60	127	167	237	262	241	247	304	142

ƤǻƢǐŭƢ : أ. ǟƾƦǳ ǳƢƦǫ . ǧ ǳƢǸǟ ǳ ǳƢǯƢǸǯ ǳ ǲǿǷƘƬǳƢƥ ǳƢƥ ǅǻȂƬǳƢƥ اعلا ǪǧƢǷ ǳǈǼŭƢ .

و الجدول التالي يبين مدى تقدم و ارتفاع كتلة المنح المصروفة لتمويل تأهيل المؤسسات التونسية

[illegible]

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
16.0	126.3	250.1	392.4

[illegible]

[illegible] :

في ناهية ماي 2004 ، تم تسجيل حوالي 2746 مليون دينار تونسي (مايعادل 1950 مليون أورو) على شكل استثمارات ، حيث تمثل نسبة 12% استثمارات غير مادية أي في القطاعات الخدماتية الملحقة بالصناعة و 1% منها في مجال الدراسات و تشخيص حالة المؤسسات المرشحة للتأهيل .

أما بالنسبة لأهم الستثمارات المنجزة فمست قطاعي الصناعات التقليدية والنسيج مند العام 2000 ، انخفضت الاستثمارات في اطار تأهيل المؤسسات في مختلف القطاعات باستثناء قطاعي النسيج و الالبسة و الصناعية الكمياوية . هدا الانخفاض راجع لإنهاء معظم المؤسسات المرحلة الاولى من برنامج التأهيل 1996-2001 .

من بداية 2003 عاودت الاستثمارات في الارتفاع بالخصوص في قطاع الصناعات الغدائية و صناعة الجلود و الأحدية و كدالك الصناعات الاخرى المختلفة و هدا ناتج عن انطلاق المرحلة الثانية من برنامج تأهيل المؤسسات الممتد 2002-2006 .

انضمام المؤسسات في برنامج التأهيل حسب القطاعات

القطاعات	الصناعات الغذائية	الجلود و الاحدية	الصناعات الكمياوية	مواد البناء والخزف	الميكانيك والكهرباء	النسيج والالبسة	صناعات مختلفة	المجموع
الملفات المقبولة	260	134	95	96	204	735	264	1787
الملفات قيد الدراسة	174	83	64	109	171	389	165	1155
الملفات المرفوضة	3		1		4			8

مجمـــــــوع المؤسســـــات المنضمة	437	417	160	204	379	11274	429	2950

المصدر : نفس المرجع السابق .

و لمزيد من التوضيح الجدول التالي: [illegible] 1996- 2004 :

القطاعات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	*المجموع*
الصناعات الغذائية	30	102	117	99	89	79	29	78	19	*642*
الجلود و الاحدية	17	06	11	20	12	14	05	29	05	*119*
الصناعات الكمياوية	24	26	51	18	33	06	24	20	08	*293*
مواد البناء والخزف	13	04	48	52	141	187	30	10	08	*493*
الميكانيك والكهرباء	24	35	59	32	48	69	57	42	09	*375*
النسيج والالبسة	65	37	43	50	79	63	70	59	35	*501*
صناعات مختلفة	12	48	60	25	43	67	28	97	25	*405*
المجموع	*185*	*258*	*389*	*296*	*445*	*485*	*243*	*335*	*110*	*2746*

[illegible] : [illegible] .

3 . [illegible] P.M.N [illegible] :

حسب تحقيقات قدمت سنة 2002 من طرف BMNعلى 1103 مؤسسة حيث البرنامج مصـادق عليه من طرف لجنة القيادة (COPIL) تبين أن المؤسسة فرضت المنافسة في المحيط التنافسي المحلي و الدولي .

- 67 % منها قامت بالتنويع في منتجاتها ، و 78 % منها أضافت منتجات جديدة بتحسين سياق الإنتاج .
- نمو 82 % من المؤسسات قامت بتحسين معدل استعمال المعدات .
- 75 % تبنت برنامج النوعية و التثبيت .

- 69 % من المؤسسات إلتزمت بتجديد البنية و وظيفتها التجارية و محورت مجهوداتهـا في وضع إستراتيجية تنمية صادراتها .
- في الفترة الممتدة بين (1996-2001) لاحظ أن رقم أعمـال المؤسسـات لمجمـوع قطاعات أصحاب المصانع . و إرتفع رقم أعمال صادراتهم بـ 16 % في السـنة ، و لمجمـوع قطاعات أصحاب المصانع بـ 13 % .
- و التشغيل في المؤسسات التي تبنت إعادة الهيكلة وصل إلـى 4 % سـنويا ود 12 % لوظائف التأطير و لم يتطور إلا بـ 2.9 % لمجموع الصناعة .

[illegible]: 5 [illegible] (2004 [illegible]) ....

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	90	77	87	92	81	80	88
[illegible]	10	23	13	8	19	20	12

[illegible] : article de Hérve et E.filipiak.OP.CIT

حسب تحقيقات 2002 إلىBMN ، 95.5 % من المؤسسات المشاركة في البرنامج تعتقد أن هذا البرنامج حامل للتغيرات من ...(55.1 %) أو معتبرة (4.5 %) لتعتقد أنه لم يتغير شيء . فالمؤسسات الزراعية و مؤسسات الصناعة الميكانيكية ، و صناعة مواد البنـاء التـي تعتبـر التغيير مهم

بررت المؤسسات التزامها بـ PMN بالبحث عن أحسن إنتاجية(تحديث الأجهزة – تحسين النوعية و الحصول على تكنولوجيا جديدة).

ثم قدمت بعد ذلك بترتيب مهم تحسين التنظيم ، الدخول إلى الدعائم المالية ، معرفة جيدة بالسوق ،إتخاذ إستراتيجية جديدة للمؤسسة .

بعد إعادة الهيكلة ،رأت المؤسسات تحسن طرق عملهم ، و خاصة بسبب السيطرة التامة على نشاطاتها (معرفة جيدة بأسواقها ، معطيات مفصلة حول رقم أعمالها ، التحكم في الأسعار الوحدوية للمنتجات ...إلخ) .

في 2002 ، أكثر من نصف المؤسسات كانت حائزة على حدود التحكم الخاص بنشاطها ،مقابل 17 % قبل PMN .

إعادة الهيكلة دفعت العديد من المؤسسات إلى تجديد أسهمها التجارية (69.4 % من المؤسسات التي ثبتت المخطط صحة قوامها في ميدان المبيعات مقابل 22.3 فقط سابقا) ، و دفعت صادراتها (65،2 % كونت إستراتيجية التصدير) .

معظم المؤسسات عرفت تغيير نشاطات منتجاتها، و أظهرت تخوفات خاصة بتحسين نوعية المنتجات :74.4 % من بينها ، تعتمد في 2002 على مخطط النوعية ، مقابل 22.9 % منها قبل إعادة الهيكلة و عدد كبير من المؤسسات عمدت إلى خطوات التثبيت إلى المعايير الدولية. 67 % من بينها عدلت منتجاتها . (طورت 68.5 % من حالات منتجاتهم الجديدة و استغنت عن 34.1 من منتجاتها . و التقارير دلت على أن مجهودات إدخال تكنولوجيات جديدة صناعية و معلوماتية قامت بها المؤسسات.

قام برنامج إعادة التأهيل بتحسين مجموعة من المؤسسات، فيما يتعلق بالقدرات و التكوين . لقد كان الكثير منهم يعمد إلى وضع برامج التكوين البشرية، و السباق نحو التكوين المتواصل المطروح من طرف السلطات العمومية. هذا التركيز على القدرات جعل المؤسسات في الصعوبة عند البحث عن الإطارات المتخصصة خاصة الصناعية .

المؤسسات التي انخرطت في البرنامج لديها نظرة إيجابية حوله (BMN، مكتب الدراسات، CEPEX، المراكز التقنية) .

بالنسبة للتقسيمات المطلوبة من طرف مكتب إعادة الهيكلة، أعطت المؤسسات أهمية كبيرة للقدرة للحصول على إجابات مقبولة حول هذا البرنامج. الـ BMNحصل على 45.5 % من آراء إيجابية و معدل مقبول .

من خلال ما سبق ، يمكن القول إن التشخيص المبدئي لبرنامج تأهيل المؤسسات التونسية ايجـابي و هدا راجع لفعالية الجهاز المؤسساتي و مرونته و التحفيزات المقدمة من طرفه ، زيـادة علـى دلك تطور الجهاز المصرفي و المالي و الإداري و توفر الهياكل القاعدية المرافقة لهدا البرنامج ، زيادة على مستوى التكوين و وجود نسيج إنتاجي معتبر و متنوع ، و لكن وعلى حسب ذكر بعض الخبراء الاقتصاديين الدارسين لمراحل تطور برنامج التأهيل التونسي ، انه يجـب علـى تـونس مواصلة برنامجها لتحقيق نتائج أحسن .

خلاصة الفصل :

من خلال هدا الفصل أمكننا أن نستخلص:

- أن برنامج إعادة التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدول و بالتالي فإعادة التأهيل هي إجراء يسمح لمؤسسات الدول النامية للوصول إلى مستوى تنافسي في إطار عولمة المبادلات و ترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية،

- كذالك ان F.LIST و Paul KRUGMAN يدعوان الى حماية الصناعات الناشئة و مرافقتها حتى تصبح قادرة لمواجهة المنافسة و من تم نستطيع رفع الحماية عنها ، و كذالك وفي نفس السياق دعوا إلى ضرورة تأهيل الصناعات الناشئة في خلال مرحلة حمايتها عبر تدارك التفاوت و بمساعدة الدول النامية نظرا لخبراتهم والتكنولوجية المستعملة عندهم .
- إن التأهيل يتم من خلال أسس اقتصادي تعتمد في تحديدها على منطق كل من الاقتصاد الجزئي و الكلي و كدا القطاعي تدعو إلى تأهيل المؤسسات من منطق :
   أ- نحو تنافسية أكثر للمؤسسات
   ب- نمو منطق تسريع النمو
   ج- نحو منطق الاستدراك

- كذالك من خلال هدا الفصل درسنا برنامج التأهيل التونسي نظرا لكونها السباقة في هدا المجال و كدا كونها دولة عربية شقيقة.

حيث انه من خلال التشخيص المبدئي فإن برنامج التأهيل التونسي يعتبر إلى حد ما ايجابي و هذا راجع لفعالية الجهاز المؤسساتي و مرونته و التحفيزات المقدمة من طرفه ، زيادة على داك تطور الجهاز المصرفي و المالي و الإداري و توفر الهياكل القاعدية المرافقة لهدا البرنامج ، زيادة على مستوى التكوين و وجود نسيج إنتاجي معتبر و متنوع.، أي بمعنى أخر توافر الإرادة السياسية والاقتصادية في وقت واحد .

الفصل الرابع

برنامج اعادة تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

مقدمة الفصل :

ظل القطاع الصناعي في الجزائر تحت حماية إدارية لمدة طويلة بعد الاستقلال مما جعل منـه قطاعا ريعيا يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات مما يجعل الاقتصاد يدخل في أزمات حقيقيـة عند انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية, و للخروج من هذا الوضـع، شـرعت السـلطات الاقتصادية الجزائرية في بعض الإجراءات الإصلاحية التي تهدف إلى إنشاء قواعد متينة تدعم الإنتاج الصناعي و الفعلي بدل الإنتاج ألريعي، و كان أول إصلاح في سنة **1982** بإعادة هيكلة صناعية كانت تهدف من خلالها السياسة الاقتصادية الجزائرية إلى إزالة الطـابع الاحتكـاري لمختلف الأنشطة و ذلك بإعادة تدخل الدولة في ترخيص النشاط و تسـييره، و إعـادة تنظـيم القطاع و الانتقال من شركات ضخمة تحتكر نشاط فرع اقتصادي بأكمله إلى شركات ذات حجم صغير متخصصة في منتوج معين، و قد أعقب هذا الإصلاح تطهير هذه المؤسسات الإنتاجيـة ثم استقلاليتها.

إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة منها فقد أصبحت معظم إن لم نقل كل المؤسسات الصناعية رهن الإفلاس .مما أدى بالسلطات إلى تبني نهج اقتصادي جديد مبني عل أسس ليبرالية تم بموجبه اعتماد جملة من القرارات التصحيحية المفروضة من طرف صـندوق النقد الدولي بعد دخول الجزائر فترة الإعسار المالي الخارجي و قبولها لعملية جدولة ديونهـا و من أهم هذه القرارات التصحيحية إعادة الهيكلة الصناعية على الطريقة الليبرالية وهي مرحلـة البحث عن مجموعة الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم و توزيـع و عصـرنة جهـاز الإنتـاج الصناعي قصد رفع كفاءته و إمكانية تنافسه و إدماجه في السوق الدولية، و من أهـم أهـداف إعادة الهيكلة الصناعية , اعادة الاعتبار للقطاعات التي تعتبر أساس بعث النمو الاقتصادي من جديد لتخفيض البطالة وإدخال ثقافة تسييرية ترتكز على التطور و التحكم في التقنيات الجديـدة للتسيير من خلال الإدارة الفعالة للمواد البشرية. التكييف مع النسيج الصـناعي، و مـن هـذا المنطلق سوف تؤدي إعادة الهيكلة الصناعية إلى إعطاء الأولوية لمواصلة التصـنيع، و لكـن برؤى جديدة و مختلفة عن طريق إدخال القطاع الصناعي الوطني و الأجنبـي فـي العمليـة الإنتاجية و منحه جميع التحفيزات و الأدوات التي تمكنه من النهوض بالاقتصـاد الـوطني، و رفع القيمة المضافة و زيادة التشغيل .و بالفعل هو ما تجسد من خلال المصادقة علـى قـانون

الاستثمار **(93/12)**و إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و كذا خلق وكالات لتدعيم و ترقية الاستثمار مثل **APSI, CALPI, ANSEJ.**

و مع انفتاح الجزائر على الخارج من خلال استعدادها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفي ظل توقيعها على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية, تبنت الجزائر مجموعة من السياسات الإصلاحية خاصة في المجال الصناعي من أجل تهيئة المؤسسات الإنتاجية إلى المنافسة الخارجية التي ستنتج عن رفع الحماية عن الصناعات المحلية و ذلك من خلال برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الذي سيمول جزء منه المساعدات الأوروبية ضمن برنامج "ميدا". وقد تطلب إعداد و تطبيق هذا البرنامج تظافر جهود عدة هيئات و بإشراف وزارة إعادة الهيكلة و التنافسية الصناعية .

ومن خلال هدا الفصل سندرس ماهية برنامج التأهيل الجزائري ثم دراسة اهم البرامج المدمجة من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و في المبحث الرابع التطرق الى بعض نتائج التي استخلصت من هده البرامج .

المبحث الأول : لماذا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أن عالمية التبادلات و التغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثـة و الناجعـة فـي عملية التأهيل التي لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلـى المحـيط الاقتصادي ككل.

و لتمكين مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الإقتصادي، و لكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، و بالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، أعـدت الـوزارة برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وقبل التطرق الى هدا البرنامج ارتأينا ان ندرس ماهية واهداف و مستلزمات التأهيل في هدا المبحث .

المطلب الأول : مازلية برنامج التأهيل في الجزائر:

إن التأهيل بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة، وسيلة فعالة لتحقيق اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن حركية الاقتصاد العالمي.

و يمكن تحديد مفهوم برنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائـر، والـذي ينطبـق علـى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مستويين:

1 . على المستوى الكلي:

يرتبط برنامج التأهيل بدرجة كبيرة، بمتابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية مـن طـرف الدولة ، ولهذا فإن من واجب الدولة أن تواصل مسار مرافقتها للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تحديد سياسة إنتاجية قومية قادرة على متابعة التوجهات الكبرى للاقتصـاد العـالمي، وضـمان الشروط الضرورية لتطور هذه المؤسسات.

2. على المستوى الجزئي:

أي على مستوى المؤسسة، فإن التأهيل يجب أن يعرف على أنه إجراء جد دقيق ومركـز، بحيث يتعلق هذا الإجراء ويخص مجمل المجالات الواجب تقييمها قبل الانطلاق في سلسـلة مـن

الإجراءات في جميع النواحي (التقنية ، التنظيمية ، المالية والتسييرية) من أجل تحسين التنافسية للمؤسسة.

إذن، فبرنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية عبارة عن ": مجموعة الإجـراءات التـي تتخذها الدولة قصد تحسين موقع المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لهـا هـدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمـة المبـادلات وتـرابط العلاقـات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية.ولا يمكن تحقيق برنامج التأهيل إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجيـة، الاستثمارية والتسويقية1"

يمكن القول كذلك " أن التأهيل يقتصر على زيادة ورفع القيم، وتطبيقات التسيير، وتحسـين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبليين وذلكضمن آجال محددة ودقيقة2"

إذن، فالهدف من التأهيل هو " السماح للمؤسسة بالعمل والمكافحة من أجل ضـمان اسـتمراريتها وتطورها في محيط اقتصادي مستقبلي منفتح تحكمه عدة متطلبات و أنة جد تنافسي"

3. دوافع التأهيل:

إن الأسباب والدوافع التي أدت بالجزائر إلى حتمية تكييف وتحضير مؤسسـاتها للانـدماج فـي الاقتصاد العالمي تكمن في مجموعة من العوامل خارجية و داخلية فرضت على الجزائـر ان تتخد هده الخطوة وهي :

1-1. التحديات: يعرف الاقتصاد الوطني انفتاح كبير على العالم الخارجي في إطار ما يسمى بظاهرة العولمة وهذا من خلال الإنظمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة وإمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و عليه فان المؤسسات الجزائرية ستعاني من تحديات المنافسـة الخارجية نتيجة لموجة التحرر الاقتصادي ،الاندماج ضمن فضاءات المناطق ذات التبادل الحر.

---

1 - أ .ȁ٣ ... [illegible]

2 - [illegible] .

كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية، بعض المشاكل والصعوبات التي تحد منقدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.وتتمثل أهم هذه الصعوبات و كما دكرنا سابقا فيما يلي:

2-1. صعوبات مالية :

1-2-1. الصعوبات التمويلية :من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك نجد

1) ارتفاع أسعار الفائدة على القروض.

2) قصر فترة سداد القروض.

3) تعدد إجراءات الحصول على القروض.

4) عدم توفر الوعي المصرفي لدى أصحاب المؤسسات وعدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك.

5) عدم منح إعفاءات وامتيازات خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6) محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطة والأولويات.

1-2-2. الصعوبات الجبائية: أهم مشكل يعاني منه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الاستغلالية العادية، بالإضافة إلى تطبيق الرسم الإضافي الخاص الذي انعكس سلبا على القطاع.كما يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة الأمر الذي حال دون إعطاء فرص استثمارية سواء وطنية أو أجنبية.

1-3 - عدم العقلانية في التصرف والاستخدام :حيث طغت التصرفات الخاطئة والاستخدامات السيئة للطاقات البشرية والإمكانيات المادية المتوفرة، وإن أستخدمت أحيانا بشكل مقبول فهي بطرق وأساليب قديمة وبتكاليف جد مرتفعة، مما أثر على كمية ونوعية وتكاليف الإنتاج، ومع الجهود التي تبذل في كل مرة إلا أن مؤسساتنا الوطنية لا زالت تعاني من مشاكل داخلية عديدة أهمها:

عدم التحكم الجيد في التموين من المواد الأولية خاصة المستوردة منها) وهي كثيرة (مقابل مختلف أشكال الإسراف والتبذير مجسد أساسا في الإستهلاك العشوائي للمواد، ضعف إستعمال التكنولوجيا، وقدم التجهيزات المستعملة التي لم تجدد لصعوبة ذلك، التنظيم المعتمد في جل مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ذات نمط تقاولي أو وظيفي تقريبا بحيث تعطي للمسير الدور الأساس في مجال الإنفراد باتخاذ القرارات (مختلف أنواع القرارات) دون الرجوع إلى المشورة.

عدم تشجيع الإبداع من قبل المسيرين، وانعدام سياسة وطنية واضحة تشجع تبني نتائج البحث العلمي من قبل المؤسسات، بل انعدام حتى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحث العلمي.

كما انه لا تلجا المؤسسات إلى تدريب وتكوين و رسكلة عمالها نتيجة للصعوبات المالية.بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار في العنصر البشري وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية.حيث صنفت الجزائر في هذا الإطار في المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية، من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة_ UNESCO _

1-4. مشكل البيروقراطية و العقار الصناعي: من أبرز المشاكل التي تواجها المستثمرين هي :

1-4-1.الصعوبات الآدارية.: لا زال المستثمرين يعانون الكثير من المشاكل ويواجهون العديد من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية، فمن لحظة ميلاد فكرة الاستثمار إلى أن يتجسد المشروع على ارض الواقع ، المستثمر عليه أن يتخطى 30 مرحلة قبل الحصول على الترخيص لإقامة المشروع ، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من3 الى4 . 5.سنوات .

1-4-2- الصعوبات الخاصة با لعقار : من بين العراقيل التي تواجه المستثمرين هو عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية ومناطق النشاط .حيث قدرت نسبة المناطق الصناعية في حالة مزرية ب % 20 من محيط

المناطق الصناعية يوجد في وضعية سيئة في منطقة الوسط فيما تتعدى (النسبة % 43 في الشر ق و62 % في الغرب .

1-5.صعوبة الحصول على المعلومة : يعتبر ا لحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة و المحينة من المشاكل العويصة التي تصطدم بها المؤسسات في رسم سياساتها الإنتاجية ومخططاتها التسويقية لعدم توفر مراكز مختصة في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية.

1-6- الصعوبات التسويقية : تتمثل الصعوبات التسويقية في أنه لا توجـد منافـذ تسـويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلا عن ضيق السوق المحلي،وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق و نقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراءات البحوث التسويقية خاصةفي مجال دراسة الأسواق وأسـاليب النقـل ، والتوزيع ، والتعبئة، والتغليف، وأذوا ق المستهلكين...الخ .الأمر الذي يحـد مـن قـدرة هـذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

المطلب الثاني: أهداف و مستلزمات التأهيل :

ان برنامج إعادة تأهيل الجزائري له أهداف منتظرة منه من اجل الرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دلك بتحسينه وجعله تنافسي، و لكن من اجل بلوغ هده الأهداف يجـب أن تتوفر بعض الشروط متمثلة في مستلزمات التأهيل .و قبل التطرق الى متطلبـات التأهيـل يجب معرف بماذا تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما لهدا العنصر من أهمية فـي تشخيص الحالة و مساعدة البرنامج التأهيل من أجل ان يبلغ مراده .

1. أهداف برنامج التأهيل الجزائري :

تتمثل أهداف التأهيل في:

1-1. **تحسين تسييرا لمؤسسات :** تسعى برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية فـي مرحلة موالية .ويتم ذلك بإدخال مجموعة من التغييرات الهامة على أسـاليب و طـرق التسـيير

والإنتاج بغية الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، و تنمية الكفاءات البشـرية، و التنميـة والبحث في وظيفة التسويق.

-تنمية مشاريع الشراكة مع المؤسسات الخارجية.

-ترقية المؤهلات المهنية.

-استخدام تقنيات التحليل المالي في تدبير الأموال وتوظيفها.

-ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال المؤسسـات للتكنولوجيـات الحديثـة للإعـلام والاتصال.

-تفعيل وظيفة البحث والعمل على إنشاء مخابر بالتعـاون مـع الجامعـات ومخـابر البحـث المتخصصة على النسق المعمول به في الدول المتقدمة.

-اكتساب التكنولوجيا .

-تحسين الجودة أو النوعية للحيازة على معايير العامة للنوعية العالمية للايزو.

1-2. تحسين تنافسية المؤسسات : إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى القطاع إلى الوصول إليها، فإذا قمنا بمراجعة المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، سنلاحظ أن عملية التأهيل يهدف أساس ا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصرا أو عامل التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنـا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها .وتتم عملية تحسين التنافسية من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجالي التسيير والتنظيم وهذا للتحكم في التكاليف والالتزام بالمواصفات والمقـاييس الدوليـة المتعلقة بالنوعية، وتحسين القدرة التسيرية لدى مسيري المؤسسات وهذا بتزويدهم بمفهوم " ثقافة

[1] - [illegible] 18/1 [illegible] 12 [illegible] 2001

المؤسسة و التقاول2" من جهة، و بتوفير محيط ملائم لها من جهة أخرى.وذلك بإجراء تعـديلات في جميع مكوناته . وتوفير المعلومات الاقتصادية لتطوير تنافسية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

يترتب على التأهيل زيادة درجة المنافسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى توليـد حافز على التجديد، وتساعد على ظهور منظمين و إداريين أكثر كفاءة على إدارة المؤسسـات .

ونتيجة لهذه التغيرات فإنه من المتوقع نظريا أن يتولد على عملية التأهيل زي ادة الكفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية إما في شكل زيادة في الإنتاج باستخدام نفس القدر من المورد أو تقليـل كميـة المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الإنتاج أو أكثر أو في شكل تحسين نوعية الإنتاج.

1-3. توفير مناصب الشغل : تعاني الجزائر كبقية البلدان النامية من مشاكل البطالـة، وكـون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أثبتت قدرتها على التخفيف من حدت هده الظاهرة بخلق فرصـا منتجة للعمل، تحاو ل الحكومة أن تهيئ جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على الساهم ة في التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة .فالاهتمـام المعطى للمؤسسة يهدف ليس فقط إلى الحفاظ على مناصب التشغيل الحالية، ب ل يهدف إلى خلق وظائف جديدة وذلك لاعتمادها على اليد العاملة أكثر من اعتمادها على رأس المـال مـن جهـة وأيضا(لسهولة إقامتها وتوزيعها على نطاق واسع) .

2. تأثير المحيط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

نتفق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من الكائنات الموجودة تؤثر وتتأثر بمحيطها التي تعيش فيه، فهي بذلك ملزمة بأن تأخذمكونات هذا المحيط ومتغيراته بعين الاعتبار عند وضع إستراتيجياتها وسياساتها المختلفة، ويقصد بمحيط المؤسسة " :القوى أو المتغيرات التي تتأثر بهـا المنشأة ولا تستطيع الرقابة عليها، ولكن يمكن الإفادة منها 1 " .

وتتكون هذه القوى أو هذه المتغيرات عموما من :

2- [illegible] 17 و 18 [illegible] 2006 .

1- د .ميلود تومي ،مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17و 18 أفريل2006 .

2-1. المحيط الاقتصادي : والمتمثلة أساسا في العملاء والموردين والبنوك والمنافسين...وغيرهم من المتعاملين والنشطين في هذا المجال، وتتكون مخرجات المؤسسة كنظام في هذا المحيط من مختلف المنتجات من السلع والخدمات بأنواع وكميات ومواصفات محددة تبعا لاحتياجات المستهلكين والمستعملين وطبيعة ودرجة المنافسة، أما مدخلاتها فتتكون من طاقة وعمل ومواد أولية ومعلومات وتمويل ...وغيرها من الضروريات لإنجاز النشاط.

2-2. المحيط الاجتماعي :متمثلة في الهيئات العمالية، جمعيات المستهلكين، ومكونات المجتمع المدني الأخرى التي تعتني بهذا المجال، كما تتجسد هذه القوى من خلال العلاقات الإنسانية الموجودة بين العمال بداخلها.

2-3. المحيط السياسية والقانونية :وتظهر من خلال المحددات والضوابط القانونية والتشريعية، ولهذه الأخيرة تأثيرات جد قوية على سلوك المؤسسات بل على بقائها وإستمرارها خاصة من ناحية الإستقرار السياسي والمؤسساتي والتشريعي.

2-4. المحيط التقني: (القوى التكنولوجية) وهذه القوى تظهر من خلال العلاقات التبادلية المستمرة من أجل مواكبة التطور التقني، سواء أكان ذلك من خلال :تجديد وتحديث وتطوير الآلات والمعدات..، أو من خلال تطوير أساليب وبرامج وتقنيات الإنتاج والتسيير.

وكيف ما كانت مكونات هذا المحيط ومكانته داخلي أو خارجي، فهو دوما في علاقة مباشرة دائمة التأثير والتأثر مع المؤسسة التي تسعى دوما من خلال المنطق الاقتصادي إلى تحقيق التأثير الإيجابي.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر محتم عليها خلال هذه المدة القصيرة من عمرها بضرورة التأثير الإيجابي، وسرعة التفاعل والتأقلم مع المتغيرات الجديدة المتتالية لهذا المحيط الصعب ذو الواقع المحلي و الأورو -متوسطي والعالمي، دون أن تمتلك بعد القدرة والأدوات الفعلية الضرورية التي تمكنها من ذلك، لذا نعتقد بضرورة تدخل السلطات العمومية بآلياتها المختلفة لوضع وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة ، وأن تعمل على إخراج هذه المؤسسات من

هذا النفق باتخاذ مجموعة الإجراءات اللازمة وأن توفر المستلزمات الضرورية . وهذا ما جعلنا نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على بعض العناصر المتعلقة بمتطلبات التأهيل.

3. مستلزمات التأهيل :

3-1 . التخطيط الأستراتيجي :تتعلق العملية بتحضير الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها .حيث يعتبر التخطيط الاستراتيجي بعملية تجديد نظامي .فهو يقدم إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل . يهدف التخطيط الاستراتيجي إلى في أخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة، كما يهدف إلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير و تكييف خدماتها ونشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

3-2 . تأهيل العنصر البشري : لا يمكننا الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة دون التركيز عن تأهيل العنصر البشري فيها، ففي مؤتمر عن الموارد البشرية عرض مدير التطوير لشركة بلجيكية وجهات نظره حول تحويل أعمال الشركة في العقود القادمة، في رأيه " أن المنظمات اليوم لا يمكن أن تستمر في البقاء كما هي عليه الآن، بدلا من ذلك، سوف يكون هناك نوعان من المنظمات، أولا سوف تنتشر الشركات العملاقة على مستوى العالم، و تسيطر تقريبا على كل المرافق، المنتجات و الخدمات، ثانيا سوف توجد المنظمات القائمة على الأفراد، حيث يديرها مهنيون مؤهلون تقنيا، سوف تتعامل هذه المنظمات الصغيرة مع سلع و خدمات معينة" ، إن مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة إن أرادت أن تبقى متنافسة فإن العامل الأهم الذي يمكن أن يوفر لها الميزة التنافسية هو أفرادها، لأن العمالة المزودة بالمعارف مسألة محورية، إن التأكيد على ضرورة تأهيل الموارد البشرية على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينبع على عدة عوامل أهمها:

-زيادة الوعي بأهمية الموارد البشرية و أهميتها كأصل من أصول المؤسسة.

-تأثير تكنولوجيا المعلومات.

-العمل على تحسين الإنتاجية و المساءلة عن النتائج.

-الحصول على الولاء التنظيمي.

-التركيز على تطوير نظام تقييم الأداء الذي يؤدي إلى تحسينات في الأداء و يزيد من الإنتاجية.

و من هذا المنطلق يمكن اعتبار الفترة التي يمضيها الفرد في التعليم و التدريب و اكتساب المهارات كعملية خلق رأس المال البشري تماما مثل عملية صناعة الآلات و البناء التي تخلق رأس مال المادي أو السلعي .و هو ما يسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التحكم أكثر في التكنولوجيات الحديثة، و الاستجابة بسرعة للتغيير و إدارته في ظل المنافسة و تحرير التجارة الخارجية.

3-3. العمل بمعايير وقياسات النوعية : حتى يتسنى للمؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مستوى المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات ، حيث لا يمكن في يومنا هدا لأية مؤسسة أن تكون تنافسية بغياب مواصفات الجودة، مواصفات المواد الأولية، المواد المصنعة، مواد التعبئة والتغليف.

3-4 . التجديد التكنولوجي : ان إستراتيجية التجديد التكنولوجي تحتل الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لأن التجديد أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسة وللاقتصاد ككل ، وعليه يجب أ ن يكون التجديد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات ، التجديد في المنتجات ، التجديد في العمليات ، التجديد في التنظيم ، التجديد في الموارد البشرية... الخ.

3-5. تأهيل الجهاز المصرفي:

يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها خاصة مع حل مشكلة الضمانات وهذا مع إنشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات وكذا صندوق رأس مال المخاطرة .كما يجب إعادة التفكير في طريقة تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى لعملها من أجل جلب المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها.

3-6. إقامة نظام معلومات خاص بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لقد أدت التطورات الحديثة في مجالات الأعمال إلى زيادة الحاجة إلى معلومات عن الجوانب المختلفة للمؤسسات و الأنشطة، و لا شك أن إقامة نظام متخصص لتوفير هذه المعلومات يرفع من كفاءة و فعالية و أداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعد نظم المعلومات المصدر الحيوي الذي يزود قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمعلومات السليمة المتجددة في المكان و الزمان المناسبين، بحيث تعكس التفاعل الذي يحدث في بيئة هذه المؤسسات، و بينها و بين البيئة الخارجية ككل، تجمع ما بها من مؤثرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية و تقنية، بحيث تساهم معلومات البيئة الداخلية و الخارجية بزيادة قدرة القطاع و كذا المؤسسات برسم الخطط و السياسات الصحيحة و النجاح في تحقيقها، و إيجاد التنسيق المتكامل بين العوامل المختلفة.

إن قيام نظام معلومات لهذا القطاع سيسمح بتبسيط س الإجراءات و تخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية، قصد تشجيع و ترقية استثمار الأنشطة الإنتاجية، و كذا تنمية كل العمليات التي من شأنها تحقيق الفعالية فيما بين القطاعات التي تولي أهمية للاستثمار .كما يفيد إقامة هذا النظام للمعلومات بأخذ إجراءات لحماية منتوج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تدفق السلع الأجنبية، و ذلك من خلال العناصر التالية:

-إجراءات حماية الصناعات الناشئة.

-إجراءات الحماية الرامية إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات

3-7. التسويق : على المؤسسات أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

-تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين.

-الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة.

-العمل على تنشيط مبيعات منتجات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاسواق المحلية والخارجية.

المبحث الثاني: جهود الدولة الجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة

إن إمضاء المعاهدة الدولية في جوان **2000** والتي تسمح بانضمام المؤسسات الصـغيرة والمتوسطة للاقتصاد العالمي يجبر هذه الأخيرة من رفع كفاءتها و قدرتها التنافسية خاصة أيضا مع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و اتفاقية الشراكة الأورو- متوسـطية. لـذا اعتمـدت الجزائر بالاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لعلى النقطة الهامة في هذا الجانب تكمن في برامج تأهيل هذه المؤسسات .

ولتحقيق هدا تظافرت عدة جهود من خلال جهود الدولـة الجزائريـة متمثلـة فـي و زارة الصناعة و وزارة المؤسسات المتوسطة والمصغرة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي بمؤسساته و أجهزته و في ما يلي سنتناول برنامج التأهيل الصناعي تحت اشراف وزارة الصناعة وإعـادة الهيكلة ، بالإضافة الى برنامج التأهيل الذي اتخدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول : التأهيل الصناعي

يسعى برنامج التأهيل الصناعي إلى دعم و مرافقة المؤسسـات المتوسـطة والصـغيرة الصناعية العمومية والخاصة لترقية التنافسيةالصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية ، ومصرفية ،إدارية ، جبائية ، اجتماعية .. الخ.

1. مبادئ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية:

تمثلت مبادئ برنامج تأهيل الصناعي في ما يلي :

أ- المبدأ الأول:

يهدف إلى توجيه السياسات العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وذلك فيما يخص هيكلة القطاع الصناعي ويكون هذا عنطريق النقاط التالية:

-وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه.

-وضع برنامج تحسسي وإعلامي لتوضيح السياسة الصناعية العامة لمختلف المتعاملين.

-وضع سياسة صناعية لاستخدامها كعامل مدعم ومساعد لبرامج الإسناد.

ب- المبدأ الثاني:

تتمثل مهمة برنامج تأهيل المؤسسات في إبراز الهيئات المرافقة للمؤسسة في إطـار مجوداتهـا لإعادة هيكلة مصالحها ويكون ذلك عن طريق:

-تنظيم الدورات التكوينية المتخصصة.

-تنظيم تسيير المناطق الحرة.

-إشراك البنوك والمؤسسات المالية.

ج - المبدأ الثالث:

يعد برنامج التأهيل مسار تحسين قدرات المؤسسة عن طريق إدخال مناهج وطرق جديـدة لـدى المؤسسات.

كما سبق وان اشرنا أن برنامج التأهيل ليس إجباري وإنما على المؤسسة اخذ زمام المبادرة وتقديم طلبها للانضمام في هذا البرنامج حيث تتمثل العمليات المستهدفة في:

-الدراسات الاستراتيجية والتشخيص الذاتي أو خارجي ورسم مخطط التأهيل.

-الاستثمارات في الموارد المادية (تجهيزات الإنتـاج، الإعـلام الآلـي، التخـزين والشـحن، المخابر...إلخ).

2. الإطار التنظيمي لبرنامج إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية:

إن تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المؤسسات في محيط مركب و صعب كما هو الحـال فـي الجزائر يتطلب الاعتماد على المساعدة من طرف الدولة, المؤسسة, الهيئات المالية والممثلـين الآخرين. ومنذ 1996 فان الحكومة الجزائرية قد قامت بتبني برنامج لتحسين التنافسية ودعـم إعادة الهيكلة الصناعية في الجزائر. متجسدا في برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الذي يتطلـب تظافر عدة جهات من اجل إنجاحه ومن بينها 222الهيئات التي تم تنصيبها من طـرف الدولـة لمتابعة, تنفيـذ و تمويل هذا البرنامج وهي :

الإدارة العامة لإعادة الهيكلة الصناعية.

اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية.

صندوق ترقية المنافسة الصناعية.

مصالح الدعم و كذلك المراكز التقنية المتخصصة، و مكاتب الدراسات و المستشارين.

1-2. الهيئــــات المكلفة بتنفيذ و متابعة إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية:

1-الإدارة العامة لإعادة الهيكلة الصناعية: وهي مديرية تابعة لوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة وتتكفل هذه الإدارة بالأنشطة التالية:

- الربط ما بين لوسائل القانونية والمالية لصندوق ترقية المنافسة الصناعية.
- التعريف بالشروط التقنية, المالية والتنظيمية لنشاط برنامج إعادة التأهيل.
- معالجة الملفات المقدمة، ووضع تحت تصرف اللجنة البرامج القادرة علـى ضـمان ترقيـة المنافسة.
- تسيير الاقتصاد العام للمشروع و تحديد الهياكل و المنظمات التي تؤسس واجهة هذا النشاط.
- ضمان الأمانة التقنية للجنة الوطنية للمنافسة الصناعية.
- ترقية برامج التكوين نحو الاختصاصات التي تدخل في برنامج إعادة التأهيل.
- تحديد حاجات المؤسسات و الإدارات من الإعلام.

2. اللجنة الوطنية للتنـافسية الصنـاعية:

تأسست هذه اللجنة بناءا على المرسوم رقم **192-2000** لـ **16** جويليـة **2000**، و بـدأت نشاطها في **15**سبتمبر **.2001**

تترأس هذه اللجنة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و تتكون من الأعضاء التالية:

ممثل عن وزارة الصناعة.

ممثل عن وزارة المالية.

ممثل عن وزارة المساهمة و ترقية الاستثمارات.

ممثل عن وزارة التجارة.

ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية.

ممثل عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ممثل عن الوزارة المكلفة بالغرفة التجارية و الصناعية الجزائرية.

ولقد تأسست هذه اللجنة لتـحقيق الأهـداف التـاليـة :

- تحضير الاتفاقيات ما بين وزارة الصناعة و اعادة الهيكلة و المؤسسة المستفيدة.
- اقتراح الأنشطة التي تساهم في نمو و ترقية المنافسة الصناعية.
- متابعة و تطوير برامج النشاط لصندوق ترقية المنافسة الصناعية.
- معالجة الطلبات المعروضة من طرف المؤسسات المترشحة للحصـول علـى المسـاعدات المالية.
- تحديد شروط اختيار المؤسسات ، و كذلك الاجراءات اللازمة للاستفادة من مساعدة الدولـة من خلال صندوق ترقية المنافسة الصناعية.
- الاضطلاع على طلبات تمويل النفقات المرتبطة بتحسين محيط المؤسسة المنتجة أو الخدمات المرتبطة بالصناعة.

2-2 الهيئات المكلفة بتمويل إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية :

1. صنـ ـ ـ ـ ـدوق ترقية المنافسة الصناعية:

هو صندوق مرتبط بالمؤسسات التي تقوم بتقديم مساعدات مالية لحماية المؤسسات من جهة و هياكل الدعم من جهة أخرى.

أ) المساعدات المالية الموجهة للمؤسسات: و يتعلق الأمر بتغطية جزء من نفقـات المؤسسـة الموجهة إلى:

التشخيص الاستراتيجي العام و مخطط إعادة التأهيل.

الاستثمارات غير المادية.

الاستثمارات المادية.

ب) المساعدات المالية الموجهة لهياكل الدعم: يتعلق الأمر بالمساعدات المالية الموجهة لتغطية النفقات المرتبطة بـ :

كل الأنشطة التي تساهم في تطوير المنافسة الصناعية.

كل الأنشطة التي لها علاقة مع برامج إعادة تنشيط المناطق الصناعية و مناطق النشاط.

مساعدات العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسات المنتجة أو الخدمات المرتبطة بالصناعة خاصة تلك التي تهدف إلى تحسين الجودة، التكوين، البحث...ألخ.

2.2.1 الصنـ ـ ـ ـاديق الخاصة الأخرى المرتبطة بالمؤسسة:

بالاظافة إلى الصندوق المخصص لترقية التنافسية الصناعية فان هناك صـناديق أخـرى قـد تساهم في عملية إعادة تأهيل المؤسسات ومن هذه الصناديق نذكر:

صندوق تهيئـ ـ ـ ـة الإقليم.

الصندوق الخاص بترقية مناطق الجنوب.

الصندوق الوطني للبيئـ ـة.

صندوق تطوير و دعم القطاع الفلاحي.

صندوق ترقية التكوين المتواصل المهني.

الصندوق الخاص بترقية الصادرات.

3.2 البنـــوك والهيئـــات التقنيـــة :

أ) البنـوك : يعتبـر دور البنوك والهيئات المالية مهما في نجاح برنامج التأهيل نظـرا لكونها المرافق المالي المميز والمستشار المقرب للمؤسسة. و من هذا المنطلق لابد من تكييـف البنوك حتى تساهم في عملية إعادة التأهيل و ذلك من خلال تعزيزها بهياكل تقييم المشـاريع و المخاطرة و كذا تكوين إطاراتها ببرمجة و إعداد مخططات لـذلك ,وتحقيـق التنسـيق بـين المؤسسات و البنك من خلال تنصيب هياكل لذلك .

ب)- المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** :

لقد حضي الاستثمار باهتمام كبير في السنوات الأخيرة و قد تجلى ذلك في تعديل التشـريعات الخاصة به توجت بصدور قانون الاستثمار في أوت 2001 وأهم ما يميـزه إنشـاء شبـاك وحيـد (لا مركزي) (**Guichet unique**) على شكل الوكالة الوطنيـة لتطـوير الاسـتثمار (**ANDI**) تضم كل الهيئات ذات العلاقة في الاستثمار وإصدار التراخيص.

وهذه الوكالة أو المؤسسة عبارة عن مؤسسة عامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية وتمتد في كل الولايات وتنوي فتح فروع أو مكاتب تمثيل في الخارج.

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل الخدمات والإدارة والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين. وتعمل المؤسسة على التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال فترة الإعفاء من بعض الضرائب والرسوم (التشريع الجديد عزز هذه الإعفاءات).و تقوم الوكالة بإدارة صندوق دعم الاستثمار الذي يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثنائية التي تمنحها الدولة.

ج) بورصة المناولة **Bourse de Traitance** :

تعتبر بورصة الجزائر للمناولة والشراكة (**BASTP**) جمعية ذات منفعة عمومية لا تهدف للربح، أنشئت سنة 1994 بموجب تعليمة **PNUD** و**ONUDI** بدعم من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.

وتتمثل **BASP** في مركز للمعلومات التقنية الصناعية (بنك المعطيات **Banque de données**) وترقية المعالجة الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستعمال الأمثال للطاقات المتوفرة أو التي يمكن إنشاؤها.

كما أنها تعتبر أداة مساعدة للشركاء المتواجدين وخاصة الصناعات الصغيرة المتوسطة، كما تسعى لتطوير الصادرات وزيادة الاندماج الصناعي الوطني وذلك بتعويض الاستيراد، المشاركة في زيادة الإنتاجية، المر دودية وتحسين النوعية والتسيير.

إن أهم المهام التي تقوم بها بورصات المناولة والشراكة (**BASTP**) والمحددة حسب منظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعي تتمثل ف :

القيام بإحصاء المعلومات التقنية الصناعية من أجل دراسة إمكانيات المناولة،ترقية العلاقات بين المؤسسات في مجال المناولة والشراكة،ترقية العلاقات بين المؤسسات في مجال تعويض المتوجات المستوردة،تمكين مؤطري المشاريع الصناعية من وضع منهج منظم للاستثمارات، التمكين من الاستعمال الأمثل للطاقات الإنتاجية، تقديم مساعدة تقنية في مجال التسيير لتحسين قدرات وحدات المناولة (**Sous-Traitance**)، تنظيم ملتقيات ومؤتمرات بين أصحاب العرض وأصحاب الطلبات، نشر تقرير معلومات الاتصال التقنية والاقتصادية المتعلقة بفرص المناولة والشراكة.

د) مكـ ـاتب الدراسـ ـات :

تلعب مكاتب الدراسات دورا مهما يتجسد في كل مراحل تنفيذ برنامج إعادة الـتأهيل بدءا مـ ـن التشخيص، وضع إستراتيجيات، التنظيم، أنظمة المعلومـ ـات والتسـ ـيير المعلوماتيـ ـة...، ممـ ـا يستدعي هيكلتها وارتباطها مع مكاتب أجنبيـ ـة لاكتسـ ـاب المهـ ـارات، المراجـ ـع والتجـ ـارب الضرورية.

5- مراكز الموارد التقنية :

وتعتبر قليلة نسبيا مقارنة بما تحتاجه المؤسسات , لذلك وجب على القطاع العام أن يعمل علـ ـى تغطية هذا العجز بتنظيم وبعث العلاقة بين الدولة والمؤسسات.الى جانب الدور الهام لكل مـ ـن المعهد الجزائري للتقيـ ـ ـ ـس (**IANOR**) والمعهد الجزائري للملكية الصـ ـناعية (**INAPI**) التابعتا لوزارة الصناعة في مجالات الجودة، الملكية الصناعية.

6- هيئات التكوين:

أنشأت وزارة الصناعة مجموعة من الهيئات أو المعاهد المكلفة بإعداد إطارات فـ ـي الميـ ـدان الصناعي إلا أنه لابد من عصرنتها وتطويرها من أجل تحسين وتطوير نوعية التكوين وجعلـ ـه يتناسب مع متطلبات السوق.

3- البرنامج الوطني لإعادة التأهيل:

أعدت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة وبرنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسـ ـات الصـ ـغيرة و المتوسطة بقيمة **01**مليار دينار سنويا, يمتد إلى غاية سنة 2006 و ذلك لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، حتى تصبح منافسة لنظيراتها في العـ ـالم.و يهدف هذا البرنامج إلى:

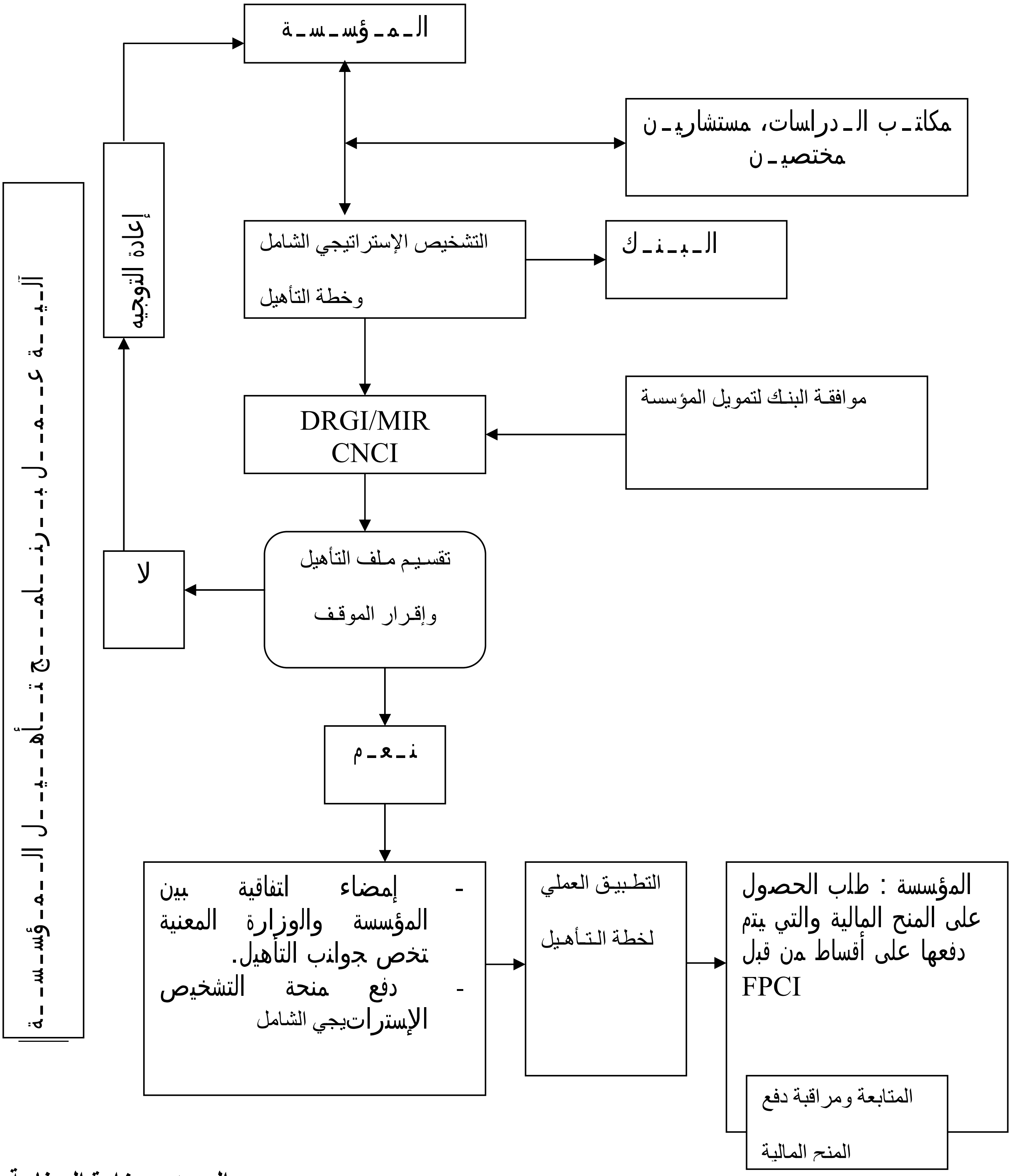
- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع نشـ ـاط و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيـ ـات المحليـ ـة المتـ ـوفرة و قدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية و تطور جهوي للقطاع.

- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي و فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مكونات محيطها القريب.
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة و مخطط تأهيلها .
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين و تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (**ISO**) و مخططات التسويق .
- تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج .

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الذي باشرته الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة، و حسب الرزنامة التي وضعتها وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة ,يمر بثلاثة مراحل امتدت المرحلة الأولى منه من سنة **2000**إلى**2002** ، أما الثانية فهي تمتد ما بين سنة **2002**و حتى **2005**، و الأخيرة ستدوم من سنة **2006** إلى**2008** .

وبالنسبة إلى خطة سير إعادة التأهيل في الجزائر، فيلخصها الشكل الموالي الذي وضعته وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

الشكل رقم (02) يمثل مخطط يبين آلية عمل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموضوع من قبل وزارة الصناعة.



المصدر: وزارة الصناعة

ان الإجراءات المتعلقة بتنفيذ برنامج اعادة التأهيل تمر بمرحلتين هما :

3-1. المرحـ ـ ـ ـلة الأولى:

تقوم مكاتب الدراسات أو المستشارين المختارين مـ ـن طـ ـرف مسـ ـؤولي المؤسسـ ـة بدراسـ ـة وتشخيص إستراتيجي شامل ووضع مخطط تأهيل المؤسسة المعنية.

ترفق هذه الدراسة بطلب إعانات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسـ ـية الصـ ـناعية. وبعـ ـد خضوعها لشروط قابلية الاستفادة والإجراءات المحددة مـ ـن طرف اللجنـ ـة الوطنية للتنافسـ ـية الصناعيـ ـة **(Conseil National de la Compétitivité Industrielle « CNCI »)** يصبح لهذه المؤسسة الحق في الاستفادة من الإعانات بمجرد الموافقة على ملفها.

3-2. المرحلة الثانية :

بعد موافقة الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية **(CNCI)** يتم البدء في الإجراءات الماديـ ـة إذ يعطي لها الحق في الاستفادة من الإعانات المالية حسب اختيارين :

أ – حسب ثلاث دفعات : وتكون الدفعة الأخيرة عند نهاية خطة العمل وهذه الأخيرة لا تتجاوز السنتين بدءا من إشعار المؤسسة بقرار الموافقة.

ب – على دفعة واحدة : تكون في نهاية المدة التي لا تتجاوز السنتين.

في حالات استثنائية يمكن للجنة أن تمدد مهلة الإنجاز لسنة أخرى مـ ـن أجـ ـل تحقيـ ـق بـ ـاقي الإجراءات المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و تجدر الإشارة إلى أن برنامج إعادة التأهيل لا يطبق علـ ـى كـ ـل المؤسسـ ـات.بـ ـل يشـ ـمل المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- لكن يجب الإشارة إلى أن برنامج التأهيل هذا تشغل أكثر من **30**عامل و تملك صافي أصول ايجابي و تحمل مؤشرات جيدة فيما يتعلق بالقيمـ ـة المضـ ـافة و عـ ـدد المنتجـ ـات و امكانيـ ـة التصدير،بالتالي يستثني هذا البرنامج المؤسسات التي تعاني من وضع سيء -لأن هـ ـذا النـ ـوع يعني بالتطهير و ليس بإعادة التأهيل- و تلك التي تتمتع بقدرات تنافسية عالية، و هـ ـو الأمـ ـر

الذي جعل بعض أصحاب المؤسسات الجزائرية يرونه مجحفا في حقهمإن المؤسسـة تسـلك مسار التأهيل من خلال المراحل التالية:

- المعلومات الأولية.
- التشخيص الاستراتيجي العام.
- مقدمة لطلب المؤسسة.
- **soumission au comité**

- المعلومات الاولية :

تستفيد كل مؤسسة راغبة في التأهيل من مساعدات مالية من طرف صندوق ترقيـة التنافسـية الصناعية .و في هذا الإطار فان المؤسسة حرة في اختيار مكتـب الدراسـات الـذي يقـوم بالتشخيص الاستراتيجي العام و كذا مخطط إعادة التأهيل لهذه المؤسسة , غير أنها لابد من أن تتحقق من قدرة و موارد هذا المكتب للقيام بمهمة التشخيص و بعد ذلك تقوم المؤسسة بـإعلام الأمانة التقنية عن طريق إرسال بطاقة تعريفية توضح فيها نية المؤسسة فـي الخضـوع إلـى برنامج التأهيل، وكذا معلومات متعلقة بمكتب الدراسات المختار.

ملاحظة : يتم معالجة الملفات في حدود الإمكانيات المالية المتوفرة وحسب ترتيبها الزمني.

- التشخيص الاستراتيجي العام:

- دور المؤسسة: المؤسسة حرة في اختيار المشاركة في برنامج إعادة التأهيل وحرة أيضـا في اختيار مكتب الدراسات .

- دور مكتب الدراسات : يهدف مكتب الدراسة إلى السهر على نشاطات و قـرارات تنفيـذ برنامج إعادة التأهيل ولا بد ان يسهر مكتب الدراسة ايضا على ان تكون المؤسسـة مؤهلـة حسب قوانين البرنامج .

- دور البنك : لا بد أن يرفق طلب المؤسسة برأي البنك من أجل تنشيط المـوارد مخطـط إعادة التأهيل .

- تمهيد لطلب المساعدات المالية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ترفق المؤسسة التي تقدم طلب مساعدة مالية من صندوق ترقية التنافسية الصناعية ملف إلى الأمانة التقنية للصندوق الوطني للتنافسية الصناعية.[1] :ويتألف هذا الملف من :

دراسة التشخيص الإستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل ممضي من طرف مكتب الدراسات والمؤسسة.

مخطط تمويل الاستثمارات بالإضافة إلى اتفاقية التمويل المبرمة مع البنك (رسالة الموافقة)، الوضعية المالية والمحاسبية مصادق عليها من طرف لجنة مكونة من خبراء محاسبين، محافظي حسابات أو كحاسبين معتمدين، بيانات تقديرية للاستثمارات المادية والمعنوية المنتظر تحقيقها، بطاقة فنية للتشخيص الإستراتيجي الشامل ومخطط التأهيل.

و يقوم مكتب الدراسات أو المستشارين بتشخيص قبلي لاستبعاد التعهد مع مؤسسات لا تستجيب لشروط قبول.

- معالجة الملف من طرف الأمانة التقنية:

تتم مراجعة الملفات والتأكد من مطابقتها للشروط و بعد التحقيق الذي تقوم به الأمانة التقنية يمكن أن يقبل الملف، أو تطلب معلومات ملحقة أو يرفض الملف.

في حالة القبول يخضع الملف للتقييم حيث تضع الأمانة التقنية بطاقة فنية للمؤسسة وترسلها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية. في حالة وجود نقص في الملف المقدم تعلم الأمانة التقنية المؤسسة من أجل استكمال باقي المعلومات الناقصة.أما في حالة عدم مطابقة الملف المقدم للشروط الموضوعة تعلم الأمانة التقنية المؤسسة بقرار الرفض، وفي هذه الحالة لا يحق للمؤسسة الحصول على إعانات التشخيص.

عند مطابقة الملف لمعايير الاستلام تقوم الأمانة التقنية بتقييم مالي ومدى قابلية نجاح عملية التأهيل.وتتمثل الشروط الأساسية الواجب التحقق منها عند التقييم في وجوب الصحة المالية ويجب على المؤسسة أن تحقق نتيجة صافية موجبة في السنة التي تسبق عملية التشخيص أو تكون النتيجة المتوسطة للسنوات الثلاثة الأخيرة موجبة،و تقدم تبريرا لمخطط التمويل اللازم لأجل تحقيق الاستثمارات المادية.

[1] Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle, op-cit, 2000, p : 05.

- قرار اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية :

تقوم اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية بفحص الملف المقدم سابقا التي يمكن أن تتخذ أحد القرارات التالية :

- منح الإعانات والمساعدات المالية،
- طلب التعمق في الملف الذي يخضع للجنة مرة أخرى،
- رفض الملف.

في حالة المصادقة على الملف يتم التوقيع على اتفاقية بين وزارة الصناعة والمؤسسة المعنية، حيث تحدد هذه الاتفاقية التزامات كل من الطرفين، الإجراءات، مبلغ المساعدات الممنوحة بالإضافة إلى طرق صرفها حسب النموذج المتفق عليه.

في حالة الرفض يتم إشعار المؤسسة بهذا القرار.

- تحقيق ومتابعة عملية التأهيل :

1- منح وصرف المساعدات المالية : وتتمثل معدلات المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في [1] :

المساعدة بـ 70% من تكلفة التشخيص الإستراتيجي الشامل ووضع مخطط التأهيل في حدود 3 مليون دينار،

المساهمة بـ 15% من قيمة الاستثمارات العادية الممولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة.

المساهمة بـ 10 % من قيمة الاستثمارات المادية الممولة عن طريق القرض.

المساهمة بـ 50% من قيمة الاستثمارات غير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم، ...).

2 - مدة الإنجاز : إن الاستثمارات التي تخص المساعدات المالية يجب أن تتحقق في أجل أقصى مدته سنتين ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية ويمكن تمديده لأجل سنة أخرى يمنح بطلب من المؤسسة.

3- صرف المساعدات المالية : يجب التفرقة بين المساعدات المالية المتعلقة بالتشخيص الإستراتيجي الشامل ووضع خطة التأهيل وتلك المساعدات المتعلقة بالاستثمار.

---

[1] Ministère de l'Industrie, Fond de promotion de la compétitivité industrielle, op-cit fichier doc .www.mir.dz

من أجل صرف مساعدات متعلقة بالتشخيص وخطة التأهيل التي تمنح، وجب الموافقة عليها من طرف وزير الصناعة وذلك بعد الاطلاع على رأي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

صرف المساعدات المالية المتعلقة باستثمارات التأهيل لا تتم إلا بعد تحقيق العمليات المبرمجـة وبطلب من المؤسسة ويتم صرفها على ثلاث دفعات :

الدفعة الأولى بعد إنجاز 30 % على الأقل من المبلغ الكلي للاستثمارات الماديـة و/أو غيـر المادية.

الرصيد الباقي يكون بعد إتمام مخطط التأهيل.

ملاحظة : يمكن للمؤسسة أن تطلب منح المساعدات على دفعة واحدة عند نهاية تحقيق مخطط التأهيل.

4- متابعة منح المساعدات المالية :

عند صرف المساعدات المالية وفحص الوثائق التبريرية يمكن للأمانة التقنية أن تقـوم بالتأكـد المادي أو الفعلي من المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغير ة والمتوسطة بتطبيق برنامج أعـد خصيصا لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، وفق اللمادة 18 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنص على أنه " في إطار تأهيل المؤسسة الصـغيرة والمتوسطة، الوزارة المكلفة لقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد برامج تأهيل مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات، وهذا بهدف ترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية ."

يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلى المؤسسات وإجراءات دعم المحـيط المباشر له ا لمعالجة المشاكل والصعوبات التي ت واجها سواء تلك النابعة من داخل هـا نتيجـة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءاتأو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيـل الإدارية، المالية، الجبائية ، الخداماتية... الخ.

- للتذكير فإنه مع صدور القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 . و الخـاص بتوجيـه و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أعطى نفسا جديدا لبرامج التأهيل إذ تم وضع برنامجـا ثريا يحوي كل الجوانب التي تمس هذا القطاع.

1 . محتوى برنامج التأهيل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1 أهم النقاط التي يحتويها برنامج التأهيل :نلخصها كما يلي:

- تطوير نظام الإنتاج.
- تطوير و تحسين كفاءة الأفراد.
- العمل على تحسين النوعية و وضع إدارة أعمال للنوعية. (management de qualité)
- الاهتمام بالبحوث التسويقية.
- تطوير الشراكة.
- العمل على التقييم المستمر لعملية التأهيل.

2.1. مضمون البرنامج : يعمل هذا البرنامج على خمس مستويات:

2-1. عملية موجهة لقطاعات النشاط الأكثر تمثيلا ،و تتم عن طريق:

- دراسة خصوصيات قطاعات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقييم نقاط القوة فيها.
- دراسة التموقع الإستراتيجي للمؤسسات.
- وضع خطط عملية خاصة بها.
- وضع خطط عملية لمحيط نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2. عمليات موجهة للولايات ذات النسبة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دراسة خصوصيات الولاية من أجل إحصاء ما هو موجود و العمل على ترقيته.

2-3. عمليات تخص محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي تأهيل المحيط القانوني لهـذه المؤسسات و العمل على البحث والتطوير في مجال إدماج و تلاؤم المؤسسات مع محيطهـا لأن المؤسسات تعمل في محيط تتأثر و تؤثر فيه ، لذا فبرنامج التأهيل لا يتعلق بالمؤسسةوحدها بـل بمحيطها أيضا (القانوني ، التنظيمي ، المصرفي).

2-4. عمليات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عـن طريـق التشـخيص الكامـل و الإستراتيجي ، تحسين كفاءة الموارد البشرية ، التنظيم , العمل ضمن مقاييس الجودة ، الاهتمـام بالخطط التسويقية ، تحسين وسائل الإنتاج.

2-5. عمليات لصالح هياكل الدعم

2 . **شروط نجاح برنامج التأهيل** : حتى يتم هذا البرنامج على أحسن وجه لا بد على المؤسسـات أن تتوفر على الشروط التالية:

1.3 .- أن تكون المؤسسات تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانـت طبيعتهـا القانونية.

2.3- .أن تكون في نشاط منذ أكثر من سنتين على الأقل.

3.3- .ذات هيكلة مالية متوازنة.

4.3- .تتميز بمعايير التطور التكنولوجي.

5.3- .أن تكون قادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

3. الهيئات المكلفة بتنفيذ برنامج التأهيل :

ويتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

أ – **الصندوق الوطني للتأهيل** : والذي يتشكل من:

- ممثلي الوزارا ت المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-ممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات .

ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب - الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ولوضع برنامج التأهيل حيز التنفيذ تم وبمرسوم تنفيدي رقم 05-165 ل 3 ماي 2005 انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . لتولي المهام التالية :

1. -وضع استراتيجية قطاعية لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. -وضع حيز التنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل و ضمان متابعته.

3. -ترقية الخبرة و الاستشارة فيما يخص إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. -تقييم فعالية تنفيذ البرنامج و اقتراح التعديلات اللازمة.

5. - متابعة المؤسسات من حيث الإنشاء ، التخلي و تغيير النشاط.

6. - ترقية البحث في مجال الإعلام والاتصال.

7. -جمع ، استغلال و نشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8. - التنسيق مع الهيئات المعنية فيما يخص مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

***إجراءات عمل الوكالة :** تتم عبر الخطوات التالية:

1. -التشخيص الكامل و الإستراتيجي مع وضع خطة التأهيل و التمويل. إن للوكالة الحرية المطلقة في اختيار مكاتب الدراسات والمستشارين شرط أن يكونوا ذوي خبرة لإعطاء أرائهم فيما يخص المحاور التالية:

-التنظيم ، الإدارة ، تسيير الموارد البشرية.

-تموقع المؤسسة وطنيا و إن أمكن دوليا.

-التموين التسويق.

-بحوث التطوير.

إن التشخيص يعتمد على المعايير العالمية للوقوف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة بعدها يـتم وضع الخطة مع الأخذ بعين الاعتبار النقائص التي تم الإشارة لها سابقا لتأتي عملية التمويل بتقديم المؤسسة تقريرا للتشخيص الذي تم مع خطة التأهيل للبنك.

2.-تتم الموافقة على الخطة من طرف الوكالة بعد الإطلاع على الملف المتكون من:

-تقرير التشخيص الكامل.

-طرق التمويل.

-قيمة الاستثمارات اللازمة للبرنامج.

3.-التنفيذ و المتابعة.

4. -%تقديم منح : إن عمليات الدعم تحث المؤسسات على التأهيل حيث هناك منح تقدم لهم عبـر ثلاث فترات تبدأ مع تحقيق40 من الاستثمارات إلى غاية تحقيق البرنامج بكامله .

من خلال هدا المبحث فقد لمسنا جهود الجزائر من تأهيل مؤسستها الصغيرة والمتوسطة و حيث انها عد عملية إعادة الهيكلة لجأت الى عملية التأهيل رقنا الى كيفية التأهيل مـن هيكـل تنظيمي و شروط الالتحاق بالبرنامج و طريقة المنح .

وفي المبحث الموالي سنتطرق إلى أهم البرامج المدمجة في إطار اتفاق الشراكة مـع الاتحـاد الأوروبي .

المبحث الثالث : أثر الشراكة مع المجموعة الأوروبية على التأهيل .

تشكل الشراكة مع فرصة أكيدة لترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي وسـيلة ينبغي تفضيلها نظرا للامتيازات العديدة خاصة في مجال نقل المهارات والتجارب التسييرية، كم ا أنها تمثل حلا ملائما لمشاكل الساعة وهذا من حيث الحصول على التمويل والتكنولوجيا والدخول إلى الأسواق الأجنبية، وكذلك ضمان تأهيل سريع ومباشر لتشكيل الرافعة للنسيج الصناعي وممر نحو أسواق التصدير. وفي مايلي اهم البرامج المدمجة من طرف تدخل خارجي .

المطلب الأول: برنامج اللجنة الأوروبية MEDA :

من أجل إنجاح مسار الشراكة الاورو- متوسطية بأبعادها الثلاثة السياسـي، والاجتمـاعي، والاقتصاد ي وبالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسـطية الشـريكة والاتحـاد الأوروبي كما سبق الذكر ، فقد تم توسيع نطاق التعاون بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات السابقة[3]. لقد تعاهدت الجمعيـة ا لأوروبيـة بوضع هذا البرنامج بهدف تأهيل وتحسين القطاع الخاص بما يسمح بتكييفه مع متطلبات اقتصـاد السوق.

1. الهدف من البرنامج و توجيهاته :

1-1. **أهداف البرنامج**: يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعلى هذا يرتكز برنامج الدعم في ثلاثة محاور:

أ- تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ب- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- هناك [illegible] 1996-91/91-86/86-81/81-

ج- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1-2. . توجهات البرنامج :

-2-1. يستفيد من البرنامج كل من:

-الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقصد بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالإنتاج الصناعي والتي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية-: المواد الغذائية والفلاحية -الصناعات الغذائية- الصيدلة والصناعات الكيميائية- مواد البناء- السلع المصنعة– الصناعات الميكانيكية- صناعة الأحذية والجلود- الصناعة الالكترونية- الصناعات النسيجية وصناعة الألبسة. ويستثنى منه قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات.

-2-2. الهيئات المالية والمشرفين الخواص "sfs" :تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار (leasing) ورؤوس المال ذات المخاطرةle capital-risque ، أو كل أداة اختيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. .

-2- 3. الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة "OA": يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية والخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة تحت الأشكال التالية:

- أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي-الإدارات المركزية الاقتصادية- الهيئات العمومية لخدمة المؤسسات- غرف التجارة والصناعة- بورصة المناولة والشراكة- جمعيات أرباب العمل- مراكز ومعاهد التكوين- ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

-التنظيمات العمومية للتأطير:مثل وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 . الإطار التنظيمي للبرنامج :

1-1. طبيعة التدخلات: يتدخل البرنامج بطلب من المستفيد في شكل حصري للتمويل ب 80 % من تكلفة التدخلات: [1]المساعدة التقنية من اجل وضع الحلول واستخدام الوسائل المقررة لصالح المستفدين- تكوين مؤهل، تأهيل تقني إضافي، تكوين متخصص وتكوين المكونين لصالح المستفدين، تدخل على مستوى التجهيزات وتطبيقات المعلوماتية موجه لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة.

. وعليه فالبرنامج لا يتدخل على شكل مساعدات في رأس المال أو تمويل التجهيزات والمعدات ،لوازم الترخيص أو تسريحات أخرى للاستغلال.

2-1. شروط الاستفادة من البرنامج:

- فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتوفر على الشروط التالية :

1- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج ؛

2- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛

3- عدد العمال ما بين10-250 عامل

4-حفظ على الأقل % 60 من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية

5- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة (حددت المساهمة الجبائية ب 100000 دج)

6- أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة

7- الالتزام بدفع مشاركة قدرها % 20 من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (80% الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي) .

[1]- د-نوري مونير ، نفس المرجع ن ص.875

- فيما يخص الهيئات المالية المشرفة على المشاريع:

1- تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية

2- المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول

3- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي والاجتماعي

4- الالتزام بدفع % 20 من التكلفة الكلية.

- فيما يخص هيئات وأجهزة الدعم:

1- تقديم المشروع الموجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قـانوني، تجاري، إداري ، نقابي أو متخصص .

2- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصـغيرة و المتوسطة.

3-تحسين العرض بتنويع التكوين وتحسين العرض الخاص بالنوعية وتنويع المعلومة .

4- الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول.

5- الالتزام بدفع مشاركة% 20 من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.

.1-3- وسائل ومدة الدعم: يملك البرنامج هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجـراءات وتنظيمات اتفاق التمويل النوعي الممضى بين الجزائر واللجنة الأوروبية المختصة والتي تدعى [1] UGP،حيث يكون تدخل هذه اللجنة على مستوى كامل التراب الوطني بالإضافة إلى دور مركز الدعم 12 UGP وهي ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكـوين لفائـدة المؤسسات. وتلعب ألUGP دور مركز الدعم لخبرائها،كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين مـن ا لبرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي(POG) يطي فترة5 سـنوات ومخطط ـات مليـة سنوية(POA)في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخـرى تقـدم إلـى الهيئات الرقابية والسلطات الوزارية .

- [1] [illegible]

وتقدر الميزانية المقدرة لتنفيذ البرنامج على مدى5 سنوات والمهيكلة على النحو التالي 66.445 : مليون اورو منها 57 : مليون اورو باسم الاتحاد الأوروبي أي حوالي 4.657 مليار دج،والمبلغ المتبقى على عاتق الخزينة العمومية الجزائرية. وقد منحت اللجنة الأوروبية في.الجزائر الإشارة الخضراء لبرنامجMEDA بمعنى ادق فإن البرنامج في طور التنفيذ وله تقدم حسن.

6-طرق التدخل: يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا وذلك بعد الاتصال بمقر الUGP والقيام بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة ويطلب من هذه الأخيرة وذلك من اجل تحديد التدخلات المنتظرة٬ويقدم تقييم بالأرقام لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد،ويتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادق عليها من طرف المستفيد، ويتم دراسة ملف طلب التدخل من طرف اللجنة وبعد الموافقة يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية،ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من اجل الشروع في عرض الالتزام.

3 . النتائج المترقبة :يرتقب تحقيق مجموعة من النتائج من خلال تنفيذ برنامجMEDA كمايلي[2]

-تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وخاصة السماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وهذا من خلال 80 مشروع نموذجي و 75 مشروع مشترك مقترحة من طرف هيئات الدعم و/أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تحسين المعلومات المهنية لمدراء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص من خلال 25 مشروع.

-تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بدعم إنشاء 14 شركة مالية مختصة (sfs)، المساعدة على انطلاق (8) شركات مالية متخصصة ومتابعة (5) منها والمساهمة في المحفظة المالية ل (3) شركات مالية متخصصة.

---

[2]_ نوري مونير ، نفس المرجع ص 877 .

-تحسين المحيط المؤسسي (المقاولاتي) لدعم المؤسسات والتنظيمات المتعلقة مباشـرة بقطـاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-توفير شبكة وطنية للأعلام والخدمة العمومية والخاصة في جانب التسـيير وبـث المعلومـات الاقتصادية المالية والتقنية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني "GTZ"

1. تقديم البرنامج:

ينشط برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني في الجزائر في إطار التعاون التقني الثنائي منـذ أكثر من 25 سنة،مساهمته تكمن في مرافقة عملية تحول الاقتصاد والمؤسسة الجزائرية في أربع مجالات وهي :[1]

-السكن والعمران؛ دعم هذا القطاع يكمن في تشجيع خلق واستعمال المسـاحات كـأداة أساسـية لتحرير سوق العقار،تكييف بحوث اكبر مدرسة عليا للهندسة المعمارية بالجزائر مع المتطلبـات الجديدة للسكن والعمران،بالإضافة إلى انطلاق عملية إعادة تهيئـة المجمعـات السـكنية وفقـا لاقتراحات المواطنين وبالطبع وفق ضوابط قانونية.

-الفلاحة والصيد البحري؛ مستشار ي البرنامج يرافقون التحول الحاصل في القطـاع الفلاحـي والإنتاج الموجه للنشاط التجاري والخصخصة، بالإضافة إلى إدخال نظام موجه لتقييم المـوارد الصيدلية الجزائرية.

1_ نوري مونير ، نفس المرجع .

-حماية المحيط وتسيير الموارد المائية، يمثل أولوية البرنامج الألماني ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية الطاقات المؤسسية في مجال المحيط،على المستوى البلدي و الجهوي والوطني لخلق إطار للقانون الإداري ووضع أنظمة للمراقبة والإعلام خاصة بالمحيط لاستخلاص إجراءات وأدوات جديدة وهي استشارة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المحيط وتحليل أثار المحيط على المستوى المحلي،كما أن البرنامج القطاعي الخاص بالمياه يرمي إلى مساعدة المساهمين في وضع السياسة الجديدة للمياه في الجزائر.

-ترقية النشاط الاقتصادي والشغل، ويهتم خصوصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات عديدة بانفتاح السوق الوطنية والهدف هو تطوير هذا القطاع من خلال نشاطات التكوين المستمر والاستشارة الموجهة لمراكز الترقية التجارية المحلية وبواسطة الجمعيات المهنية للحد من ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب بالإضافة إلى توجيه النظام الجزائري الخاص بالتكوين المهني الهادف إلى التعرف أكثر وبدقة على الاحتياجات المؤسسات.

-2. أهداف البرنامج[1]: يتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة ، من اجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل ومن خلال التقليل من المنتجات المستوردة ومحاولة نفوذها إلى السوق الأجنبي أو التصدير.ويمكن تحديد الأهداف المباشرة في إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير والاعتماد على مراكز الدعم الجهوية،وتحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.

3 . المساهمين في البرنامج : تتكفل بالمساعدة التقنية الهيئة الألمانية للتعاون التقني(gtz)ثم نجد الهيئات الأخرى متمثلة في :

1- تعتبر الوصاية أو الهيئة المنفذة هي :

- وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الجزائرية لتنفيذ البرنامج،

---

[1] - [illegible] 17 و 18 أفريل 2006

2- أما معاهد التكوين في التسيير:

- نجد مراكز الدعم الجهوية "car" .

بالنسبة لو سط البلاد نجد :

- الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة"caci" .
- المعهد الدولي للمناجمنت"insim" .
- المعهد العالي للتسيير

بالنسبة للجهة الغربية:

- معهد تطوير الموارد الشرية بوهران "irdh".
- المركز الدولي بوهران "cinaf"
- اما بالنسبة للشرق نجد :- المعهد العالي للتسيير بعنابة "isga". . و الجنوب نجـد المعهد العالي للتسيير "isgo" ورقلة
- و اضافة على دلك فقد قدمت معاهد جديدة ملفات ترشحها و تلقى واحد منها ردا ايجابيا من قبل الوزارة الوصية و المساعدة التقنية (PME/gtz)و يتواجد هدا المعهد بولاية سطيف و يسمى (mbi) management business institut.
- الجمعيات دات الطابع المهني فنجد :
- نادي الصناعيين و المقاولين للمتيجة البليدة ،(ceimi)
- جمعية صناعي العتاد الالكترونية بالرويبة بالجزائر (aimel)
- الجمعية المهنية للصناعيين بوادي مييزاب بغرداية (apivm).

- **[illegible]**: من اجل دعم حركية إعادة الهيكلة ،التأهيل ، الاندماج ونمو الصـناعات،في إطار تحرر وانفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة فـي الجزائر وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية في مرحلتها الثانية التي انطلقـت فـي

جانفي 2000 إلى غاية افريل 2003 بقيمة 2.3 مليون دوتش مارك وفي المرحلة الثالثة يهتم البرنامج بتكوين مستثمرين وتمتد هذه المرحلة من جويلية 2003 الى جانفي2006[1] .

- المؤسسات المستهدفة في المرحلة الثانية هي: المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من 50 الى 250 عامل في الفروع التالية:

- صناعة الحديد والصلب والميكانيكي، الصناعات الفلاحية الغذائية ، الصناعات الكيمائية الصيدلانية ، صناعة مواد البناء. المؤسسات الصغيرة وما شابه (ANSEJ) والمصغرة المكونة من1 الى 10 عمال والمنشأة من طرف الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ذلك .

- بالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان التسيير وتتعلق أساسا بالوظائف الحيوية في المؤسسة والمتمثلة في:الإدارة العامة- الإنتاج والمئونة-التسويق التوزيع والبيع-تيسير الموارد البشرية– إدارة المالية.

- كما أقامة هذه المراكز ملتقيات من اجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و 9 اشهر من الملتقيات) فيما يخص-تقنيات و طرق التسيير– التفكير الاستراتيجي-تطوير ثقافة التسيير.

- وبالنسبة للمؤسسات الصغير و المصغرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن طريق برنامج4CEFE . النسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفدين من التفرع(essaimage) و المستفيدين من القروض المصغرة. كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين(action groups) .

---

[1] - site Internet du programme **GTZ**

[4] - Compétence économique par la formation a l'esprit

كما تم تحديد نشاطات المرحلة بتكوين مستشارين في ا لتسيير وذلك بإنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من4 الى5 مستشارين في كـل مركز دعـم وذلـك مـن خـلال تكـوين قاعـدي خـاص بمهنـة المستشار،تحسـين الأداء والتوجيهات،متابعات لمهام المستشارين ووضع برنامج نموذجي،تكوين المكونين عـن طريـق تحسين للتقنيات البيداغوجية للمكونين المكلفين بإقامة الملتقيات والمحاضرات لمسيري المؤسسات ويتم ذلك من خلال تحضير مواضيع التكوين ومتابعة المكونين،والتنشيط المشترك للمحاضـرات والدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين المساعدين يضم من2 الى 3 مساعدين لكل مركز بهدف تكوين قاعدي يعتمد على منهجية وتنظيم شراكة دولية مع هذا البرنامج،وتحسين قدرات مسيري الدعم فيما يخص التخطيط وتسيير أطوار المشروع وتقنيات الاتصال وتسـيير وفـرز التوصيات عن طريق دعم وظائف التسويق والعلاقات العامة ومراكز الدعم إضافة إلـى تطـوير الهياكل الوسيطة عن طريق دعم الهياكل والمبادرات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسـطة وكذا جمعيات المستشارين والمكونين.

المطلب الثالث : بعض المؤسسات التي تشارك في برنامج التأهيل الجزائري.

1. منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية : تأسست ONUDI في 1967 في فيينـا ، لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق و ضع برنامج صناعية مدمجة لكل دولة ، و يتمثل هدفها الاساسي في تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلـة ، و التنافسـية ، وإدمـاج و نمـو الصناعات و المؤسسات في إطار مراحل التحرير و الانفتاح الاقتصادي .

- بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسـية و اعادة الهيكلة الصناعية و بالإدماج مع وزارة الصناعة و الذي خص 8 مؤسسات عموميـة و 40 مؤسسة صغيرة PME- PME ، كما تعمل على تقديم المساعدة الفنية لتأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية ، بإحداث وحدة لتسيير البرنامج و اختيـار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع 5.

2. البنك العالمي BANQUE MONDIALE : تم التعاون مع فرع البنك العالمي المتمثل فـي الشركة المالية الدولية Société : Financière Internatinale التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج " شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات " NAED عن طريق برنامج واحد، يعمل على وضع حيز التنفيذ " بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التـي تطرأ على وضعيتها،وسيدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفـروع النشـاط . وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسـطة، وكـذا تحسين الخدمات المصرفية مثـل الاعتمـاد ا لإيجـاري ،Leasing وعقـد تحويـل الفـاتورة Factoring مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة Micro – Finance مع متعاملين أوروبيين .

3. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية : تأسس هذا البنك في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي ، هدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء ، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر. 1975 وفي إطار التعاون مع هذا البنك تم منح المسـاعدة المالية في إطار ترقية قطا ع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصـناعة التقليديـة . ويهـدف مشروع التعاون هذا إلى:

-المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

-تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[5] [illegible] 17 ... 18 أفريل 2006

وللوصول إلى هذه الأهداف يجب القيام ب:

-دراسة ووضع نظام إعلامي اقتصادي و إحصائي(S I E S).

-دراسة وإنجاز مشاتل ومحا ضن للمؤسسات.

-دراسة فعالية رأس مال مخاطرة.

-دراسة وإعداد برنامج تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذه المبحث لمسنا مدى مساهمة المجموعة الأوروبية و بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و البنك العالمي...الخ ، على وضع إستراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخاصة منها ما تحتوي على طاقات وعروض صناعية ممتازة .

المبحث الرابع : تطبيق برنامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال ماسبق امكننا ان نلاحظ إصرار كبير من طرف كل الحكومة الجزائرية ممثلة في وزاراتها لوصية والاتحاد الأوروبي و كدا المنظمات العالمية من اجل تأهيـل المؤسسـات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و عليه فقد أفرزت هده الجهود بعض النتائج نبينها من خـلال هداالمبحث .

المطلب الأول : تجربة التأهيل

1. تأهيل النظام القانوني والتشريعي:

بدا الاهتمام بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح بصـدور القوانينالتالية -:

القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن تعريف المؤسسة الصـغيرة والمتوسطة وطرق إنشائها وسبل دعم و تأهيلها .وعرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسـب هذا القانون بأ‍‍نها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات و تستوفي معايير الاستقلالية (وتشغل من 1 إلى 250عامل).

ولتذليل الصعوبات والعراقيل التي كانت تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملـت الجزائر ع لى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (12).والتي أسندت لها المهام التالية:

– 1تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- 2تقييم فعالية وداعة تطبيق البرامج القطاعيـة ومتابعـة ديمغرافيـة المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة.

– 3ترقية وإدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

5- التنسيق مع الهيئات المعنية، بين مختلف برامج التأهيل لقطاع مؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

6- إنجاز دراسات حول الفروع وتوفير معلوما دورية حول الاتجاهات العامة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

7- وضع إستراتجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

8-ترقية الخبرة والمشاورة والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج.

10- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرنة لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الإيجابي الفعال على الجانب التنظيمي وكذا التقني والتكنولوجي.

11-بحث المشكلات والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

12- توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات المتنوعة التي تمكن أن تستفيد منها لتطوير في مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الإستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح و المساعدة.

- قانون الاستثمار لسنة 2001 المؤرخ في 20 أوت : 2001 ويتعلق هذا القانون بتطوير الاستثمار والذي جاء ليحل محل القانون رقم 93 –12بتحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

كما أعطى هذا المرسوم حرية أكبر للمستثمرين من أجل تحقيق استثماراتهم ويشترط في ذلك تقديم تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هذا التصريح يشمل معلومات تقنية خاصة بالمشروع المراد إنشاءه وذلك حتى يستفيد من مختلف الامتيازات والضمانات .

2. التأهيل المالي : و إضافة الى إصلاح النظام القانوني فقد شرع في إصلاح المنظومة المالية من تأهيل النظام الجبائي و الجهاز المصرفي.

1-2-1. تأهيل النظام الجبائي : زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام للاستثمار لسنة 2001يمكن أن يستفيد المستثمر بالمزايا التالية :-

-تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة ، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية وبعد تق ييمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها % 2 فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

1-2-3. تأهيل الجهاز المصرفي : لتأهيل الجهاز المصرفي عمت الجزائر على استحداث وإقامة الهياكل المالية التالية:

_صندوق ضمان القروض :fonds de Garantie des CREDITS أنشئ بموجب المرسوم رقم273 المؤرخ في 11 نوفمبر2002 .

- صندوق رأسمال المخاطر :fonds de C AP ITAL RISQUE الذي تاسس سنة 2004 براس مال يقدر ب 3.5 مليار دج.

التمويل بالقرض الايجاري: LEASING تم اقامة شركة للقرض الايجاري مغرب قرض ايجار الجزائر وهي مؤسسة براس مال مشترك تونسي اوربي ، اعتمدها مجلس النقد والقـرض فـي اكتوبر . 2005 على ان تبدا نشاطها في نهاية السداسي الاول من سنة 2006.

3. تأهيل العنصر البشري : تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسة الص غيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية حيث تم إنجاز 72 عملية منها 60عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشـرة مـع القطـاع المـالي والاقتصادي[6] " .

كما خصص ت الوزارة الوصية 3 ملايين مارك ألم اني قصـد تحسـين أعـوان المستشـارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصـر الجوهريـة لتأهيل مؤسستنا من الناحية التنظيمية وتتعلق هذه العملية التي شرع في تنفيذها منذ شهر أفريـل 1992بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يقومون بدورهم بتأطير ما يقارب ب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر.

-4. العقار الصناعي : في إطار تأهيل المحيط الاقتصادي للمؤسسات ولحل الصـعوبات التـي تواجهها في مجال الحصول على الأراضي لتجسيد مشاريعها ، قامت وزارة الصـناعة وإعـادة الهيكلة بإعداد برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط . وقد بدأ الشـروع في تنفيذه شهر أوت . 2005 وقد خصص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دج.

المطلب الثاني:بعض نتائج البرامج المدمجة لإعادة التأهيل في الجزائر .

1. نتائج برنامج التأهيل الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بعد أن تبنت الجزائر نظام اقتصاد السوق, اهتمت بوضع ميكانيزمات لتنمية المؤسسـات و ترقية المنافسة الصناعية من خلال اعتماد برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية الذي تم

---

6 – عبد الرحمان عنتر ،واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و افاقها المستقبلية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ،جامعة سطيف ، 2001
،

تسطيره من طرف وزارة الصناعة حتى يساهم في تحسين تنافسية المؤسسـات الصـناعية و محيطها في إطار تحرير الاقتصاد ضمن منطقة التبادل الحر الاورو-متوسطية.

وقد قامت وزارة الصناعة, في سنة 1999، بتحديد إطار عام لبرنامج ترقية المنافسة الصناعية و الذي يهدف إلى:

- ضرورة إدماج المؤسسات الجزائرية في الاقتصادي الدولي خاصة في منطقة التبادل الحـر مع الاتحاد الأوربي، و الانخراط المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية (**OMC**).

- ضرورة تعميق برنامج إعادة الهيكلة ببرنامج إعادة التأهيل.

و يبقى الهدف الرئيسي من وراء هذه الخطوة الهامة هو خلق فضاء تنافسي للمؤسسـات علـى المستوى الداخلي و الخارجي يستحب لمتطلبات العولمة.

لقد تحصلت الجزائر على دعم من طرف منظمة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصـناعية (**ONUDI**) بعدما أبدت رغبتها في تطبيق برنامج إعادة التأهيل, حيث قامت هـذه الأخيـرة بمساعدة الجزائر على المواصلة في برنامج الهيكلة الصناعية و البدء في تطبيق برنامج إعـادة التأهيل بتقديم مبلغ قدر ب11.4 مليون دولار خلال السداسي الأول لسنة 2000.

و في نهاية سنة 2000، قدمت ايطاليا هبة مالية بقيمة 1 مليون دولار من اجل تنفيذ البرنـامج النموذجي الأول لـ10 مؤسسات منها 08 مؤسسات خاصة و مؤسستين عامتين. وقـد تقـرر الانتهاء من هذا البرنامج النموذجي الأول في السداسي الأول من 2001 ليتم الشروع في تنفيذ البرنامج النموذجي الثاني خلال السداسي الثاني من نفس السنة و الـذي خصـص لـه مبلـغ 200000 دولار قدمته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية و الإيطاليين. وقد استفادت مـن هذا المشروع 11 مؤسسة صناعية منها 08 مؤسسة خاصـة و 03 مؤسسـات عامـة. وقـد شرعت 21 مؤسسة صناعية أخرى في تنفيذ برنامج إعادة التأهيل منها 16 مؤسسة خاصـة و 05 مؤسسات عامة[7].

و في نفس السنة قد تم تنفيذ مشاريع أخرى , المشروع الأول مول مـن طـرف**ONUDI** بمبلغ يقدر ب 285000 ألف دولار و الثاني من طرف فرنسا بمبلغ 9.5 مليون فرنك فرنسي.

---

[7]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و في إطار مشروع دفع النمو الاقتصادي [8] لسنة 2001-2004. شرع في جانفي 2002 في تطبيق مشروع كبير لإعادة التأهيل خصصت له هبة مالية من صندوق ترقية المنافسة الصناعية بمقدار 2 مليار دج ويستهدف هذا البرنامج 1000 مؤسسة صناعية عامة و خاصة، بمعدل 100 مؤسسة في نفس السنة .

وقد لقي هذا البرنامج اهتمام كبير من للمؤسسات الجزائرية العامة و الخاصة رغبة منها في ترقية المنافسة الصناعية، حيث تم تقديم طلبات كثيرة للمؤسسات قد وصلت إلى 200 طلب انخراط في نهاية جوان 2003 ، حيث تم معالجة 181 ملف من طرف اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية , منها 114 مؤسسة، 58 مؤسسة اقتصادية عامة ،و 56 مؤسسة خاصة من مختلف القطاعات تم قبولها لتوفرها على شروط القبول والاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة من طرف الصندوق والموجهة لدراسات التشخيص الاستراتيجي العام، و اقتراح مخطط إعادة التأهيل.

هذه المؤسسات تتوزع كما يلي و حسب فروع النشاط:

* الزراعة الغذائية: 27.
* الميكانيك/ المعادن: 21
* مواد البناء/الخشب و الفلين:14
* البلاستيك: 12
* الصيدلة/الكيمياء/الورق: 18.
* النسيج و الجلود: 07.
* الكهرباء/ألإلكترونيك: 07.
* الخدمات: 08.

وتطمح المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تطبيق برنامج إعادة التأهيل هي:

- عصرنة التجهيزات.

[8] واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل برنامج التأهيل الصناعي " مداخلة في الملتقى الوطني حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائربين الرهانات و الفعالية "–سعيدة -2004

- تحسين أنظمة التسيير و الإنتاج.
- تطوير التكوين، و تحسين الجودة.
- تقوية قدراتها التنافسية، و تكيفها مع الأوضاع الجديدة.
- البحث عن أسواق جديدة، و عقد اتفاقيات الشراكة.

2- نتائج برنامج اللجنة الأوروبية ميدا / وزارة PME-PMI :

بالنسبة للنتائج المحققة فقد ذكر المكلف بعملية تأهيل المؤسسات الخاصة في برنامج الدعم التنموي للمفوضية الأوروبية الموجهة للجزائر، أن الوضعية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التابعة للقطاع الخاص في الجزائر والتي مسها برنامج المفوضية الأوروبية تعتبر حسنة بوجه عام وذكر الخبير الأوروبي خلال مداخلته في اليوم الإعلامي حول برنامج الدعم الأوربي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الذي نظم بتاريخ 19 افريل 2004 بولاية الوادي،فرع الجنوب بغرداية للبرنامج الأوروبي بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة ببسكرة ،بأن عملية التأهيل قد مست لحد الآن 272 مؤسسة صناعية منذ الانطلاق الفعلي لبرنامج المفوضية الأوربية في شهر سبتمبر 2002 مؤكدا بان الهدف هو الوصول إلى 450 مؤسسة مع نهاية 2006 بعد أن تم تمديد البرنامج بعام كامل بالاتفاق مع الجزائر، مشيرا إلى أن هذا البرنامج سيسمح خلال هذه الفترة بالتقرب إلى نحو 1500 مؤسسة صناعية سيمسها ا لبرنامج بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وفي عرضه لوضعية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذكر Mr olivier develp مدير البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه ما بين 180 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يستهدفها البرنامج 140هي في مرحلة التأهيل بينما 38 منها في المرحلة الأولية للتأهيل ويشر بالدكر كذلك انه إذا كانت 90 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت على الأقل بخطوة للتأهيل فان البعض منها وصل إلى مرحلة متقدمة أما البعض الآخر فقد تخلت نهائيا على البرنامج.[1]

[1] -Journal quotidien EL Watan; mardi 27avril 2004;N4081

-3- نتائج برنامج التعاون التقني الألماني / وزارة PME-PMI :

ويمكن تلخيص نتائج المرحلة الثانية في: توفير عروض استشارة على مستوى مراكـز الـدعم، واختتا م تكوين 30 مستشارا في إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانطلا ق منتجات الاستشارة الخاصة التي تتماشى مع العجز المسجل لدى التشخيص العام لعشرين مؤسسة صناعية متوسطة، واختتا م مشروع يتضمن 12 ملتقى عالجت محاور التصدير والشراكة ونظام المعلومات والجودة وغيرها، تهم مسيري المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما في المرحلة الثا لثة : فان النشاط الاستشاري الموجه لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة هامة وسيعرف تطورا هاما بإدخال أدوات استراتيجية جديدة تتمثل فـي التخلي عن التوجه الأحادي، الخا ص بتحسين ورفع قدرات الاستشارة والتكوين حيث أظهرت أنها محدودة بالمقارنة مع الاحتياجات والقدرات الموجودة، كم ا أن car بطريقة أحادية مـن خـلال مراكز الدعم الجهوية

تطوير البنية التحتية الحالية لمراكز الدعم إلى شبكة أكثر اتساعا بإدخال معاهد التكوين الخاصة في التسيير والجمعيات المهنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكاتب الاستشارة الخاصة بـإدارة الأعمال ومستشارين ومكونين مستقلين.

إن قيام الجزائر بهذه الإجراءات سيعمل حتما على تطوير و تهيئة المؤسسات الصـغيرة و المتوسطة للمنافسة الأجنبية، خاصة بعد إدخال تلك التحسينات على مستوى البنوك فيما يتعلـق بمعدلات الفائدة و القروض، و على مستوى الضرائب المتمثلة في التخفيضات، بالإضافة إلـى تلك الصناديق التي ساهمت بشكل فعال في تنشيط نسيج هذا القطاع.

كما يعتبر برنامج إعادة التأهيل المقترح من طرف الدولة و الاتحاد الأوروبي و الذي يقوم فيه الطرفان بتقديم مساعدات مالية لعملية التشخيص الاستراتيجي العام، و إعـداد مخطـط إعـادة التأهيل، أمرا محفزا للمسئولين الذين يرغبون في بقاء مؤسساتهم و استمرارها، حيث لقي هـذا البرنامج استجابة كبيرة من طرف المؤسسات .

الى ان هناك تأخر في تجسيد هذه البرامج بسبب مجموعة من العراقيل والتي أخرت مسار التأهيل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية فالتأخر في برنامج الدعم للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بقيمة 60 مليون أورو ، والذي كان مسطرا مع بداية عام 2000 ، والذي شرع فيه مؤخرا، راجع أساسا حسب دول الاتحاد الأوروبي إلى " كون النسيج الإنتاجي الجزائري يضم مؤسسات جيدة الأداء، وأخرى أقل أداء بكثير، الشيء الذي يعد تناقضا ومن أهم العوائق[9] ." ولهذا فقد كان من الضروري تأجيل البرنامج، ودراسات منسقة مع الاتحاد الأوروبي لتفادي خطر عدم فعالية مخططات الدعم.

و يمكن القول أن التأخر في الاستفادة من برنامج الدعم ميدا 1 بالنسبة للجزائر ، كان راجعا أساسا إلى عدم استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في برنامج الدعم من طرف الاتحاد الأوروبي ، وذلك لعدم الدخول في برامج لتأهيل هذا القطاع والقيام بدراسات مسبقة تسمح بدخول هذه المؤسسات في إطار برنامج الدعم الأوروبي بفعالية أكبر، وقدرة أكبر على التطور والتنافس .لهذا فقد (PME-PMI).كان لزاما على الجزائر، في ظل هذه المعطيات، التركيز على تأهيل خصوصا المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إذن فبرامج ميدا 1) و (2 عموما، تعتبر كإجراءات مرافقة لاتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية، وتهدف إلى تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وكذا المحيط الاقتصادي والاجتماعي لها، حتى تستطيع الاندماج من خلال اتفاقيات الشراكة ، وتحرير التجارة .لكن من جهة أخرى ، فإن الجزائر تجد صعوبات في تطبيق هذه المشاريع الأورو- متوسطية، وتأخر تنفيذ معظمها وذلك لأسباب عديدة، أهمها استمرار الاختلالات الهيكلية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وضعف أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[9]- Voir : Yacine TEMLALI, « La situation contrastée de l'industrie a retardé le plan « MEDA I » », Alger, 24 Janvier 2002, du site web : www.Algeria interface-Economie.com, p. 1

خاتمة الفصل:

من خلال هذه الدراسة لمسنا إصرار المجموعة الأوروبية على وضع إستراتيجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة منها ما تحتوي على طاقات وعروض صناعية ممتازة ، كم انه وجدنا أن الجزائر تبادر من اجل أن تجعل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سلم الأولويات في التنمية المستدامة وذلك بصياغة برنامج عمل خاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتحها على الاستثمار والشراكة الدولية وفي طليعتها الدول الأوروبية التي تعد رائدة في هذا المجال لما تملكه من خبرات وتكنولوجيات متطورة من اجل دعم هذا القطاع الحيوي، كما تبين لنا أن البرنامج المقترح من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا طموحا يمكن من خلاله ترقية القطاع الجزائري إلى المستوى العالمي إذا ما نفذ بعناية تامة .

لكن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تأخير كبيرا و هدا راجع إلى الصعوبات والعراقيل العديدة كالبيروقراطية ، تفشي ظاهرة الرشوة والاختلاسات المالية و عدم جاهزية المنشآت القاعدة مثل عدم استكمال طريق شرق غرب . وعلية ادا أردنا النهوض بهدا القطاع يجب تجاوز هده العراقيل و الصعوبات بفرض قوانين وإجراءات أكثر ملائمة لمتطلبات القطاع من اجل التنفيذ السليم للبرنامج و كدا الإسراع في تجهيز البنى القاعدية و توفر الإرادة السياسية وتعاون المجتمع المدني .

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهدا الموضوع لمسنا مجموعة من النقاط وهي:

- انه من خلال ما تقدم يظهر جليا بأن عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبـي سينتج عنه مجموعة من الآثار سلبية و ايجابية حيث انه وكما أشارة العديد من الدراسات أن الآثار السلبية لإنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي ستكون مباشرة كالتكاليف التنافسية نظـرا لعدم جاهزية مؤسساتنا الاقتصادية لمنافسة المؤسسات الأوروبية و كدا تكـاليف رفـع الحـواجز الجمركية ... الخ ، أما بالنسبة للمكاسب فستكون غير مباشرة و على المدى الطويل .
لداك أصبح على الجزائر أن تعظم مكاسبها و تقلل بقدر الإمكان من التكاليف و داك برفع تحدي حقيقي عن طريق الاهتمام أكثر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و بتـوفير المنـاخ الاسـتثماري الملائم وداك عن طريق توفير الشروط الملائمة والتي يجب أن تترافق مع التدمير الجمركي .

- كذلك اتضح لنا مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنميـة الاقتصـادية للدول المتقدمة حيث تفطنت هده الأخيرة لدور هدا القطاع باكرا على عكس دول العـالم الثالـث (الجزائر) و أولت له الاهتمام الكبير، لكن في الأخير تفطنت الجزائر إلـى ضـرورة تطـوير وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، التي تعد ولا ريب قاطرة التنمية .

- ولمسنا كداك مدى إصرار المجموعة الأوروبية على وضع إستراتيجية لتطـوير قطـاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و خاصة منها ما تحتوي على طاقات و عـروض صناعية ممتازة ، إلا أن هناك نقطة سلبية و هي الدعم المالي المقدم للجزائر في إطـار برنـامج ميدا حيث انه قليل مقارنة بما هو مقدم للمغرب وتونس .

- كما وجدنا أن الجزائر تبادر من أجل أن تجعل من قطاع المؤسسات [illegible] ضـمن سلم الأولويات في التنمية ودلك بصياغة برنامج خاص بتطوير هـدا القطـاع . و فتحـه علـى الاستثمار والشراكة الدولية ، كما تبين أن هدا البرنامج المقترح و الذي يتمثل في برنامج التأهيل هو برنامج طموح يمكن بواسطته ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسـطة إلـى المسـتوى العالمي إذا ما نفد بعناية ، لكن إذا ما أخدنا تقدم البرامج المدمجة من أجل إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية الرقمية فنجد أن 90% من مؤسسات القطاع لم يعنيها البرنامج لعدم استيفائها الشروط الضرورية للاستفادة من مزايا إعادة التأهيل .

- وكذلك نلاحظ أن هناك تأخير كبير في تطبيق برنامج إعادة التأهيل نظرا إلى:

ضعف التشريع الجزائري في هدا المجال .

ثقل المنظومة البنكية .

تفشي البيروقراطية وظاهرة الرشوة .

ضعف قطاع الإنتاج و توجه الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع المحروقات .

- وبالتالي فإن كل تدابير تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتطلب معالجة خاصة مبنية على معايير علمية وتجارب مكتسبة دوليا ، حيث أن قطـاع المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة بحاجة إلى بيئة مؤسساتية و تنظيمية ، تشريعية ، مالية ، مصرفية ، قضائية و تجارية مناسبة لتأهيلها .

أي بمعنى أخر أن يكون محيط تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خدمتاه و عليه في الأخير فإنه على الحكومة الجزائرية قبل أن تفكر في كيفية تأهيل هدا القطاع يجب التفكير في محيطه من ، إدارة ، الزبائن ، الموردين ، المحيط المالي ... الخ ، بهذا الشكل يمكن أن نستطيع التفكير في مدى نجاعة برنامج التأهيل ؟ .

الملاحق

DECLARATION DE BARCELONE ADOPTEE LORS DE LA CONFERENCE EURO-MEDITERRANEENNE

(Barcelone, 28 novembre 1995)

Union européenne - Déclaration de Barcelone

Le Conseil de l'Union européenne, représenté par son Président, M. Javier Solana , ministre des Affaires étrangères d'Espagne,

la Commission européenne, représentée par M. Manuel Marin, vice-président,

l'Allemagne, représentée par M. Klaus Kinkel, Vice-Chancelier et ministre des Affaires étrangères,

l'Algérie, représentée par M. Mohamed Salah Dembri, ministre des Affaires étrangères,

l'Autriche, représentée par M. Benita Ferroro-Waldner, Secrétaire d'Etat au ministère des Affaires étrangères,

la Belgique, représentée M. Erik Derycke, ministre des Affaires étrangères,

Chypre, représentée par M. Alecos Michaelides, ministre des Affaires étrangères,

le Danemark, représenté par M. Ole Loensmann Poulsen , secrétaire d'Etat au ministère des Affaires étrangères,

l'Egypte, représentée par M. Amr Moussa, ministre des Affaires étrangères,

l'Espagne, représentée par M. Carlos Westendorp, secrétaire d'Etat aux Relations avec la Communauté européenne,

la Finlande, représentée par Mme Tarja Halonen, ministre des Affaires étrangères,

la France, représentée par M. Hervé de Charette, ministre des Affaires étrangères,

la Grèce, représentée par M. Kàrolos Papoulias, ministre des Affaires étrangères,

l'Irlande, représentée par M. Dick Spring, vice-premeir ministre et ministre des Affaires étrangères,

Israël, représenté par M. Ehud Barak, ministre des Affaires étrangères,

l'Italie, représentée par Mme Suzana Agnelli, ministre des Affaires étrangères,

la Jordanie, représentée par M. Abdel-Karim Kabariti, ministre des Affaires étrangères
le Liban, représenté par M. Fares Bouez, ministre des Affaires étrangères

le Luxembourg, représenté par M. Jacques F. Poos, vice-Premier ministre et ministre des Affaires étrangères, du Commerce extérieur et de la Coopération,

Malte, représentée par M. le Prof. Guido de Marco, vice-Premier ministre et ministre des Affaires étrangères,

le Maroc, représenté par M. Abdelatif Filali, Premier ministre et ministre des Affaires étrangères

les Pays-Bas, représentés par M. Hans van Mierlo, vice-premier ministre et ministre des Affaires étrangères,

le Portugal représenté par M. Jaime Gama , ministre des Affaires étrangères,

le Royaume-Uni, représenté par M. Malcolm Rifking QC MP ministre des Affaires étrangères ,

la Syrie, représentée M. Farouk Al-Skharaa, ministre des Affaires étrangères,

la Suède, représentée par Mme Lena Hjelm-Wallen, ministre des Affaires étrangères

la Tunisie, représentée par M. Habib Ben Yahia, ministre des Affaires étrangères,

la Turquie, représentée par M. Deniz Baykal, vice-premier ministre et ministre des affaires étrangères,

l'Autorité palestinienne, représentée par M. Yasser Arafat, Président de l'Autorité palestinienne,

participant à la Conférence euro-méditerranéenne de Barcelone **:**

- soulignant l'importance stratégique de la Méditerranée et animés par la volonté de donner à leurs relations futures une dimension nouvelle, fondée sur une coopération globale et solidaire, qui soit à la hauteur de la nature privilégiée des liens forgés par le voisinage et l'histoire ;

- conscients que les nouveaux enjeux politiques, économiques et sociaux de part et d'autre de la Méditerranée constituent des défis communs qui appellent une approche globale et coordonnée ;

- décidés de créer à cet effet, pour leurs relations, un cadre multilatéral et durable, fondé sur un esprit de partenariat, dans le respect des caractéristiques, des valeurs et des spécificités propres à chacun des participants ;

- considérant que ce cadre multilatéral est complémentaire d'un renforcement des relations bilatérales, qu'il est important de sauvegarder en accentuant leur spécificité ;

- soulignant que cette initiative euro-méditerranéenne n'a pas vocation à se substituer aux autres actions et initiatives entreprises en faveur de la paix, de la stabilité et du développement de la région, mais qu'elle contribuera à favoriser leur succès. Les participants appuient la réalisation d'un règlement de paix juste, global et durable au Moyen-Orient, basé sur les résolutions pertinentes du Conseil de sécurité des Nations unies et les principes mentionnés dans la lettre d'invitation à la Conférence de Madrid sur la paix au Moyen-Orient ;

- convaincus que l'objectif général consistant à faire du bassin méditerranéen une zone de dialogue, d'échanges et de coopération qui garantisse la paix, la stabilité et la prospérité exige le renforcement de la démocratie et le respect des droits de l'homme, un développement économique et social durable et équilibré, la lutte contre la pauvreté et la promotion d'une meilleure compréhension entre les cultures, autant d'éléments essentiels du partenariat ;

Conviennent d'établir entre les participants un partenariat global - partenariat euro-méditerranéen - à travers un dialogue politique renforcé et régulier, un développement de la coopération économique et financière et une valorisation accrue de la dimension sociale, culturelle et humaine, ces trois axes constituant les trois volets du partenariat euro-méditerranéen.

PARTENARIAT POLITIQUE ET DE SECURITE : DEFINIR UN ESPACE COMMUN DE PAIX ET DE STABILITE

Les participants expriment leur conviction que la paix, la stabilité et la sécurité de la région méditerranéenne sont un bien commun qu'ils s'engagent à promouvoir et à renforcer par tous les moyens dont ils disposent. A cet effet, ils conviennent de mener un dialogue politique renforcé et régulier, fondé sur le respect des principes essentiels du droit international et réaffirment un certain nombre d'objectifs communs en matière de stabilité interne et externe.

Dans cet esprit, ils s'engagent, par la déclaration de principe suivante, à :

- agir conformément à la Charte des Nations unies et à la Déclaration universelle des Droits de l'Homme, ainsi qu'aux autres obligations résultant du droit international, notamment celles qui découlent des instruments régionaux et internationaux auxquels ils sont parties ;

- développer l'Etat de droit et la démocratie dans leur système politique tout en reconnaissant dans ce cadre le droit de chacun d'entre eux de choisir et de développer librement son système politique, socioculturel, économique et judiciaire ;

- respecter les droits de l'Homme et les libertés fondamentales, ainsi que garantir l'exercice effectif et légitime de ces droits et libertés, y compris la liberté d'expression, la liberté d'association à des fins pacifiques et la liberté de pensée, de conscience et de religion, individuellement ainsi qu'en commun avec d'autres membres du même groupe, sans aucune discrimination exercée en raison de la race, la nationalité, la langue, la religion et le sexe ;

- considérer favorablement, à travers le dialogue entre les parties, les échanges d'informations sur les questions relatives aux droits de l'Homme, aux libertés fondamentales, au racisme et à la xénophobie ;

- respecter et faire respecter la diversité et le pluralisme dans leur société et promouvoir la tolérance entre ses différents groupes et lutter contre les manifestations d'intolérance, le racisme et la xénophobie. Les participants soulignent l'importance d'une formation adéquate en matière de droits de l'Homme et de libertés fondamentales ;

- respecter leur égalité souveraine ainsi que tous les droits inhérents à leur souveraineté et exécuter de bonne foi leurs obligations assumées, conformément au droit international ;

- respecter l'égalité de droits des peuples et leur droit à disposer d'eux-mêmes, en agissant à tout moment conformément aux buts et aux principes de la Charte des Nations unies et aux normes pertinentes du droit international, y compris celles qui ont trait à l'intégrité territoriale des Etats (texte repris de l'acte final d'Helsinki) ;

- continuer à réaffirmer le droit de tous les peuples à disposer d'eux-mêmes, en tenant compte de la situation particulière des peuples soumis à la domination coloniale ou à d'autres formes de domination ou d'occupations étrangères, et reconnaître le droit des peuples à prendre des mesures légitimes conformément à la Charte des Nations unies pour réaliser leur

droit inaliénable à l'autodétermination (texte repris de la déclaration de l'Assemblée générale des Nations unies à l'occasion du cinquantième anniversaire de l'ONU) ;

- s'abstenir en conformité avec les normes du droit international, de toute intervention directe ou indirecte dans les affaires intérieures d'un autre partenaire ;

- respecter l'intégrité territoriale et l'unité de chacun des autres partenaires ;

- renoncer à la menace ou à l'emploi de la force contre l'intégrité territoriale ou l'indépendance politique d'un autre partenaire, ou à tout autre moyen incompatible avec les buts des Nations unies, (y compris l'acquisition de territoires par la force) et à régler leurs différends par des moyens pacifiques ;

- renforcer leur coopération pour prévenir et combattre le terrorisme notamment par la ratification et l'application d'instruments internationaux auxquels ils ont souscrit, par l'adhésion à de tels instruments ainsi que par toute autre mesure appropriée ;

- lutter ensemble contre l'expansion et la diversification de la criminalité organisée et combattre le fléau de la drogue dans tous ses aspects ;

- oeuvrer en faveur de la non-prolifération chimique, biologique et nucléaire, en engageant tous les partenaires à adhérer au traité de non-prolifération nucléaire, à la convention sur l'interdiction des armes chimiques et à la convention sur l'interdiction des armes biologiques, à exécuter de bonne foi les engagements dans le cadre des conventions auxquelles ils sont parties en matière de maîtrise des armements, de désarmement et de non-prolifération (nouveau texte à venir) ;

- ne pas se doter de capacités militaires au-delà de leurs besoins légitimes de défense, réaffirmant en même temps leur volonté d'atteindre le même degré de sécurité et de confiance mutuelle aux niveaux les plus bas possibles de forces et d'armements ;

- promouvoir les conditions susceptibles de développer entre eux des relations de bon voisinage et soutenir les processus qui visent la stabilité, la sécurité, la prospérité, et la coopération régionale et subrégionale ;

- étudier les mesures de confiance et de sécurité qu'il conviendrait d'adopter en commun entre les participants en vue de la consolidation d'un "espace de paix et de stabilité en Méditerranée", y compris la possibilité à terme de mettre en oeuvre à cet effet un pacte euro-méditerranéen.

PARTENARIAT ECONOMIQUE ET FINANCIER : CONSTRUIRE UNE ZONE DE PROSPERITE PARTAGEE

Les participants soulignent l'importance qu'ils attachent au développement économique et social durable et équilibré dans la perspective de réaliser leur objectif de construire une zone de prospérité partagée.

Les partenaires reconnaissent les difficultés que la question de la dette peut entraîner pour le développement économique des pays de la région méditerranéenne. Ils conviennent, compte tenu de l'importance de leurs relations, de poursuivre le dialogue afin de parvenir à des progrès dans les enceintes compétentes.

Constatant que les partenaires ont à relever des défis communs, bien que se présentant à des degrés différents les participants se fixent les objectifs à long terme suivants :

- accélérer le rythme d'un développement socio-économique durable

- améliorer les conditions de vie des populations, augmenter le niveau d'emploi et réduire les écarts de développement dans la région euroméditerranéenne ;

- promouvoir la coopération et l'intégration régionale.

En vue d'atteindre ces objectifs, les participants conviennent d'établir un partenariat économique et financier qui, en tenant compte des différents degrés de développement, sera fondé sur :

- l'instauration progressive d'une zone de libre-échange ;

- la mise en oeuvre d'une coopération et d'une concertation économiques appropriées dans les domaines concernés ;

- l'augmentation substantielle de l'assistance financière de l'Union à ses partenaires.

a) Zone de libre-échange

La zone de libre-échange sera réalisée à travers les nouveaux accords euroméditerranéens et des accords de libre-échange entre les partenaires de l'Union européenne. Les participants ont retenu l'année 2010 comme date objectif pour instaurer progressivement cette zone qui couvrira l'essentiel des échanges dans le respect des obligations découlant de l'OMC.

En vue de développer le libre échange graduel dans cette zone, les obstacles tarifaires et non tarifaires aux échanges des produits manufacturés seront progressivement éliminés selon des calendriers à négocier entre les partenaires en partant des flux traditionnels et dans la mesure permise par les différentes politiques agricoles en respectant dûment les résultats atteints dans le cadre des négociations du GATT, le commerce des produits agricoles sera progressivement libéralisé par l'accès préférentiel et réciproque entre les parties. Les échanges de services y compris le droit d'établissement seront progressivement libéralisés en tenant dûment compte de l'accord GATT.

Les participants décident de faciliter l'établissement progressif de cette zone de libre-échange en

- adoptant des dispositions adéquates en matière de règles d'origine, de certification, de protection des droits de propriété intellectuelle et industrielle et de concurrence ;

- poursuivant et développant des politiques fondées sur les principes de l'économie de marché et de l'intégration de leurs économies en tenant compte de leurs besoins et niveaux de développement respectifs ;

- procédant à l'ajustement et à la modernisation des structures économiques et sociales, la priorité étant accordée à la promotion et au développement du secteur privé, à la mise à niveau du secteur productif et à la mise en place d'un cadre institutionnel et réglementaire approprié pour une économie de marché. De même, ils s'efforceront d'atténuer les

conséquences négatives qui peuvent résulter de cet ajustement au plan social en encourageant des programmes en faveur des populations les plus démunies ;

- promouvant les mécanismes visant à développer les transferts de technologie.

b) Coopération et concertation économiques

La coopération sera développée en particulier dans les domaines énumérés ci-dessous et à cet égard les participants :

- reconnaissent que le développement économique doit être soutenu à la fois par l'épargne interne, base de l'investissement, et par des investissements étrangers directs. Ils soulignent qu'il importe d'instaurer un environnement qui leur soit propice notamment par l'élimination progressive des obstacles à ces investissements ce qui pourrait conduire aux transferts de technologies et augmenter la production et les exportations ;

- affirment que la coopération régionale, réalisée sur une base volontaire, notamment en vue de développer les échanges entre les partenaires eux-mêmes, constitue un facteur clé pour favoriser l'instauration d'une zone de libre-échange ;

- encouragent les entreprises à conclure des accords entre elles et s'engagent à favoriser cette coopération et la modernisation industrielle, en offrant un environnement et un cadre réglementaire favorable. Ils considèrent nécessaire l'adoption et la mise en oeuvre d'un programme d'appui technique aux PME ;

- soulignent leur interdépendance en matière d'environnement, qui impose une approche régionale et une coopération renforcée, ainsi qu'une meilleure coordination des programmes multilatéraux existants, en confirmant leur attachement à la Convention de Barcelone et au PAM. Ils reconnaissent qu'il importe de concilier le développement économique avec la protection de l'environnement, d'intégrer les préoccupations environnementales dans les aspects pertinents de la politique économique et d'atténuer les conséquences négatives qui pourraient résulter du développement sur le plan de l'environnement. Ils s'engagent à établir un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme, y compris en matière de lutte contre la désertification, et à concentrer des appuis techniques et financiers appropriés sur ces actions ;

- reconnaissent le rôle clé des femmes dans le développement et s'engagent à promouvoir la participation active des femmes dans la vie économique et sociale et dans la création d'emplois ;

- soulignent l'importance de la conservation et de la gestion rationnelle des ressources halieutiques et de l'amélioration de la coopération dans le domaine de la recherche sur les ressources, y compris l'aquaculture, et s'engagent à faciliter la formation et la recherche scientifiques et à envisager la création d'instruments communs ;

- reconnaissent le rôle structurant du secteur de l'énergie dans le partenariat économique euro-méditerranéen et décident de renforcer la coopération et d'approfondir le dialogue dans le domaine des politiques énergétiques. Décident de créer les conditions-cadres adéquates pour les investissements et les activités des compagnies d'énergie, en coopérant pour créer les conditions permettant à ces compagnies d'étendre les réseaux énergétiques et de promouvoir les interconnexions ;

- reconnaissent que l'approvisionnement en eau ainsi qu'une gestion appropriée et un développement des ressources constituent une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et qu'il importe de développer la coopération en ces domaines ;

- conviennent de coopérer en vue de moderniser et de restructurer l'agriculture et de favoriser le développement rural intégré. Cette coopération sera axée notamment sur l'assistance technique et la formation, sur le soutien aux politiques mises en oeuvre par les partenaires pour diversifier la production, sur la réduction de la dépendance alimentaire et sur la promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement. Conviennent également de coopérer en vue de l'éradication de cultures illicites et pour le développement des régions éventuellement affectées.

Les participants conviennent également de coopérer dans d'autres domaines et, à cet égard :

- soulignent l'importance d'un développement et d'une amélioration des infrastructures, y compris par la création d'un système efficace de transport, le développement des technologies de l'information et la modernisation des télécommunications. A cet effet, ils conviennent d'élaborer un programme de priorités.

- s'engagent à respecter les principes du droit maritime international et en particulier la libre prestation de services dans le domaine du transport international et le libre accès aux cargaisons internationales. Les résultats des négociations commerciales multilatérales sur les services de transport maritime menées actuellement dans le cadre de l'OMC seront pris en compte une fois convenus ;

- s'engagent à encourager la coopération entre les collectivités locales et en faveur de l'aménagement du territoire ;

- reconnaissant que la science et la technologie ont une influence significative sur le développement socio-économique, conviennent de renforcer les capacités propres de recherche scientifique et développement, de contribuer à la formation du personnel scientifique et technique, de promouvoir la participation à des projets de recherche conjoints à partir de la création de réseaux scientifiques ;

- conviennent de promouvoir la coopération dans le domaine statistique afin d'harmoniser les méthodes et d'échanger des données.

c) Coopération financière

Les participants considèrent que la réalisation d'une zone de libre-échange et le succès du partenariat euro-méditerranéen reposent sur un accroissement substantiel de l'assistance financière qui doit favoriser avant tout un développement endogène et durable et la mobilisation des acteurs économiques locaux. Ils constatent à cet égard :

- que le Conseil européen de Cannes est convenu de prévoir pour cette assistance financière des crédits d'un montant de 4.685 millions d'écus pour la période 1995-1999, sous forme de fonds budgétaires communautaires disponibles. A cela s'ajoutera l'intervention de la BEI sous forme de prêts d'un montant accru, ainsi que les contributions financières bilatérales des Etats membres ;

- qu'une coopération financière efficace, gérée dans le cadre d'une programmation pluriannuelle tenant compte des spécificités de chacun des partenaires est nécessaire ;

- qu'une gestion macro-économique saine revêt une importance fondamentale pour assurer le succès de leur partenariat. A cette fin, ils conviennent de favoriser le dialogue sur leurs politiques économiques respectives et sur la manière d'optimiser la coopération financière.

PARTENARIAT DANS LES DOMAINES SOCIAL, CULTUREL ET HUMAIN : DEVELOPPER LES RESSOURCES HUMAINES, FAVORISER LA COMPREHENSION ENTRE LES CULTURES ET LES ECHANGES ENTRE LES SOCIETES CIVILES

Les participants reconnaissent que les traditions de culture et de civilisation de part et d'autre de la Méditerranée, le dialogue entre ces cultures et les échanges humains, scientifiques et technologiques sont une composante essentielle du rapprochement et de la compréhension entre leurs peuples et d'amélioration de la perception mutuelle.

Dans cet esprit, les participants conviennent de créer un partenariat dans les domaines social, culturel et humain. A cet effet :

- ils réaffirment que le dialogue et le respect entre les cultures et les religions sont une condition nécessaire au rapprochement des peuples. A cet égard, ils soulignent l'importance du rôle que peuvent jouer les médias dans la connaissance et la compréhension réciproques des cultures, en tant que source d'enrichissement mutuel ;

- ils insistent sur le caractère essentiel du développement des ressources humaines, tant en ce qui concerne l'éducation et la formation notamment des jeunes que dans le domaine de la culture. Ils manifestent leur volonté de promouvoir les échanges culturels et la connaissance d'autres langues, respectant l'identité culturelle de chaque partenaire, et de mettre en oeuvre une politique durable de programmes éducatifs et culturels ; dans ce contexte les partenaires s'engagent à prendre les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains, notamment par l'amélioration des procédures administratives ;

- ils soulignent l'importance du secteur de la santé pour un développement durable et manifestent leur volonté d'encourager la participation effective de la collectivité aux actions de promotion de la santé et du bien-être de la population ;

- ils reconnaissent l'importance du développement social qui, à leur avis, doit aller de pair avec tout développement économique. Ils attachent une priorité particulière au respect des droits sociaux fondamentaux, y compris le droit au développement ;

- ils reconnaissent la contribution essentielle que peut apporter la société civile dans le processus de développement du partenariat euro-méditerranéen et en tant que facteur essentiel d'une meilleure compréhension et d'un rapprochement entre les peuples ;

- en conséquence ils conviennent de renforcer et/ou mettre en place les instruments nécessaires à une coopération décentralisée pour favoriser les échanges entre les acteurs du développement dans le cadre des législations nationales : responsables de la société politique et civile, du monde culturel et religieux, des universités, de la recherche, des médias, des associations, les syndicats et les entreprises privées et publiques ;

- sur cette base, ils reconnaissent qu'il importe de promouvoir les contacts et les échanges entre les jeunes dans le cadre de programmes de coopération décentralisée ;

- ils encourageront les actions de soutien en faveur des institutions démocratiques et du renforcement de l'Etat de droit et de la société civile ;

- ils reconnaissent que l'évolution démographique actuelle représente un défi prioritaire auquel il convient de faire face par des politiques appropriées pour accélérer le décollage économique ;

- ils reconnaissent le rôle important que jouent les migrations dans leurs relations. Ils conviennent d'accroître leur coopération pour réduire les pressions migratoires au moyen, entre autres, de programmes de formation professionnelle et d'assistance à la création d'emplois. Ils s'engagent à garantir la protection de l'ensemble des droits reconnus par la législation existante des migrants légalement installés sur leurs territoires respectifs ;

- dans le domaine de l'immigration clandestine, ils décident d'établir une coopération plus étroite. Dans ce contexte, les partenaires, conscients de leur responsabilité pour la réadmission, conviennent d'adopter par la voie d'accords ou arrangements bilatéraux les dispositions et les mesures appropriées pour la réadmission de leurs ressortissants en situation illégale. A cet effet, pour les Etats membres de l'Union européenne, seront considérés ressortissants les nationaux des Etats membres tels que définis aux fins communautaires ;

- ils conviennent de renforcer la coopération par diverses mesures visant à prévenir et à combattre ensemble de façon plus efficace le terrorisme ;

- de même, ils estiment nécessaire de lutter ensemble et efficacement contre le trafic de drogues, la criminalité internationale et la corruption ;

- ils soulignent l'importance de lutter résolument contre les phénomènes racistes et xénophobes et contre l'intolérance et conviennent de coopérer à cette fin.

SUIVI DE LA CONFERENCE

Les participants

- considérant que la Conférence de Barcelone jette les bases d'un processus ouvert et appelé à se développer ;

- réaffirmant leur volonté d'établir un partenariat basé sur les principes et objectifs définis par la présente déclaration ;

- résolus à donner une expression concrète à ce partenariat euro-méditerranéen

- convaincus que, pour atteindre cet objectif, il est nécessaire de poursuivre le dialogue global engagé et de réaliser une série d'actions concrètes,

adoptent le programme de travail ci-joint.

Les ministres des Affaires étrangères se réuniront périodiquement afin d'assurer le suivi de l'application de la présente déclaration et de définir les actions propres à permettre la réalisation des objectifs du partenariat.

Les diverses actions feront l'objet d'un suivi sous forme de réunions thématiques ad hoc de ministres, de hauts fonctionnaires et d'experts, d'échanges d'expériences et d'informations, de contacts entre les participants de la société civile, ou par tout autre moyen approprié.

Les contacts au niveau des parlementaires, des autorités régionales, des collectivités locales et des partenaires sociaux seront encouragés.

Un "Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone", au niveau de Hauts Fonctionnaires, composé de la Troïka de l'Union européenne et d'un représentant de chaque partenaire méditerranéen, tiendra des réunions périodiques pour préparer la réunion des ministres des Affaires étrangères, faire le point et évaluer le suivi du processus de Barcelone dans toutes ses composantes et pour mettre à jour le programme de travail.

Le travail approprié de préparation et de suivi des réunions résultant du programme de travail de Barcelone et des conclusions du "Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone" sera assumé par les services de la Commission.

ANNEXE

PROGRAMME DE TRAVAIL

I. Introduction

Le présent programme a pour but de traduire dans les faits les objectifs définis dans la Déclaration de Barcelone, et d'en respecter les principes, par des actions régionales et multilatérales. Il est complémentaire de la coopération bilatérale, mise en oeuvre notamment en vertu des accords conclus entre l'UE et ses partenaires méditerranéens, et de la coopération qui existe déjà dans d'autres enceintes multilatérales.

La préparation et le suivi des différentes actions s'effectueront suivant les principes et les modalités indiqués dans la Déclaration de Barcelone.

Les actions à mener en priorité pour développer la coopération sont énumérées ci-après. Elles n'excluent pas que la coopération euro-méditerranéenne soit étendue à d'autres actions, si les partenaires en décident ainsi.

Les actions peuvent s'adresser aux Etats, à leurs entités locales et régionales et aux acteurs de la société civile.

Avec l'accord des participants, d'autres pays ou organisations pourront s'associer aux actions prévues par le programme de travail. La mise en oeuvre doit s'effectuer d'une manière souple et transparente.

Avec l'accord des participants, à l'avenir, la coopération euro-méditerranéenne tiendra compte, comme il conviendra, des avis et recommandations issus des dialogues pertinents à différents niveaux dans la région.

La mise en oeuvre du programme devrait débuter dès que possible après la Conférence de Barcelone. Un bilan sera dressé lors de la prochaine conférence euro-méditerranéenne sur la base d'un rapport établi par les services de la Commission européenne, notamment à partir de rapports émanant des différentes réunions et des différents groupes mentionnés ci-après, et approuvé par le "Comité euro-méditerranéen du processus de Barcelone" institué par la Déclaration de Barcelone.

II. Partenariat politique et de sécurité : définir un espace commun de paix et de stabilité

En vue de contribuer à l'objectif d'instaurer progressivement une zone de paix, de stabilité et de sécurité dans le Bassin méditerranéen, des hauts fonctionnaires se réuniront périodiquement à compter du premier trimestre de 1996. Ils :

- procéderont à un dialogue politique afin de déterminer les moyens les plus appropriés de traduire dans les faits les principes de la Déclaration de Barcelone et

- présenteront des propositions concrètes en temps opportun, en vue de la prochaine réunion euro-méditerranéenne des ministres des Affaires étrangères.

Les instituts de politique étrangère de la région euro-méditerranéenne seront encouragés à former un réseau de coopération plus intense, qui pourrait devenir opérationnel à partir de 1996.

III. Partenariat économique et financier : construction d'une zone de prospérité partagée

Des réunions se tiendront périodiquement au niveau de ministres, de fonctionnaires ou d'experts, selon les besoins, afin de promouvoir la coopération dans les domaines ci-après. Ces réunions pourront être complétées, au besoin, par des conférences ou des séminaires auxquels pourra aussi participer le secteur privé.

Etablissement d'une zone euro-méditerranéenne de libre-échange

L'établissement d'une zone de libre-échange conformément aux principes énoncés dans la Déclaration de Barcelone est un élément essentiel du partenariat euro-méditerranéen.

La coopération portera plus spécialement sur des mesures concrètes, destinées à favoriser le libre-échange et tout ce qui en découle, à savoir :

- l'harmonisation des règles et des procédures dans le domaine douanier, en particulier dans la perspective de l'introduction progressive de l'origine cumulative ; le cas échéant seront examinées entre-temps dans un esprit favorable, des solutions ad hoc dans des cas particuliers;

- l'harmonisation des normes, notamment au moyen de réunions organisées par les organisations européennes de normalisation;

- l'élimination des entraves techniques injustifiées aux échanges de produits agricoles et adoption de mesures appropriées concernant les règles phytosanitaires et vétérinaires et d'autres réglementations sur les denrées alimentaires;

- la coopération entre organismes de statistiques, qui devrait permettre d'obtenir des données fiables, établies selon des méthodes harmonisées

- les possibilités de coopération régionale et sous-régionale (sans préjudice des initiatives prises dans d'autres cadres).

Investissement

La coopération aura pour but de contribuer à la création d'un climat favorable à l'élimination des obstacles à l'investissement en approfondissant notamment la réflexion sur l'identification de ces obstacles et de moyens, y compris dans le secteur bancaire, pour favoriser ces investissements.

Industrie

La modernisation industrielle et l'amélioration de la compétitivité constitueront des facteurs clés du succès du partenariat euro-méditerranéen. A cet égard, le secteur privé pourra jouer un rôle plus important dans le développement économique de la région et la création d'emplois. La coopération portera notamment sur :

- l'adaptation du tissu industriel à la modification de l'environnement international, notamment à l'émergence de la société de l'information

- le cadre et la préparation de la modernisation et de la restructuration d'entreprises existantes, notamment dans le secteur public, y compris la privatisation ;

- l'utilisation de normes européennes ou internationales et la modernisation des tests de conformité, des procédures de certification et d'agrément, ainsi que des normes de qualité.

Une attention particulière sera accordée aux moyens d'encourager la coopération entre entreprises, y compris les PME, et de créer les conditions propices à leur développement, y compris, éventuellement, par l'organisation de séminaires, en mettant à profit l'expérience acquise dans le cadre du programme MED-INVEST et au sein de l'Union européenne.

Agriculture

Tout en rappelant que ces questions relèvent pour l'essentiel des relations bilatérales, la coopération en ce domaine sera axée sur :

- le soutien aux politiques mises en oeuvre par les partenaires pour diversifier la production ;

- la réduction de la dépendance alimentaire

- la promotion d'une agriculture respectueuse de l'environnement;

- le rapprochement entre entreprises, groupements et organisations professionnelles des partenaires sur une base volontaire

- le soutien à la privatisation ;

- l'assistance technique et la formation

- le rapprochement des normes phytosanitaires et vétérinaires

- le développement rural intégré incluant l'amélioration des services de base et le développement d'activités économiques annexes ;

- la coopération entre régions rurales, l'échange d'expérience et de savoir faire en matière de développement rural ;

- le développement des régions affectées par l'éradication des cultures illicites.

Transports

L'existence de liaisons efficaces et interopérables entre l'UE et ses partenaires méditerranéens, et entre les partenaires eux-mêmes, ainsi que le libre accès au marché des services dans le secteur des transports maritimes internationaux, sont essentiels pour le développement des flux commerciaux et le bon fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen.

Au cours de l'année 1995, deux réunions des ministres des transports des pays de l'ouest du Bassin méditerranéen ont eu lieu et, à la suite de la Conférence régionale pour le développement des transports maritimes dans le Bassin méditerranéen, un programme pluriannuel a été adopté par le Groupe méditerranéen des transports par voie d'eau.

La coopération portera notamment sur :

- la mise en place d'un système efficace de transport multimodal air-mer transméditerranéen, à travers l'amélioration et la modernisation des ports et aéroports, la suppression des restrictions injustifiées, la simplification des procédures, l'amélioration de la sécurité maritime et aérienne, l'harmonisation des règles environnementales à un niveau élevé, y compris un contrôle plus efficace de la pollution due aux transports maritimes, et la mise en place de systèmes harmonisés de gestion du trafic ;

- la création de liaisons terrestres est-ouest sur les rives sud et est de la Méditerranée et

- la connexion des réseaux de transports méditerranéens au réseau transeuropéen, de manière à assurer leur interopérabilité.

Energie

Une conférence à haut niveau s'est tenue en 1995 en Tunisie, avec une réunion de suivi à Athènes et une conférence sur l'énergie à Madrid le 20 novembre 1995.

Dans le but de créer un environnement propice à l'investissement et à l'activité des sociétés de production d'énergie, la coopération future se concentrera notamment sur :

- les moyens de favoriser l'association des pays méditerranéens au traité sur la Charte européenne de l'énergie

- la planification énergétique ;

- l'encouragement du dialogue entre producteurs et consommateurs

- en ce qui concerne le pétrole et le gaz, la prospection, le raffinage, le transport, la distribution, ainsi que le commerce régional et transrégional ;

- la production et la manutention du charbon ;

- la production et le transport d'électricité, l'interconnexion des réseaux et la construction de réseaux ;

- l'efficacité énergétique ;

- les sources d'énergie nouvelles et renouvelables ;

- les questions environnementales liées à l'énergie ;

- le développement de programmes communs de recherche ;

- les activités de formation et information dans le secteur de l'énergie.

Télécommunications et technologie de l'information

Dans le but de mettre en place un réseau de télécommunications moderne et efficace, la coopération portera plus spécialement sur :

- les infrastructures dans le domaine de l'information et des télécommunications (cadre réglementaire minimal, normes, tests de conformité, interopérabilité des réseaux, etc.) ;

- les infrastructures régionales, y compris les liaisons avec les réseaux européens ;

- l'accès aux services et

- les nouveaux services dans des domaines d'application prioritaires.

L'existence d'infrastructures plus efficaces dans le domaine de l'information et des communications facilitera l'intensification des échanges euro-méditerranéens et l'accès à la nouvelle société de l'information qui est en train de prendre corps.

Il est prévu qu'une conférence régionale ait lieu en 1996 dans le but de préparer le terrain à la réalisation de projets pilotes destinés à montrer les avantages concrets que peut apporter la société de l'information.

Aménagement du territoire

La coopération portera plus spécialement sur :

- la définition d'une stratégie d'aménagement du territoire pour la zone euro-méditerranéenne, qui réponde aux besoins et spécificités des pays ;

- l'encouragement de la coopération transfrontalière, dans les domaines d'intérêt mutuel.

Tourisme

Les ministres du Tourisme, réunis à Casablanca, ont adopté en 1995, la Charte méditerranéenne du tourisme. Les actions de coopération qui seront lancées porteront en particulier sur les domaines de l'information, de la promotion et de la formation.

Environnement

La coopération portera plus spécialement sur :

- l'évaluation des problèmes environnementaux du Bassin méditerranéen et la définition des initiatives à prendre, s'il y a lieu

- la formulation de propositions en vue de l'élaboration puis de l'actualisation d'un programme d'actions prioritaires à court et à moyen terme dans le domaine de

l'environnement, coordonné par la Commission européenne et complété par des actions à long terme. Parmi les principaux domaines d'action de ce programme devraient figurer : la gestion intégrée des eaux, des sols et des zones côtières ; la gestion des déchets ; la prévention de la pollution de l'air et de la Méditerranée et la lutte contre cette pollution ; la conservation et la gestion du patrimoine naturel, des paysages et des sites ; la protection, la conservation et la reconstitution de la forêt méditerranéenne, notamment par la prévention et la maîtrise de l'érosion, de la dégradation des sols, des incendies de forêt et la lutte contre la désertification ; le transfert de l'expérience communautaire en matière de techniques de financement de législation et de contrôle de l'environnement ; la prise en compte des considérations environnementales dans toutes les politiques ;

- l'instauration d'un dialogue régulier pour suivre la mise en oeuvre du programme d'action ;

- la consolidation de la coopération régionale et sous-régionale et le renforcement de la coordination avec le Plan d'action pour la Méditerranée ;

- l'encouragement à mieux coordonner les investissements d'origines diverses et à mettre en oeuvre les conventions internationales en la matière ;

- la promotion de l'adoption et de la mise en oeuvre de mesures législatives et réglementaires, lorsque cela est nécessaire, notamment de mesures préventives et de normes appropriées d'un niveau élevé.

Sciences et technologie

La coopération portera plus spécialement sur :

- la promotion de la recherche et développement, en s'attaquant au problème de la disparité croissante des performances scientifiques, en tenant compte du principe de l'avantage mutuel ;

- l'intensification des échanges d'expériences dans les secteurs et les politiques scientifiques les plus à même de permettre aux partenaires méditerranéens de réduire l'écart par rapport à leurs voisins européens et de promouvoir le transfert de technologies ;

- la contribution à la formation du personnel scientifique et technique en intensifiant la participation à des projets de recherche conjoints.

Un comité de surveillance a été institué à la suite de la réunion ministérielle qui a eu lieu à Sophia Antipolis en mars 1995 ; ce comité tiendra sa première réunion immédiatement après la Conférence de Barcelone. Il s'attachera à faire des recommandations en vue d'une mise en oeuvre conjointe des actions prioritaires définies au niveau ministériel.

Eau

La Charte méditerranéenne de l'eau a été adoptée à Rome en 1992.

L'eau est une question prioritaire pour tous les partenaires méditerranéens et son importance ne fera que croître à mesure que les ressources en eau se feront plus rares. La coopération dans ce domaine aura pour but de :

- faire le point de la situation en tenant compte des besoins actuels et futurs ;

- définir les moyens de renforcer la coopération régionale

- faire des propositions en vue de rationaliser la planification et la gestion en commun, le cas échéant - des ressources en eau ;

- contribuer à la création de nouvelles sources en eau.

Pêche

Compte tenu de l'importance que revêtent la conservation et la gestion rationnelle des stocks de poissons de la Méditerranée, la coopération dans le cadre du Conseil général des pêches pour la Méditerranée sera renforcée.

A la suite de la Conférence ministérielle sur la pêche qui s'est tenue à Heraklion en 1994, une action de suivi appropriée sera entreprise dans le domaine juridique, sous la forme de réunions qui auront lieu en 1996.

La coopération sera améliorée dans le domaine de la recherche sur les ressources halieutiques, y compris l'aquaculture, et dans le domaine de la formation et de la recherche scientifique.

IV. Partenariat dans les domaines social, culturel et humain : développer les ressources humaines, favoriser la compréhension entre les cultures et les échanges entre les sociétés civiles

Développement des ressources humaines

Le partenariat euro-méditerranéen doit contribuer à l'amélioration du niveau d'éducation dans l'ensemble de la région, une attention particulière devant être accordée aux partenaires méditerranéens. A cet effet, les politiques en matière d'enseignement feront l'objet d'un dialogue régulier qui, dans un premier temps, portera plus particulièrement sur la formation professionnelle, la technologie appliquée à l'éducation, les universités et autres institutions d'enseignement supérieur et la recherche. A cet égard, ainsi que dans d'autres domaines, une attention particulière sera accordée au rôle des femmes. L'Ecole euro-arabe d'administration des entreprises de Grenade et la Fondation européenne de Turin apporteront aussi leur contribution à cette coopération.

Une réunion de représentants du secteur de la formation professionnelle (décideurs, universitaires, formateurs, etc...) sera organisée dans le but de confronter des conceptions modernes de gestion.

Une réunion des représentants du monde universitaire et de l'enseignement supérieur aura lieu. La Commission européenne renforcera son programme MED-Campus.

Une réunion sera également convoquée dans le domaine de la technologie appliquée à l'éducation.

Municipalités et régions

Les municipalités et les autorités régionales doivent être étroitement associées au fonctionnement du partenariat euro-méditerranéen. Des représentants de villes et de régions seront encouragés à se rencontrer chaque année pour passer en revue les défis communs qu'ils

ont à affronter et pour confronter leurs expériences. Ces rencontres seront organisées par la Commission européenne en mettant à profit l'expérience passée.

Dialogue entre cultures et civilisations

Compte tenu de l'importance que revêt l'amélioration de la compréhension mutuelle par la promotion des échanges culturels et de la connaissance des langues, des fonctionnaires et des experts se réuniront afin de faire des propositions d'actions concrètes portant entre autres, sur les domaines suivants : le patrimoine culturel et artistique, les manifestations culturelles et artistiques, les coproductions (théâtre et cinéma), les traductions et autres moyens de diffusion de la culture, la formation.

Une meilleure compréhension entre les principales religions présentes dans la région euro-méditerranéenne favorisera la tolérance mutuelle et la coopération. La tenue de réunions périodiques de représentants des religions et des institutions religieuses, ainsi que de théologiens, d'universitaires et d'autres personnes concernées, sera soutenue dans le but de vaincre les préjugés, l'ignorance et le fanatisme, et d'encourager la coopération à la base. Les conférences qui se sont tenues à Stockholm (du 15 au 17 juin 1995) et à Tolède (du 4 au 7 novembre 1995) peuvent servir d'exemples à cet égard.

Médias

Une interaction étroite des médias favorisera une meilleure compréhension culturelle. L'Union européenne encouragera activement cette interaction, en particulier par le biais du programme MED-Media. Une réunion annuelle de représentants du monde des médias sera organisée dans ce contexte.

Jeunesse

C'est au moyen des échanges de jeunes qu'il faudrait préparer les générations futures à une coopération plus étroite entre les partenaires euro-méditerranéens. Un programme euro-méditerranéen d'échanges de jeunes devrait donc être mis en place, sur la base de l'expérience acquise en Europe et en tenant compte des besoins des partenaires ; ce programme devrait tenir compte de l'importance de la formation professionnelle, notamment pour ceux qui n'ont pas de qualifications, et de la formation d'animateurs et d'assistants sociaux destinés à travailler avec les jeunes. La Commission européenne fera les propositions nécessaires avant la prochaine réunion euro-méditerranéenne des ministres des Affaires étrangères.

Echanges entre les sociétés civiles

Des Hauts fonctionnaires se rencontreront périodiquement afin d'examiner les mesures susceptibles de faciliter les échanges humains découlant du partenariat euro-méditerranéen, spécialement ceux qui concernent les fonctionnaires, les scientifiques, les universitaires, les hommes d'affaires, les étudiants et les sportifs, y compris par l'amélioration et la simplification des procédures administratives, notamment en ce qui concerne l'existence éventuelle d'obstacles administratifs non nécessaires.

Développement social

Le partenariat euro-méditerranéen doit contribuer à l'amélioration des conditions de vie et de travail et à l'augmentation du niveau d'emploi de la population des partenaires méditerranéens en particulier des femmes et des couches les plus démunies. A cet égard, les partenaires attachent une importance particulière au respect et à la promotion de droits

sociaux fondamentaux. A cet effet, les acteurs de la politique sociale se réuniront périodiquement au niveau approprié.

Santé

Les partenaires conviennent d'axer la coopération en ce domaine sur

- les actions de sensibilisation, d'information et de prévention ;

- le développement des services de la santé publique, en particulier système de soins, centres de santé primaire, services de santé maternelle et infantile, planning familial, système de surveillance épidémiologique et mesures de contrôle des maladies transmissibles ;

- la formation de personnel sanitaire et de gestion sanitaire ;

- la coopération médicale en cas de catastrophes naturelles.

Migration

Compte tenu de l'importance de la question de la migration dans les relations euro-méditerranéennes, la tenue de réunions sera encouragée en vue d'aboutir à des propositions concernant les flux et les pressions migratoires. Ces réunions tiendront compte de l'expérience acquise entre autres dans le cadre du programme MED-Migration, notamment en ce qui concerne l'amélioration des conditions de vie des migrants installés légalement dans l'Union.

- Terrorisme

- Trafic de drogue, criminalité organisée

La lutte contre le terrorisme devra constituer une priorité pour toutes les parties. A cet effet, des fonctionnaires se réuniront périodiquement dans le but de renforcer la coopération entre les autorités policières, judiciaires et autres. Dans ce contexte, seront pris en considération notamment l'intensification des échanges d'informations et l'amélioration des procédures d'extradition.

Des fonctionnaires se réuniront périodiquement afin de déterminer les mesures concrètes qui peuvent être prises pour améliorer la coopération entre les autorités policières, judiciaires, douanières, administratives et autres afin de lutter notamment contre le trafic de drogue et la criminalité organisée, y compris la contrebande.

Toutes ces réunions seront organisées en tenant dûment compte de la nécessité d'une approche différenciée qui prenne en considération la situation particulière de chaque pays.

Immigration clandestine

Des fonctionnaires se réuniront périodiquement afin d'examiner les mesures concrètes qui peuvent être prises pour améliorer la coopération entre les autorités policières, judiciaires, douanières, administratives et autres afin de lutter contre l'immigration clandestine.

Ces réunions seront organisées en tenant dûment compte de la nécessité d'une approche différenciée qui prenne en considération la situation particulière de chaque pays.

V. Contacts institutionnels

Dialogue parlementaire euro-méditerranéen

Une Conférence interparlementaire sur la sécurité et la coopération dans la Méditerranée s'est tenue à La Valette du ler au 4 novembre 1995.

Le Parlement européen est invité à prendre l'initiative, auprès d'autres parlements, pour lancer le futur Dialogue parlementaire euro-méditerranéen, qui pourrait permettre aux élus des différents partenaires de procéder à des échanges de vues sur une vaste gamme de sujets.

Autres contacts institutionnels

Des contacts réguliers entre d'autres organes européens, notamment le Comité économique et social de la Communauté européenne, et leurs homologues méditerranéens contribueraient à une meilleure compréhension des grandes questions intéressant le partenariat euro-méditerranéen.

A cet effet, le Comité économique et social est invité à prendre l'initiative d'établir des liens avec ses homologues et organismes équivalents méditerranéens. A cet égard, une réunion euro-méditerranéenne des Comités économiques et sociaux et organismes équivalents aura lieu à Madrid les 12 et 13 décembre./.

Décret ExécutifFixant la nature juridique, les missions et l'organisationdes centres de facilitation des petites et moyennes entreprises:

Décret exécutif N°03-79 du 24 Dhou El Hidja 1423 correspondant au 25 février 2003 fixant la nature juridique, les missions et l'organisation des centres de facilitation des petites et moyennes entreprises.

Le chef du Gouvernement,

Sur le rapport du Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'Artisanat,

Vu la constitution, notamment ses articles 85 (4°) et 125 (alinéa2) ; Vu l'ordonnance n° 75-59 du 26 Septembre 1975, modifié et complété portant Code du Commerce;

Vu la loi n° 88-01 du 12 janvier 1988 portant orientation sur les entreprises économiques notamment son article 43 ;Vu la loi n° 90-21 du 15 Août 1990 relative à la comptabilité publique ;Vu la loi n° 90-30 du 1er décembre 1990 portant loi domaniale ;

Vu la loi n°91-08 du 27 Avril 1991, relative aux missions de l'expert comptable, du commissaire aux compte, et comptables agréés ;

Vu l'ordonnance n° 95-20 du 19 Safar 1416 correspondant au 17 juillet 1995 relative à la cour des comptes ;

Vu la loi n° 01-18 du 27 Ramadan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise, notamment son article 13 ;

Vu le décret présidentiel n° 02-205 du 22 Rabie El Aouel 1423 correspondant au 4 Juin 2002 portant nomination du chef du gouvernement ;

Vu le décret présidentiel n° 02-208 du 06 Rabie Ethani 1423 correspondant au 17 Juin 2002 portant nomination des membres du gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 2000-190 du 09 Rabie Ethani 1421 correspondant au 11 Juillet 2000 fixant les attributions du Ministre de la petite et moyenne entreprise et de la petite et moyenne industrie.

Décrèt:
Article 1: En application des dispositions de l'article 13 de la loi n° 01-18

du 27 Ramadan 1422 correspondant au 12 décembre 2001 susvisée, peuvent être crées sous la dénomination «centres de facilitation», des établissements chargés des formalités de constitution, d'information, d'orientation, d'appui et d'accompagnement des petites et moyennes entreprises en activité ainsi que des porteurs de projets.

TITRE I

DISPOSITIONS GENERALES

Article 2: Les centres de facilitation, sont des établissements publics à caractère administratif, dotés de la personnalité morale et de l'autonomie financière, et dénommés ci-après «les centres» .

Ils sont crées par décret exécutif et placés sous la tutelle du ministre chargé de la petite et moyenne entreprise.

Article 3: Les centres ont pour objectifs :

• d'offrir un guichet adapté aux besoins des créateurs d'entreprises et des entrepreneurs ;

• de développer la culture d'entreprise ;

• d'assurer la gestion des dossiers devant bénéficier de l'aide des fonds créés auprès du ministère de la PME conformément à la réglementation en vigueur ;

• de réduire les délais de création, d'expansion et de reprise des entreprises ;

• de favoriser le développement de nouvelles technologies auprès des porteurs de projets ;

• de créer un lieu de rencontres entre les milieux d'affaires et les institutions et administrations centrales ou locales ;

• de stimuler la valorisation de la recherche par la création d'un climat d'échange entre les porteurs de projets, les centres de recherches, les sociétés de conseils, les organismes de formation, les pôles technologiques, industriels et financiers ;

• de favoriser le développement du tissu économique local ;

• de promouvoir et favoriser la diffusion du savoir-faire ;

• de valoriser les compétences humaines et rationaliser l'utilisation des ressources financières ;

• de constituer une base de données sur la densification spatiale du tissu PME et sur les veilles technologiques ;

• de diffuser les dispositifs d'aide et de soutien aux PME ;

• d'accompagner les PME dans l'intégration économique nationale et internationale.

Article 4: Dans le cadre de la réalisation des objectifs cités à l'article ci-dessus, les centres assurent les missions suivantes:

- instruire et parrainer les dossiers présentés par les porteurs de projets et les entrepreneurs;

- traduire les motivations des chefs d'entreprises en objectifs opérationnels, en les orientant en fonction de leur évolution professionnelle ;

- aider les investisseurs à surmonter les obstacles rencontrés durant la phase de constitution des formalités administratives ;

- accompagner les créateurs de projets et les entrepreneurs dans le domaine de la formation et de la gestion ;

- favoriser la diffusion de l'information par tous les moyens de communication relatives aux opportunités d'investissement, aux études sectorielles, stratégiques et de filières ;

- offrir des services en matière de conseil dans les fonctions de gestion, marketing, repérage de marché, gestion des ressources humaines et toutes autres formes définies dans la politique de soutien à la PME ;

- soutenir le développement de la compétitivité ;

- aider à la diffusion de nouvelles technologies.

A ce titre, les centres interviennent pour aider les porteurs de projets et entrepreneurs en :

- vérifiant la bonne adéquation entre le projet, le secteur d'activité concerné, le profil du candidat et ses motivations,

- élaborant le plan de développement et éventuellement le plan d'affaires;

- proposant un programme de formation ou de conseil adapté à leurs besoins spécifiques,

- encourageant l'émergence de nouvelles entreprises et l'élargissement de leur champ d'activité ;

- les aidant à mieux structurer leurs investissements ;

- les soutenant dans leurs démarches menant au transfert de technologie
-les accompagnant auprès des administrations et organismes concernés pour la concrétisation de leurs projets.

Article 5: Afin d'accompagner les PME dans le développement technologique et à l'innovation, les centres de facilitation mettent à la disposition des porteurs de projets et entrepreneurs les différents services suivants :

- Le pré-conseil technologique par l'intervention d'expert pour l'étude de problèmes techniques liés à l'appui technologique.

- L'aide à l'innovation et au transfert de technologie par la couverture éventuelle et/ou partielle des frais engagés avec les laboratoires de recherche pour développer des projets innovants.

Article 6: Les services suscités sont offerts aux entreprises naissantes, en extension de capacité et dans les cas de reprise d'activités.

TITRE II

ORGANISATION ET FONCTIONNEMENT

Article 7: Le centre de facilitation est administré par un conseil d'orientation et de surveillance et dirigé par un directeur.

CHAPITRE 1: LE CONSEIL D'ORIENTATION ET DE SURVEILLANCE

Article 8: Le conseil d'orientation et de surveillance comprend :

• Un représentant du ministre de tutelle, président ;

• Un représentant de l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement, membre ;

• Un représentant de l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes, membre ;

• Un représentant de la Direction des Mines et de l'Industrie du lieu d'implantation, membre ;

• Un représentant de la Chambre Algérienne de Commerce et de l'Industrie, membre ;

• Un représentant de la Chambre de l'Artisanat et des Métiers,membre;

• Un représentant des établissements financiers chargé d'apporter de l'aide et soutien à la PME, membre ;

• Un représentant du secteur de l'information et de la communication, membre ;

• Un représentant de l'Agence Nationale de la Valorisation de la Recherche Scientifique et technique, membre.

Le conseil peut être élargi à toute institution et/ou faire appel à toute autre compétence pouvant l'éclairer dans ses délibérations.

Article 9: Les membres du conseil d'orientation et de surveillance sont nommés par arrêté du ministre de tutelle, sur proposition des autorités dont ils relèvent pour une période de trois (03) années.

En cas d'interruption du mandat d'un membre du conseil d'orientation et de surveillance, le membre nouvellement désigné lui succède jusqu'à l'expiration du mandat.

Les mandats des membres du conseil d'orientation et de surveillance nommés en raison de leur fonction ou de leur qualité, cessent avec celles-ci.

Article 10: Le conseil d'orientation et de surveillance se réunit sur convocation de son président, en session ordinaire, au moins deux (2) fois par an.

Il peut se réunir, en session extraordinaire sur convocation de son président ou à la demande du directeur du centre.

Article 11: L'ordre du jour des réunions du conseil d'orientation et de surveillance est fixé par le président.

Les convocations, accompagnées de l'ordre du jour, sont adressées aux membres du conseil quinze (15) jours avant la date de la réunion.

Article 12: le conseil d'orientation et de surveillance délibère, conformément aux lois et règlements en vigueur notamment, sur :

• L'organisation et le fonctionnement général du centre ;

• Le règlement intérieur du centre ;

• Les états prévisionnels des recettes et des dépenses et les comptes du centre ;

• Les comptes comptables et financiers du centre ;

• Le rapport annuel d’activités établi et présenté par le directeur du centre;
• L’acceptation, la collecte et l’affectation des dons et legs ;

• Les conditions générales de passation des marchés, contrats, accords et conventions engageant le centre ;

• L’examen et l’approbation des critères de performance pour l’appel à la consultation et à l’expertise ;

Il peut en outre délibérer sur toute question en rapport avec l’objet du centre dont le saisit l’autorité de tutelle.

Article 13: Le conseil d’orientation et de surveillance ne peut valablement délibérer, que si la moitié au moins de ses membres est présente. Si ce quorum n’est pas atteint le conseil d’orientation et de surveillance est à nouveau convoqué dans un délai de 15 jours suivant la date prévue pour la réunion, le conseil délibère valablement quel que soit le nombre des membres présents.

Les délibérations du conseil d’orientation et de surveillance font l’objet de procès-verbaux consignés sur un registre spécial et signés par le président du conseil d’orientation et de surveillance et le secrétaire de séance, puis adressées au ministre de tutelle et aux membres du conseil d’orientation et de surveillance dans les quinze (15) jours qui suivent la réunion et sont exécutoires trente (30) jours après leur transmission, sauf opposition expresse notifiée dans ce délai.

CHAPITRE 2: LE DIRECTEUR

Article 14: Le directeur du centre est nommé par arrêté du ministre chargé de la PME.

Il est mis fin à ses fonctions dans les mêmes formes.

Article 15:

L’organisation interne du centre est fixée par arrêté conjoint du Ministre chargé de la PME, du Ministre des Finances et de l’autorité chargée de la Fonction Publique.

Article 16: Le directeur du centre met en œuvre les décisions du conseil d’orientation et de surveillance.

Dans ce cadre, il dispose des pouvoirs les plus étendus pour assurer la direction et la gestion administrative, technique et financière du centre.

A ce titre:

- il représente le centre dans tous les actes de la vie civile ;

- il ordonne et engage les dépenses de fonctionnement et d'équipement du centre ;

- il passe les marchés, contrats, conventions et accords conformément aux lois et règlements en vigueur ;

- il prépare les réunions du conseil d'orientation et de surveillance et élabore les rapports, programme et bilans à soumettre aux délibérations ;

- il veille à la réalisation des objectifs assignés au centre ;

- il établit le rapport annuel des activités qu'il transmet au ministre de tutelle, après délibérations du conseil d'orientation et de surveillance ;

- il exerce le pouvoir hiérarchique sur l'ensemble du personnel ;

- il nomme, dans le cadre des statuts les régissant, les personnels pour lesquels un autre mode de désignation n'est pas prévu ;

- il propose le projet d'organisation interne ;

- il veille au respect du règlement intérieur ;

Titre III

DISPOSITION FINANCIERES ET FINALES

Article 17: Le projet de budget du centre, préparé par le directeur, est soumis après adoption du conseil d'orientation et de surveillance à l'autorité de tutelle et au ministre chargé des finances pour approbation.

Article 18: Le budget du centre comporte à titre de recettes et à titre de dépenses:

1- Les recettes:

- les subventions d'équipement et de fonctionnement allouées par l'Etat, les collectivités locales, ou les organismes et établissements publics nationaux ;

- les subventions des organismes internationaux, après autorisation des autorités concernées ;

- les dons et legs.

2- Les dépenses:

- les dépenses de fonctionnement ;

- les dépenses d'équipement.

Article 19: Le compte administratif et le rapport annuel d'activités de l'année écoulée sont adressés à l'autorité de tutelle, au ministre chargé des finances ainsi qu'à la Cour des comptes.

Article 20: En sa qualité d'ordonnateur, le directeur du centre procède à l'engagement et au mandatement des dépenses dans la limite des crédits prévus au budget du centre.

Article 21: La comptabilité du centre est tenue conformément aux règles de la comptabilité publique.

Article 22: Le contrôle préalable des dépenses du centre est exercé, dans les conditions prévues par la législation et la réglementation en vigueur, par un contrôleur financier désigné à cet effet, par le ministre chargé des finances.

Article 23: Le présent décret sera publié au Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 24 Dhou El Hidja 1423 correspondant au 27 février 2003.

AliBENFLIS

Loi sur la promotion de la PME:

TITRE II

DES MESURES D'AIDE ET DE SOUTIEN LA PROMOTION DE LA PME

Art. 11. Les mesures d'aide et de soutien à la promotion de la PME, objet de la présente loi, ont pour objectifs:

-d'impulser le développement des PME dans une dynamique d'évolution et d'adaptation technologique.

-d'encourager l'émergence de nouvelles entreprises et l'élargissement de leur champ d'activité

-de promouvoir la diffusion de l'information à caractère industriel, commercial, économique, professionnel et technologique relative au secteur des PME,

-d'encourager toute action tendant à augmenter le nombre de sites d'accueil destinés aux PME,

-d'encourager la compétitivité des PME,

-d'améliorer le rendement des PME,

-d'inciter la mise en place de régimes fiscaux, stables et adaptés aux PME,

-de promouvoir un cadre législatif et réglementaire propice à la création de l'esprit d'entreprise et au développement des PME,

-d'adopter des politiques de formation et de gestion des ressources humaines qui favorisent et encouragent la création, l'innovation et la culture entreprenariale,

-de faciliter l'accès des PME, aux instruments et services financiers adaptés à leurs besoins,

-d'améliorer les prestations bancaires dans le traitement des dossiers de financement des PME,

-d'encourager l'émergence d'un environnement économique, technique, scientifique et juridique assurant aux PME le soutien et l'impulsion nécessaires à leur promotion et à leur développement dans un cadre harmonieux,

-de promouvoir l'exportation des biens et services produits par les PME.

Art. 12. Il est créé auprès du ministère chargé des entreprises et de la petite et moyenne industrie des pépinières pour assurer la promotion des PME.

Chapitre 1 : De la Création

Art. 13. Les formalités de constitution, d'information, d'orientation, d'appui et d'accompagnement des PME s'effectuent par le biais des centres de facilitation crées à cet effet.

La nature juridique de ces centres, leurs missions et leur organisation sont définies par voie réglementaire.

Art. 14. Il est créé auprès du ministère chargé de la PME/PMI des fonds de garantie conformément à la réglementation en vigueur afin de garantir aux PME des emprunts bancaires. Les modalités d'application du présent article sont déterminées par voie réglementaire

Art. 15. Le ministère chargé de la PME/PMI veille, en coordination avec les organismes concernés, à procurer et à mobiliser des financements et des crédits accordés au secteur dans le cadre de la coopération internationale,

en vue d'élargir et de promouvoir le tissu PME. Les modalités d'application du présent article sont déterminées par voie réglementaire.

Chapitre 2 :De l'exploitation

Art. 16. Au titre de l'amélioration des services publics, les pouvoirs publics doivent encourager le développement du partenariat public/privé et veillent à élargir le champ de la concession de services publics au profit des PME.

Art. 17. Au titre de la passation des marchés publics, les services concernés de l'Etat et de ses démembrements doivent veiller à soumettre une proportion de ces marchés à une concurrence inter PME selon des conditions et modalités définies par voie réglementaire.

Art. 18. Dans le cadre de l'habilitation des PME, le ministère chargé de la PME établit des programmes d'habilitation adéquats afin de développer la compétitivité des entreprises et ce dans le but de promouvoir le produit national afin qu'il soit conforme aux normes internationales. Les modalités d'application du présent article sont déterminées par voie réglementaire.

Art. 19. Le bénéfice des dispositions de la présente loi est subordonné à une déclaration d'identification par les entreprises concernées auprès des services du ministère chargé des PME.

Chapitre 3

De la promotion de la sous-traitance

Art. 20. La sous-traitance est l'instrument privilégié de densification du tissu PME.

Elle fait l'objet d'une politique de promotion et de développement visant le renforcement de la compétitivité de l'économie nationale.

Art. 21. Il est créé un conseil national chargé de la promotion de la sous-traitance. Ce conseil, présidé par le ministre chargé de la PME/PMI, est composé de représentants des administrations, institutions et associations concernées par la promotion de la sous-traitance.

Il a pour missions principales de :

-proposer toute mesure destinée à réaliser une meilleure intégration de l'économie nationale,

-favoriser l'insertion des PME nationales dans le courant mondial de sous-traitance,

-promouvoir les opérations de partenariat avec les grands donneurs d'ordres tant nationaux qu'étrangers,

-coordonner les activités des bourses algériennes de sous-traitance et de partenariat,

-favoriser la valorisation du potentiel des PME algériennes en matière de sous-traitance.

La composition, l'organisation et le fonctionnement de ce conseil sont définis par voie réglementaire.

Chapitre 4

Du développement du système d'information économique sur les PME

Art. 22. les organismes, les entreprises et les administrations sous-mentionnés doivent fournir, au système d'information économique sur les PME, les différentes informations figurant dans les fichiers dont ils

disposent.
Il s'agit notamment de fichiers :
-de la Caisse nationale des assurances sociales,
-de la Caisse d'assurance sociale des non salariés,
-de l'administration fiscale,
-de l'Office national des statistiques,
-de l'administration des douanes,
-des petites et moyennes entreprises et tout autre organisme susceptible d'alimenter ce système en données nécessaires.
Art. 23. Les données visées à l'article 22 ci-dessus portent notamment sur:
- l'identification et la localisation des entreprises,
-leur taille, selon les critères définis à l’article 4 ci-dessus,
-leur secteur d’activité, selon la nomenclature en vigueur,
-leur démographie en termes de création, de cessation et leur modification d’activité,
-les différents agrégats économiques qui les caractérisent. Les modalités d’accès et de mise à disposition des informations contenues dans ces fichiers sont fixées conjointement par le ministère chargé de la PME et les administrations et organismes visés à l’article 22 ci-dessus.

Art. 24. Il est institué une banque de données pour les PME adaptée aux technologies informatiques modernes, et ce afin de servir d’appui à ces entreprises.

Les modalités d’application du présent article sont déterminées par voie réglementaire.

Art. 25. Dans le cadre de l’information et de la concertation et en vue de développer les PME, il est crée auprès du ministère chargé des PME, un organisme consultatif composé d’organisations et d’associations professionnelles spécialisées et expérimentées.

Les modalités d’application du présent article sont déterminées par voie réglementaire.

TITRE II

DES DISPOSITIONS FINALES

Art. 26. Les PME, objet de la présente loi, bénéficient d’autres avantages et incitations prévus par la législation en vigueur.

Art. 27. Sont exclus du champ d’application de la présente loi :

-les banques et les établissements financiers,

-les compagnies d’assurances,

-les sociétés cotées en Bourse,

-les agences immobilières,

-les sociétés d'import/export, à l'exception de celles destinées à la production nationale, quand le chiffre d'affaires annuel réalisé au titre des importations est inférieur ou égal aux deux tiers (2/3) du chiffre d'affaires global.

Art. 28. La présente loi sera publiée au journal officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

Annexe:
Cahier des charges de sujétion de service public des pépinières d’entreprises:

Article 1: La pépinière d’entreprise en tant qu’établissement publique à caractère industriel et commercial est une structure d’appui et de soutien à la création d’entreprises dans le cadre de la politique de promotion de la PME.
Ses activités fixées par le présent cahier des charges rentrent dans le cadre de la densification du tissu de la PME et contribuent à la croissance économique par la création d’emplois et de richesses.

Article 2:La pépinière d’entreprises est notamment chargée :

- d’offrir des conseils personnalisés ;

- d’examiner les plans d’affaires des futurs locataires porteurs de projets au sein de la pépinière ;

- d’étudier toutes formes d’assistance et de suivi ;

- d’élaborer un plan d’orientation pour les différents secteurs d’activités abrités par la pépinière ;

- d’étudier et proposer les moyens et les instruments de promotion et d’implantation de nouvelles entreprises.

- d’aider les entreprises à surmonter les difficultés et les obstacles auxquels elles sont confrontées.

- de mettre à la disposition des entreprises hébergées un mobilier de bureau, des équipements de Bureautique et d’informatique.

Article 3: La pépinière d’entreprise est tenu d’élaborer un programme d’action et de le soumettre au ministre chargé de la PME et de l’Artisanat pour approbation en début de chaque année.

Article 4: La pépinière est tenue d’engager les opérations nécessaires à la réalisation des objectifs qui lui sont assignés, sur la base d’un programme approuvé par arrêté du ministre de tutelle.

Article 5: La pépinière est tenue de fournir périodiquement au ministre de tutelle les informations relatives à l’état d’exécution du programme arrêté et approuvé.

Article 6: l’état participe au financement des investissements nécessaires au développement des pépinières d’entreprises sur la base d’un programme entrant dans le cadre du développement du secteur de la PME.

Article 7: Pour chaque exercice, la pépinière adresse au ministre de tutelle, avant le 30 avril, l'évaluation des sommes à lui verser pour couvrir les charges de sujétions de service public, en vertu du présent cahier des charges .
les dotations de crédits sont arrêtées par le ministre chargé des finances, en accord avec le ministre de tutelle .

Article 8: Les dotations budgétaires dues par l'Etat au titre du présent cahier des charges, sont versées annuellement aux pépinières d'entreprises, conformément aux procédures établies par la législation et la réglementation en vigueur.

Article 9: La pépinière établit chaque année le budget pour l'exercice suivant.
Ce budget comporte :

* les bilans et les comptes de résultats comptables prévisionnels avec les engagements de la pépinière vis-à-vis de l'état ;

• un programme physique et financier d'investissement ;

• un plan de financement ;

المراجع

المراجع باللغة الأجنبية :

01- D.M.Belataf et B.Arhab, Le partenariat euro-méditerranéen les accords d'association des pays du Magreb avec l'UE, collègue international, Telemcen, 21-22 Octobre 2003

.02- Bichara khader.Le Grand Maghreb et L'Europe: Enjeux et Perspectives(Paris : CERMAC,1992)

03-Taous Hamdaoui "accord d'association euro méditerranéen: quel impact sur la PME-PMI Algérienne?" revue économie et management N°04Mars2005.

04-Mustapha DJENNAS ; *Abderrezak BENHABIB* "la reforme des politiques commerciales est –elle pour une réelle intégration au contexte euro méditerranéen ? Analyse empirique du cas algérien". Communication au Colloque international "accords d'association euro-mediteraneens: expériences et perspectives".Tlemcen 2003

05-joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays Maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, imprimerie V. doux, 1968, P.29

06-Mohamed Boussetta ; « Processus de Barcelone et Partenariat Euro-Mediterraneen :Le cas du Maroc avec L'Union Europeenne » Working Paper 0110 ; Document PDF

07-Mohamed Boussetta;" les implication de la zone de libre echange sur le secteur industrielle ;cas du maghreb et tunis avec l'UE" document pdf

08-Moncef BEN SLAMA, University of Tunis « Zone de Libre-échange et Problèmes de Structurat des Pays du Sud de la Mediterranée » document de travail ;pdf

09-Vincent Caupin ; « Libre Echange Euro-Méditerranéen :Premier Bilan au Maroc et Tunisie » ;Agence Française de développement ; Document pdf
. 10--Dr . Abdelkader chachi , Finamcin SMEs the british experiment, recueil de communications sssion internationale du 25-28 mai unv ferhat Abbas . setif .algerie .p 149.

11-Yassine Meliani "programme national de mise à niveau et compétitivité industrielle"thèse de magister non publié ;Oran;2006.page71

12-article de S.marniesse et E.filipiak.www.ADf.com

13-raouf jaziri , M.cherif, le programme de mise a niveau des entreprises tunisiennes ." colloque international CHLEF 2006 .

14-Yacine TEMLALI, « La situation contrastée de l'industrie a retardé le plan « MEDA I »
Alger,24 Janvier 2002, du site web : www.Algeria interface-Economie.com

15-P.ZineM..Barka , « Reflexion sur les indcidences fiscales et douanieres de l'accord d'association algerie union europienne »,revue economie et management, tlemcen,N°4 mars2005.

16-PORTERMichael.E1993, « L,avantage concurrentiel des natios » , édition ERPI,QUEBEC.

مراجع اخرى :

1- قويقح نادية ،انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،2001، .

2-. زايري بلقاسم ، الاثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر و الاتحاد الاوروبي ، أطروحة دكتوراه ،2003-2004 .

3- عبد الحق زغدار ، الشراكة الاورو-متوسطية بين التعاون و التبعية ، رسالة ماجستير غير منشورة . 2002/2001.

4-أحمد صدقي الديجاني ، " في الشراكة الثقافية و الاجتماعية و الإنسانية الأوروبية-المتوسطية" في يومية الخبر (23مارسر 1997)، ص 8

5- الجريدة الرسمة (1990-2001- 2004 – 2006)

6- موقع المفوضية الأوروبية على الانترنت . www.europe.eut .int

8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي2002 .

9- rapport de Minister de PME-PMI . Bulletin d'inf 2 002 - 2003 - 2004 - 2005

10-Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle .

11- Journal quotidien EL Watan; mardi 27avril 2004;N4081

المراجع باللغة الأجنبية :

01- D.M.Belataf et B.Arhab, Le partenariat euro-méditerranéen les accords d'association des pays du Magreb avec l'UE, collègue international, Telemcen, 21-22 Octobre 2003

.02- Bichara khader.Le Grand Maghreb et L'Europe: Enjeux et Perspectives(Paris : CERMAC,1992)

03-Taous Hamdaoui "accord d'association euro méditerranéen: quel impact sur la PME-PMI Algérienne?" revue économie et management N°04Mars2005.

04-Mustapha DJENNAS ; Abdderrezak BENHABIB "la reforme des politiques commerciales est –elle pour une réelle intégration au contexte euro méditerranéen ? Analyse empirique du cas algérien". Communication au Colloque international "accords d'association euro-mediteraneens: expériences et perspectives".Tlemcen 2003

05-joseph Muzikar, Les Perspectives de L'intégration des pays Maghrébins, centre européen universitaire de Nancy, imprimerie V. doux, 1968, P.29

06-Mohamed Boussetta ; « Processus de Barcelone et Partenariat Euro-Mediterraneen :Le cas du Maroc avec L'Union Europeenne » Working Paper 0110 ; Document PDF

07-Mohamed Boussetta;" les implication de la zone de libre echange sur le secteur industrielle ;cas du maghreb et tunis avec l'UE" document pdf

08-Moncef BEN SLAMA, University of Tunis « Zone de Libre-échange et Problèmes de Structurat des Pays du Sud de la Mediterranée » document de travail ;pdf

09-Vincent Caupin ; « Libre Echange Euro-Méditerranéen :Premier Bilan au Maroc et Tunisie » ;Agence Française de développement ; Document pdf

. 10--Dr . Abdelkader chachi , Finamcin SMEs the british experiment, recueil de communications sssion internationale du 25-28 mai unv ferhat Abbas . setif .algerie .p 149.

11-Yassine Meliani "programme national de mise à niveau et compétitivité industrielle"thèse de magister non publié ;Oran;2006.page71

12-article de S.marniesse et E.filipiak.www.ADf.com

13-raouf jaziri , M.cherif, le programme de mise a niveau des entreprises tunisiennes ." colloque international CHLEF 2006 .

14-Yacine TEMLALI, « La situation contrastée de l'industrie a retardé le plan « MEDA I »
Alger,24 Janvier 2002, du site web : www.Algeria interface-Economie.com

15-P.ZineM..Barka , « Reflexion sur les indcidences fiscales et douanieres de l'accord d'association algerie union europienne »,revue economie et management, tlemcen,N°4 mars2005.

16-PORTERMichael.E1993, « L,avantage concurrentiel des natios » , édition ERPI,QUEBEC.

مراجع اخرى :

1- قويقح نادية ،انشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،2001، .

2-. زايري بلقاسم ، الاثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر و الاتحاد الاوروبي ، أطروحة دكتوراه ،2003-2004 .

3- عبد الحق زغدار ، الشراكة الاورو-متوسطية بين التعاون و التبعية ، رسالة ماجستير غير منشورة . 2002/2001.

4-أحمد صدقي الديجاني ، " في الشراكة الثقافية و الاجتماعية و الإنسانية الأوروبية-المتوسطية" في يومية الخبر (23مارسر 1997)، ص 8

5- الجريدة الرسمة (1990-2001- 2004 – 2006)

6- موقع المفوضية الأوروبية على الانترنت . www.europe.eut .int

8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمار، جانفي2002 .

9- rapport de Minister de PME-PMI . Bulletin d'inf 2 002 - 2003 - 2004 - 2005

10-Ministère de l'Industrie et de la Restructuration, Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle .

11- Journal quotidien EL Watan; mardi 27avril 2004;N4081

المحتويات

الفصل الثالث : برنامج إعادة التأهيل المؤسسات نظريا

الفصل الرابع: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

الشراكة الأورو- متوسطية و إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الجزائرية هو موضوع هذه المذكرة . حيث من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة مدى التقارب و كيفية تجسيد التعاون البناء بين دول متباينة (دول المجموعة الأوروبية ، دول جنوب البحرالمتوسط) من حيث الجغرافيا و الجذور الثقافية و الحضارية . فهم نقاط التوافق والاختلاف بين الطرفين و محاولة الكشف عن ما يمكن ان تحققه دول جنوب البحر المتوسط من مكاسب اقتصادية اجتماعية و سياسية وأمنية و كذلك الخسائر المترتبة جراء هده الإتفاقية وعن إنشاء منطقة التبادل الحر . ابراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها و إمكانية تنميتها ، و كذا الوقوف أمام إعادة التأهيل كوسيلة لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظريا .و في الأخير التطرق الى الجزائر وبرنامج اعادة تأهيل مؤسساتها و مدى مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم مسار التأهيل .

الكلما ا الدالة : الشراكة الاورو- متوسطية-جزائرية ، منطقة التبادل الحر ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إعادة التأهيل المؤسسات .

Le partenariat euro-méditerranée et la mise à niveau des petites et moyennes entreprises l’expérience de l'Algérie. Fait l'objet de la présente note. Où travers cette etude, nous avons cherché à savoir dans quelle mesure les relations et la manière de tenir compte de la coopération constructive entre les différents pays (les pays de la Communauté européenne, les pays de la Méditerranée du Sud) en termes de la géographie et des racines culturelles et de civilisation. Comprendre les différences et les points d'accord entre les deux parties et tenter de déceler ce qui peut être réalisé par les pays du sud méditerranéen de gains économiques, sociales, politiques et de sécurité, ainsi que les pertes dues à cet accord et sur la création d'une zone Libre échange.
Soulignant la réalité des petites et moyennes entreprises en Algérie et leur importance et de la possibilité de son développement, et aussi de faire face à la mise à niveau autant que moyens pour le développement de la compétitivité des petites et moyennes entreprises théoriquement.
en dernier, adressée à l'Algérie et le programme de la mise à niveau de ses institutions et de la contribution de l'Union européenne pour soutenir le cours de la mise à niveau .

Mots clés : partenariat euro - méditerranée - algérienne ; petites et moyennes entreprises; zone Libre échange; petites et moyennes entreprises; la mise à niveau des entreprises.

The partnership euro-méditerranée and the levelling of small and medium-sized undertakings the experiment of Algeria. Fact the object of this note. Where through this study, we sought up to what point to know the relations and the manner of holding account of the constructive co-operation between the various countries (countries of the European Community, countries of the Mediterranean of the South) in terms of the geography and the cultural roots and civilization. To include/understand the differences and the points of agreement between the two parts and to try to detect what can be carried out by the countries of the Mediterranean south of profits economic, social, political and of safety, as well as the losses due to this agreement and on the creation of a Free zone exchange. Underlining the reality of small and medium-sized undertakings in Algeria and their importance and possibility of its development, and also to face the levelling as much as means for the development of the competitiveness of small and medium-sized undertakings theoretically. in the last, addressed to Algeria and the program of the levelling of its institutions and contribution of the European Union to support the course of the levelling

Key words: The partnership euro-Mediterranean; Free zone exchange; small and medium-sized ; the leveling of sized.